



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد البشير الابراهيمي - برج بوعريريج-

University of Mohamed El Bachir El Ibrahimi - Bordj Bou Arreridj -

11

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية

متطلبات الملاءة المالية في مؤسسات التأمين التكافلي
دراسة حالة شركة وثاق - الكويت -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطلبة:

❖ دحامنة سعاد

❖ العايب أسماء

لجنة المناقشة	
رئيسا	الأستاذ: بالمعتوق صابر
مشرفا	الأستاذ: زنكري ميلود
ممتحنا	الأستاذ(ة): شمانى وفاء

السنة الجامعية: 2020/2019



تشكرات

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
وصلى الله وسلم على الحبيب المصطفى سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين
ونخص بالذكر ومع أطيب المنى وفائق التقدير والاحترام الذي نكنه
لأستاذنا القدير الذي سدد الله خطاه ووفقه في عمله
الاستاذ المشرف: زكري ميلود
الذي خص هذا العمل بالرعاية والتوصية طيلة اشرافه علينا
كما نشكر اساتذة قسم العلوم الاقتصادية

الإهداء

إلى والدي أطل الله في عمرهما ومتعهما متاع الصالحين وبارك فيهما

وألبسهما ثوب الصحة والعافية

إلى رفيق حياتي زوجي الكريم حفظه الله ورعاه

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل أساتذتي ومعلمي وكل من علمني حرفا في هذه الحياة

إلى كل طموح يطلب الرفعة والعلم

أهدي هذا العمل المتواضع

أسماء

الإهداء

إلى سندي في الحياة والذي أطال الله في عمرهما ومتعهما متاع الصالحين
وبارك فيهما وألبسهما ثوب الصحة والعافية
إلى إخوتي وأخواتي وأبناءهم
إلى ابن اخي عبد الرحمان رحمة الله عليه
إلى من سهرت معي الليالي أثناء انجازي لهذه المذكرة ماشا
إلى كل زملاء الدراسة وزملاء العمل
إلى كل أساتذتي ومعلمي
وإهداء خاص وشكر إلى الزميلة والرفيقة المقربة سمية سليمان
في الأخير، إلى من كانوا في السنوات العجاف سحبا ممطرا
أنا ممتنة

سعاد

مقدمة

مقدمة عامة:

يعد قطاع التأمين من أهم القطاعات الاقتصادية، تدرج مؤسساته ضمن المؤسسات المالية التعاقدية، حيث تقدم الخدمات التأمينية لعملائها في شكل عقود معاوضة من جهة، واستثمار الاشتراكات المكتسبة من أجل الوفاء بالتزاماتها من جهة أخرى، إضافة للخدمات التمويلية في الاقتصاد، من خلال تكوين رؤوس الأموال وإعادة بناء رأس المال المستثمر المنتج وكذلك تشجيع الائتمان، كما يسهم في توفير خدمات معنوية بتوفيره للبيئة المشجعة للاستثمار، كالشعور بالأمان والاستقرار وهذا بالنسبة للأفراد والمؤسسات.

هذا وقد عرف قطاع التأمين في عديد من الدول العربية والإسلامية مع نهايات سبعينات القرن الماضي نشأة نوع جديد من شركات التأمين، تتمثل في شركات التأمين التكافلي والتي تقوم على ثلاثة أسس تتعلق بالادخار والاستثمار والتكافل، والتي جاءت كنتيجة حتمية من أجل تحقيق التكامل لمنظومة الاقتصاد الإسلامي، ودعمها استراتيجيا لكفاءة خاصة بعد ظهور المصارف الإسلامية في الفترة نفسها، والتي كانت تلجأ لشركات التأمين التجاري من أجل الحصول على التغطية التأمينية للأخطار المتكررة التي تحيط بها، الأمر الذي سبب حرجا شرعيا وعائقا تنمويا وتهديدا علميا لمسيرة هذه المؤسسات المالية الإسلامية، ومما لاشك فيه أن نمو وانتشار صناعة التأمين التكافلي كبديل منافس لنظيره التقليدي كان له الفضل الكبير في تخفيف حدة الأخطار التي تتعرض لها المؤسسات الإسلامية في مختلف منتجاتها وعملياتها، الأمر الذي قدم دعما استراتيجيا واتساع نطاق أعماله ومنتجاته.

ولهذا أصبح اهتمام شركات التأمين التكافلي بملاءتها المالية أمرا ضروريا خاصة وأن ما يميزها انعكاس دورة الإنتاج، حيث تقوم بتحصيل الاشتراكات ثم تقوم بدفع التعويضات ما قد يعرضها لمخاطر العجز والإفلاس نتيجة ارتفاع حجم التعويضات مقارنة بحجم الاشتراكات المحصلة، كما أن الملاءة الجيدة لهذه الشركات ضمان للسير الحسن للقطاع والتأطير الأمثل للنشاط، إضافة إلى الأهداف التقليدية المستوحاة من التنظيم الاحترازي لنشاط البنوك والمتمثلة في حماية مصالح العملاء والحفاظ على استقرار النظام المالي ككل.

❖ إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق ذكره تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ماهي متطلبات تحقيق الملاءة المالية في مؤسسات التأمين التكافلي؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها تم طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما الذي يتميز به نظام التأمين التكافلي ومختلف الشركات التابعة له؟

- ماهي أسباب ضعف الملاءة المالية في مؤسسات التأمين التكافلي؟
 - كيف يمكن لشركات التأمين التكافلي ضمان مصالح المؤمن لهم ومواجهة التزاماتها آنيا اتجاههم؟
 - ماهي أهم المخاطر التي تهدد ملاءة شركات التأمين التكافلي؟
- ❖ **فرضيات الدراسة:** للإجابة على الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة البحث تم اعتماد الفرضيات التالية:

- **فرضية 1:** تتميز شركات التأمين التكافلي بوجود حسابين منفصلين هما حساب المساهمين وحساب المشتركين، والتي تعمل بما يتماشى مع ضوابط الشريعة الإسلامية.
 - **فرضية 2:** يكون ضعف الملاءة المالية في مؤسسات التأمين التكافلي كنتيجة للتعرض المستمر للمخاطر ونقص خبرة وكفاءة الهيئات المشرفة على القطاع للتدخل في مجال الرقابة المالية.
 - **فرضية 3:** تضمن شركات التأمين مصالح المؤمن لهم عندما تتوفر لديها سيولة وملاءة مالية جيدة تستطيع من خلالها مواجهة التزاماتها.
 - **فرضية 4:** تتعدد المخاطر المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي و من أهمها مخاطر الاكتتاب ومخاطر الاستثمار، حيث يتم التخفيف من حدة هذه الأخطار باحترام القواعدو الأسس المحددة لهذه الشركات.
- ❖ **أهمية الدراسة:**

يعد البحث في موضوع التأمين التكافلي محاولة منا للفت الانتباه حول أهمية نظام التأمين التكافلي، باعتباره بديلاً شرعياً لنظام التأمين التجاري، حيث حظي بقبول عموم المسلمين وعلمائهم وذلك لكونه مبني على أساس التعاون بين المشتركين.

كما اكتسب موضوع متطلبات الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي اهتماما متزايدا على المستوى الدولي بسبب الأزمات المالية الكبيرة التي تعرضت لها مختلف الشركات المالية في العالم. لذلك تطلب وجود ملاءة مالية باعتبارها الوسيلة الناجحة للتحقق من قدرة شركة التأمين التكافلي على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي مواجهة المخاطر.

❖ **أهداف الدراسة:**

- توضيح آلية عمل مؤسسات التأمين التكافلي وأهم خصائصها.
- التعرف على حقيقة نظام التأمين التكافلي باعتباره بديلا شرعيا لنظام التأمين التجاري.

- ابراز قدرة شركات التأمين التكافلي على الوفاء بالتزاماتها وذلك من خلال دراسة وتحليل مختلف جوانب ملاءتها والتعرف على مدى احترامها لقواعد الملاءة المفروضة عليها.
- التعرف على هامش الملاءة في مؤسسات التأمين التكافلي.
- دراسة عملية تطبيقية لشركة وثاق للتأمين التكافلي بالكويت.

❖ منهج الدراسة:

قمنا بتناول موضوع الدراسة من خلال الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع مختلف المعلومات والبيانات المرتبطة بالموضوع، و محاولة تصنيفها وتحليلها ومناقشتها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وهذه المعلومات تتعلق أساسا بمتطلبات الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا مجموعة من الصعوبات خلال انجاز هذه الدراسة، ولعل أهمها يتمثل في:

- ندرة البحوث والدراسات المتخصصة حول الملاءة المالية في شركات التأمين وانعدامها بالنسبة لشركات التأمين التكافلي
- الأوضاع الصحية التي يشهدها العالم والتي حالت دون تمكننا من إيجاد المعلومات و جمع البيانات.

الدراسات السابقة:

- دراسة فروخي خديجة، تحت عنوان: دراسة تحليلية لأثر توزيع الفائض التأميني على الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي -دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، 2017. وقد هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح العلاقة بين توزيع الفائض التأميني والملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي. حيث تم التطرق إلى تجارب بعض شركات التأمين التكافلي في استغلال الفائض التأميني، وبعض النماذج الدولية في تحديد هامش الملاءة في شركات التأمين، مع دراسة المحددات القانونية لملاءة شركات التأمين بالجزائر، ثم دراسة حالة شركة "سلامة للتأمينات الجزائر" في استغلالها للفائض التأميني وارتباطه بملاءتها المالية. وقد توصلت الباحثة إلى عدة نتائج أهمها :
- تختلف طريقة توزيع الفائض التأميني من شركة تأمين تكافلي لأخرى، حسب ما تقره هيئة الرقابة الشرعية و مجلس إدارة الشركة؛

- يرتبط الفائض التأميني بالملاءة المالية بصورة غير مباشرة، من خلال النسبة التي تحتفظ بها شركة التأمين التكافلي من الفائض التأميني على شكل احتياطات، التي تتراكم لتضاف إلى رأسمال صندوق المشتركين ما يؤدي إلى رفع هامش الملاءة المالية للصندوق، أي كلما انخفضت النسبة الموزعة من الفائض أدى ذلك إلى ارتفاع هامش الملاءة المالية؛
- تعتبر "شركة سلامة للتأمينات الجزائرية" نتيجة الاستغلال هي نفسها الفائض التأميني الذي تحتفظ به على شكل احتياطات بعد خصم حصة المساهمين؛
- تلتزم شركة "سلامة للتأمينات الجزائرية" بالتشريع السائد في حسابها لهامش ملاءتها المالية؛
- تفسر النسبة المحتفظ بها من الفائض التأميني التغيرات الحاصلة في هامش الملاءة بنسبة 33%.

حسام كراش، حمودي حاج صحراوي، تحت عنوان: **متطلبات الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي والتجاري- دراسة تحليلية مقارنة-**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 03 مكرر (الجزء لأول)، جامعة سطيف، 2019. حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين متطلبات الملاءة المالية لشركات التأمين التجاري وشركات التأمين التكافلي، وتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن متطلبات الملاءة لشركات التأمين التكافلي وفق مجلس الخدمات المالية الإسلامية تعتبر حديثة و أقرب ما تكون من خلال مبادئها إلى النظام الأوروبي، نظام الملاءة 2، إلا أن هناك بعض الاختلافات التي ترجع إلى خصوصيات شركات التأمين التكافلي.

- دراسة فروخي خديجة، تحت عنوان: **محددات الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي -دراسة حالة شركة الأولى للتأمين-**، منشورة في مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2، الجزائر، العدد 11-أ، 2015. حيث حاولت الباحثة لقاء الضوء على محددات الملاءة المالية يفني شركات التأمين التكافلي والاشارة إلى بعض الاتفاقيات الإقليمية المحددة لأسس الملاءة المالية في شركات التأمين التجاري، مع دراسة حالة شركة الأولى للتأمين (الأدن)، وقد توصلت الباحثة إلى أن هذه الشركة تحسب ملاءتها المالية للشركة ككل وليس لكل صندوق على حدة، كما أنها تغطي مخاطرها برأس مالها الذي يتكون منه صندوق المساهمين.

❖ هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة فرضيات الدراسة تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين تسبقهم مقدمة عامة وتعبقهم خاتمة عامة تتضمن النتائج المتوصل إليها وفيما يلي عرض لما تم تناوله في فصول البحث.

يتناول الفصل الأول الجانب النظري للدراسة حيث يضم ثلاث مباحث، تم تخصيص المبحث الأول لإبراز نظام التأمين التكافلي من خلال التعريف به، عرض مختلف صورته وخصائصه، وتحديد عناصر إبرام عقد التأمين التكافلي، بالإضافة إلى أسس التأمين التكافلي ووظائفه، أما المبحث الثاني فتم تخصيصه لأساسيات حول شركات التأمين التكافلي من خلال إبراز صورها، إضافة إلى تحديد العلاقات المالية في مؤسسات التأمين التكافلي، والدور التنموي لها، في حين أن المبحث الثالث سنقدم فيه نظرة حول الإطار المفاهيمي للملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي وهذا من خلال التطرق لمفهوم وأهمية الملاءة المالية وإبراز العوامل المؤثرة فيها إضافة للمخاطر التي تهددها ومتطلباتها والقواعد التي يتم اعتمادها في تقييم الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي.

أما الفصل الثاني فسنحاول فيه القيام باسقاط تطبيقي لما تناولناه في الجانب النظري و ذلك من خلال دراسة شركة الوثاق للتأمين التكافلي بالكويت، حيث سنتطرق إلى ثلاث مباحث، نستعرض في المبحث الأول من هذا الفصل ملامح شركة الوثاق للتأمين التكافلي من خلاله تقديم نبذة عنها وأهم منجاتها بالإضافة لأهم مؤشراتها المالية، أما المبحث الثاني فسيتم فيه التعرض لإدارة المخاطر في مؤسسة الوثاق للتأمين التكافلي من خلال تناول أهداف وسياسات إدارة المخاطر في مؤسسة الوثاق وطرق ادارتها، في حين أن المبحث الثالث خصص لدراسة كفاية رأس المال في مؤسسة التأمين التكافلي وثاق من خلال متابعة تطور هيكل رأس المال و مراقبة نسبته.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

تعد صناعة التأمين التكافلي ضرورة حتمية ضمن هيكل النظام الاقتصادي حيث تساهم في حماية الصناعات المالية الأخرى والاقتصاد ككل وبظهور المؤسسات المصرفية والاستثمارية الإسلامية كان لابد من إيجاد شركات تحميها من مخاطر العمليات المالية والتجارية التي تمارسها فظهرت شركات التأمين التكافلي لتساهم في دعم منظومة الاقتصاد الإسلامي.

هذا وأصبح اهتمام شركات التأمين التكافلي بملائتها المالية أمراً ضرورياً، حيث تقوم بتحصيل الاشتراكات ثم تقوم بدفع التعويضات ما قد يعرضها لمخاطر العجز والإفلاس نتيجة ارتفاع حجم التعويضات مقارنة بحجم الاشتراكات المحصلة، كما أن الملاءة الجيدة لهذه الشركات ضمان للسير الحسن للقطاع وحماية مصالح العملاء والحفاظ على الاستقرار المالي ككل.

سنحاول من خلال هذا الفصل، التعرف على مبادئ وأساسيات مؤسسات التأمين التكافلي إضافة إلى التطرق للدور التنموي وأهمية الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي، وسيكون ذلك من خلال التطرق إلى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول مدخل تعريفي بمؤسسات التأمين التكافلي، ثم تطرقنا في المبحث الثاني أساسيات حول شركات التأمين التكافلي، أما المبحث الأخير فكان حول الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي.

المبحث الأول: ماهية مؤسسات التأمين التكافلي

يجسد نظام التأمين التكافلي معنى التكافل، لذلك حظي بقبول عموم الفقهاء والعلماء المسلمين، لأنه مبني على أساس التعاون وتوثيق أواصر الأخوة بين أفراد المجتمع، حيث يعد بديلا شرعيا لنظام التأمين التجاري، الأمر الذي يستدعي منا البحث عن أهم عناصره وهذا ما سنتطرق اليه في المطالب الموالية.

المطلب الأول: مفهوم نظام التأمين التكافلي

من أجل التعرف على ماهية نظام التأمين التكافلي لابد من التطرق إلى كيفية نشأته، ثم نقوم بإعطاء عدة تعريف لهذا النظام لنلخص في الأخير إلى أهمية هذا النظام في حياتنا اليومية، وهذا من خلال العناصر التالية:

الفرع الأول: نشأة نظام التأمين التكافلي؛

الفرع الثاني: مفهوم نظام التأمين التكافلي ومسمياته؛

الفرع الثالث: أهمية نظام التأمين التكافلي.

الفرع الاول: نشأة نظام التأمين التكافلي

لقد مر قطاع التأمين التكافلي بعدة مراحل منذ نشأته أول مرة في السودان سنة 1979، وتبرز هذه المراحل من خلال التواريخ المهمة التالية:

- سنة 1964: عقد في دمشق اجتماع للمجمع الفقهي الإسلامي نوقش فيه موضوع التأمين حيث اتفق معظم الفقهاء على حرمة التأمين التجاري وأقروا التأمين التعاوني بدلا عنه؛

- سنة 1979: قام بنك فيصل الإسلامي في السودان بتأسيس أول شركة تأمين تكافلي تحت اسم شركة التأمين الإسلامية السودانية، وفي نهاية نفس السنة قام بنك دبي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة بتأسيس الشركة العربية الإسلامية للتأمين في إمارة دبي؛

- سنة 1984: دخل قانون التأمين التكافلي حيز التنفيذ في ماليزيا وتأسست أول شركة تأمين تكافلي في نفس السنة؛

- سنة 1985: تأسست في المملكة العربية السعودية أول شركة تأمين إسلامية مملوكة بالكامل للحكومة السعودية تحت اسم الشركة الوطنية للتأمين التعاوني؛

- سنة 2009 : بلغ عدد الشركات الإسلامية التكافلية 173 شركة معظمها شركات تأمين مباشر وبعضها شركات إعادة تأمين، والبعض الآخر شركات تأمين وإعادة تأمين موزعة في العالم.¹

الفرع الثاني: مفهوم نظام التأمين التكافلي

جرت محاولات عديدة من البعض لبيان ماهية التأمين التكافلي، ومن بين تلك المفاهيم نعرض ما يلي:

أ-التأمين التكافلي هو: تعاون مجموعة من الأشخاص ممن يتعرضون لنوع معين من المخاطر على تفتيت وتوزيع آثار ذلك الخطر عليهم جميعا، وذلك عن طريق دفع اشتراكات متساوية تقدر وفقا للضرر الفعلي الذي أصاب المتضرر، وذلك بغية تعويضه عما أصابه من ضرر؛²

ب-عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية التأمين التكافلي كما يلي: التأمين التكافلي نظام يقوم على تبرع المشتركين فيه بكل أو جزء من الاشتراكات المقدمة، لدفع التعويضات عن الأضرار التي تقع لبعضهم واقتصار دور الشركة على إدارة أعمال التأمين واستثمار أموالها؛³

ج-التأمين التكافلي هو: تقديم الحماية بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر المفسد للعقود والربا وسائر المحصورات، وذلك بتقديم المؤمن له اشتراكات متبرعا بما كليا أو جزئيا، لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الخطر المؤمن عليه، وما يتحقق من فائض عند التعويضات والمصاريف واقتطاع الاحتياطات يوزع على حملة الوثائق

¹ بجلولي فيصل، التأمين التكافلي الاسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر الواقع والآفاق، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وافاق التطوير، 2012/12/03/03، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر ص 4-5.

² نعمات محمد مختار، التأمين التجاري والتأمين الإسلامي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 219.

³ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار: 26 التأمين الإسلامي، 2006.

(المؤمن عليهم).¹

انطلاقاً من التعاريف السابقة نستنتج التعريف الشامل والبسيط للتأمين التكافلي التالي: هو تعاون مجموعة من الأشخاص معرضين لأخطار متشابهة على تلافي الأضرار الناشئة عن تلك الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات في صندوق تأمين غير هادف للربح له ذمة مالية مستقلة، بحيث يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن ضدها و كل ذلك وفقاً لنظام الحساب الذي تتوكل في إدارته واستثماراته شركة متخصصة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

مسميات هذا التأمين (التكافلي، التبادلي، التعاوني، الإسلامي)

يطلق على التأمين المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية عدة تسميات وهي: (تعاوني، إسلامي، تبادلي، تكافلي).

1- التأمين التعاوني: وذلك لتعاون مجموع المشتركين في تعويض الأضرار الناجمة عن المخاطر المؤمن منها التي تلحق أحدهم.

2- التأمين الإسلامي: ذلك لأنه يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وللتمييز بينه وبين التأمين التجاري.

3- التأمين التبادلي: وذلك لأن الأعضاء أو المشتركون مؤمنون ومؤمن لهم في نفس الوقت، ليس بينهم وسيط أو مساهمون يتقاضون رابحاً على أسهمهم.

4- التأمين التكافلي: يعد هذا الأحدث نسبياً، ففي الواقع يعد مصطلح التأمين التعاوني أو التبادلي هو استخدام غربي وقانوني، حيث شاع استخدام هذا المصطلح بعد الندوة التي عقدت بالخرطوم عام 1995.²

¹ناصر عبد الحميد، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني، بحث مقدم في ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، الرياض، 2009، ص 06.

²فلاق صليحة، أثر الإصلاحات الاقتصادية في قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة (1990-2008)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، ص 59.

الفرع الثالث: أهمية نظام التأمين التكافلي

تمثل أهمية نظام التأمين التكافلي في النقاط التالية:

- يحقق التأمين التكافلي الأمان للمستأمن، وذلك بتعويضه عن أي خسارة قد تلحق به في حالة تحقق الخطر، ما يوفر له وضعا مناسباً من أجل خوض جميع الأنشطة الاقتصادية والصناعية؛
- تعد وسائل التأمين التكافلي وسيلة من وسائل الائتمان في المعاملات التجارية فيجوز رهنها للغير؛
- تكوين رؤوس الأموال وتعد من أهم وظائف نظام التكافل؛
- يعمل على تكوين المشاريع الاقتصادية، من خلال استثمار أموال التأمين (الاشتراكات المدفوعة)، ما يؤدي إلى بعث نشاط الحركة الإنتاجية والتجارية في الدول وتقوية مركزها المالي؛
- اقتصادياً، يعتبر التأمين التكافلي أحد عوامل الوقاية للمحافظة على الأموال والممتلكات.¹

المطلب الثاني: صور التأمين التكافلي وخصائصه

سنتعرف من خلال هذا المطلب على صور التأمين التكافلي وخصائصه التي يمتاز بها وذلك من خلال

التطرق إلى العناصر التالية:

الفرع الأول: صور التأمين التكافلي

الفرع الثاني: عناصر التأمين التكافلي

الفرع الثالث: خصائص التأمين التكافلي

الفرع الأول: صور التأمين التكافلي

تشير أدبيات ودراسات التأمين التكافلي بوجود صورتين لهذا التأمين هما:

¹ياسمينه إبراهيم، دور الكفاءة التشغيلية في تعزيز تنافسية شركات التأمين التكافلي، دراسة مقارنة بين تجربة دول المجلس الخليجي والتجربة الماليزية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016/2015، ص52.

1- الصورة الأولى وهي التأمين التكافلي البسيط:

يشكل الأفراد الذين يتعرضون إلى خطر معين مشابه جمعية أو هيئة جمعية تعاونية، وذلك بقصد أن يعاون بعضهم بعضاً في اقتسام الخسارة المالية التي تقع لأي منهم خلال مدة الاتفاق، بحيث يقوم المعنيون في نهاية مدة الاتفاق بتقدير الأخطار التي أصابت الأفراد واقتسام تلك الخسارة المالية ويدفع كل منهم المبلغ المستحق عليه.

مميزاته:

- لا يهدف إلى تحقيق ربح وفائدة؛
- يتم الاتفاق على اقتسام الخسارة المالية التي تلحق بأي فرد من المجموعة خلال فترة أو حالة محددة؛
- الاشتراك يبقى على ملكية المشتركين، ولا يخرج من ملكهم إلا بعد وقوع الضرر وتحقق الخسارة؛
- الاشتراك المطلوب دفعه من المشترك لا يتجاوز نصيبه من قيمة الضرر الفعلي المتحقق؛
- لا بد أن يكون المشتركون فيه متشابهون من حيث الخطر المعرضين له؛
- المشترك فيه يجمع بين صفة المؤمن والمؤمن له، وبالتالي هم الذين يتولون الإدارة دون مقابل مادي، ولا يحتاج إلى كوادرنية لإدارته.¹

2- الصورة الثانية وهي التأمين التكافلي المركب:

ويسميه البعض بالتأمين التكافلي المتطور لأنه ذاته التأمين البسيط مع تطور أدواته ووسائله تماشياً مع الواقع المعاصر، وصورته أن تقوم شركة متخصصة بإنشاء وإدارة أعمال التأمين التكافلي، وتمتلك حسابين منفصلين وهما حساب المساهمين وحساب المشتركين.

مميزاته:

- دفع الاشتراك مقدماً وإلا سقط حق المشترك في التعويض؛

¹ هيثم محمد حيدر، الفائض التأميني ومعايير احتسابه واحكامه، بحث مقدم الى مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الاسلامية منه، الأردن،

11-13 أبريل 2010، ص 18-19.

- اجتماع الأخطار المختلفة في حساب واحد عدا تأمينات الحياة.¹

الفرع الثاني: عناصر عقد التأمين التكافلي

يمثل عقد التأمين التكافلي عقد من عقود التبرع الذي يقصد به أصالة التعاون على تفتيت الأخطار والاشتراك في تحمل المسؤولية عند نزول الكوارث، وذلك عن طريق إسهام أشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر، ويتكون عقد التأمين التكافلي من العناصر التالية:

1- المستأمن: وهو الطرف المؤمن له سواء كان شخصا أو جهة؛

2- شركة التأمين: وهي الجهة المؤمنة حيث تتولى الشركة إبرام عقد التأمين مع المستأمن نيابة عن بقية المشتركين في التأمين التكافلي على أساس الوكالة بأجر معلوم؛

3- الخطر المؤمن منه: وهو الحادث الاحتمالي المستقبلي الذي يتوقع المستأمن حدوثه ولكنه قد يقع أو قد لا يقع، وتقوم الشركة بحساب احتمال حدوثه بناء على التوزيعات الاحتمالية للحدث والجداول الإكتوارية؛

4- قسط التأمين: وهو محل التزام المستأمن ويقصد به الاشتراك الذي يدفعه المستأمن لشركة التأمين بمقتضى عقد التأمين؛

5- مبلغ التأمين: هو محل التزام شركة التأمين نيابة عن المستأمنين، وهو الحد الأقصى لمسؤولية الشركة في حالة تحقيق الخطر المؤمن منه.²

الفرع الثالث: خصائص التأمين التكافلي

تتمثل خصائص التأمين التكافلي في العناصر التالية:

1- جمع العضو بين صفتي المؤمن والمؤمن له، ويقوم أعضاء هذا الصندوق بدفع اشتراكات مقدما، وتكون قابلة للتغيير

¹ هيثم محمد حيدر، مرجع سابق، ص 19-20.

² عبد القادر جعفر، الأسس النظرية والتنظيمية للتأمين التقليدي بالجزائر، بحث مقدم الى الملتقى الدولي، مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، سطيف، الجزائر، 25-26/4/2011، ص 4-5.

بحسب الحسائر المتحققة؛

2- انخفاض تكلفة الأقساط للأعضاء مقارنة باشتراكات وأقساط التأمين غير التبادلي، الذي يجوي على مصروفات الإدارة والتي غالبا ما تكون مرتفعة؛

3- قابلية الاشتراك الذي يدفعه كل عضو للتغيير، فإذا زادت التعويضات المطلوبة عن الاشتراك المجتمعة أمكن مطالبة الأعضاء بدفعات تكميلية لتغطية التعويضات، وإذا نقصت التعويضات المستحقة بنسبة الناقص من الاشتراكات عندها تقوم مسؤولية تضامنية بين المشتركين بحيث يتحمل الموسر منهم نصيب المعسر، ونظرا لخطورة هذه الخاصية التي قد تدفع الأفراد إلى عدم الإقبال على هذا النوع من التأمين، ومنه فإن هيئات المشتركين لجأت إلى تحديد حد أقصى لا يتجاوز مسؤولية العضو؛

4- مساهمة المشتركين في مجلس إدارة الشركة، ليشعروا بالتعاون المتبادل، وتمكنهم من رعاية مصالحهم في الشركة؛

5- وجود هيئة رقابية شرعية تشترك مع الفنيين في الشركة في عملية وضع نماذج وثائق التأمين، ومراجعة عمليات الشركة التأمينية والاستثمارية للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، ويشترط أن تكون قرارات هذه الهيئة ملزمة لمجلس الإدارة بحيث تخضع جميع معاملات الشركة في مجال التأمين والاستثمار لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

وينبغي أن يشترط عند منح الترخيص بمزاولة أعمال التأمين أن يقدم طلب الترخيص مصحوبا بالمستندات الآتية:

- تقديم ما يثبت أن الشركة لديها هيئة رقابية شرعية؛

- نسخة من عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي على أن يكون هناك ما يشير إلى أنها تعمل وفق الشريعة الإسلامية.

6- وجوب فصل أموال حملة الأسهم عن أموال المشتركين، حملة العقود، حيث تلتزم شركة التأمين الإسلامي بهذا الفصل وتقوم باستثمار الكتلتين الماليتين وتضيف لكل وعاء عائد استثماراته، مع مراعاة تحمل حملة الوثائق ما يناسبها

من مصروفات الاستثمار.¹

المطلب الثالث: أسس التأمين التكافلي ووظائفه

يهدف نظام التأمين التكافلي إلى تقديم الخدمة التي يقدمها نظام التأمين التجاري للمؤمن لهم بطريقة تعاونية مشروعة خالية من الغرر، وذلك بتقديم المؤمن لهم اشتراكات متبرع بها كلياً أو جزئياً لتكوين محفظة تأمينية تدفع منها التعويضات عند وقوع الضرر المؤمن عليه، وما يتحقق من فائض يوزع على المشتركين، وتتم هذه العملية وفق أسس وتحقق أثاراً وفوائد، نوردتها فيما يلي:

الفرع الأول: أسس التأمين التكافلي

الفرع الثاني: وظائف التأمين التكافلي

الفرع الأول: أسس التأمين التكافلي

يعتبر الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من أهم الأسس التي تقوم عليها شركات التأمين التكافلي في جميع معاملاتها، سواء كانت متعلقة بإدارة العمليات التأمينية أو الاستثمارية ويتم التعاون والتكافل بين المستأمنين، من خلال الاحتفاظ بجميع أقساط التأمين المأخوذة منهم في حساب واحد خاص بهم، بصرف النظر عن نوع التأمين، بحيث يتم تعويض المتضررين من هذا الحساب، إلا أنه تجنباً لاختلاط الأموال وتداخل الحقوق والواجبات المالية يتم فصل حساب المساهمين عن حساب المستأمنين، بحيث يكون لكل من الفريقين حساب مالي خاص به، ويظهر التكافل بينهم من خلال تبادل القرض الحسن دون أن تتحمل الجهة المقترضة لأي فوائد مالية، وذلك عن طريق تقديم الدعم المالي اللازم لحساب المستأمنين من أموال المساهمين بصفة القرض الحسن إذا لم تف الأقساط المستوفاة من المستأمنين لتغطية العجز، ولم يكن لدى الشركة رصيда احتياطياً من الأرباح المتوفرة من أقساط التأمين.²

¹علاء الدين الزعتري، الفروق المؤثرة بين التأمين التعاوني والتأمين التجاري، ملتقى التأمين التعاوني الثاني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، رابطة العالم الإسلامي، الرياض - المملكة العربية السعودية، 27-28/10/1430 الموافق 6-7/10/2010، ص 15-16.

²نواقي بن علي فطيمة، آليات توزيع واستثمار أموال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الإسلامي، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 4، العدد 2، جامعة الشلف، الجزائر، ص 227-228.

الفرع الثاني: وظائف التأمين التكافلي

المراد بالوظائف هي الفوائد أو الاثار الايجابية التي يحققها التأمين التكافلي وهي كالآتي:

- 1- تحقيق الأمان للمستأمنين: فإن التأمين التعاوني يجعل المستأمن مطمئنا في ممارسة أعماله، دون التعرض لاحتمالات مخاطر المستقبل المتعددة؛
- 2- تحقيق الكسب الحلال: يعني أن التأمين التعاوني يعد سبيلا مشروعاً للكسب والربح الحلال شرعاً، حيث تقوم شركة التأمين التي تدير العمليات التأمينية على أساس الوكالة بأجر معلوم، باستثمار الأموال المجتمعة من أقساط التأمين بالطرق المشروعة بوصفها مضاربة، وأما شركة التأمين فتحصل على الدخل المادي عن طريق أرباح أموال المساهمين، وذلك من حصتها من أرباح المضاربة وكذا من أجر الوكالة المشروع؛
- 3- تفعيل أحكام الشريعة وتحقيق صلاحيتها لكل زمان ومكان؛
- 4- الإسهام في بناء الاقتصاد العام وتنميته وازدهاره عن طريق إدارة المشروعات الاقتصادية، واستثمار أموال المساهمين والمستأمنين وترميم آثار الأخطار الحادثة، والمحافظة على أموال التأمين ومدخراته؛
- 5- حماية الاقتصاد الوطني من استغلال شركات التأمين التجاري، لأنها تهدف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن على حساب المستأمنين واستغلالهم بأخذ الأقساط بأسلوب احتكاري؛
- 6- إسهام شركات التأمين التعاوني في دعم رسالة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، فكل مؤسسة أو مصرف في حاجة إلى التأمين.¹

¹ وهيبة الزحلي، مفهوم التأمين التعاوني، دراسة مقارنة، بحث مقدم الى المؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الاسلامية منه، 11- 2010/04/12، ص83.

المبحث الثاني: أساسيات حول شركات التأمين التكافلي

تعد صناعة التأمين التكافلي ضرورة حتمية ضمن هيكل النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث تساهم في حماية الصناعات المالية الأخرى والاقتصاد ككل من خلال شركات التأمين التكافلي التي ساهمت في دعم منظومة الاقتصاد الإسلامي، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن صور شركات التأمين التكافلي، وعن طبيعة العلاقات المالية في نظام شركات التأمين التكافلي، وما هو الدور التنموي لشركات التأمين التكافلي، هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال المطالب الموالية.

المطلب الأول: صور شركات التأمين التكافلي

لقد تعددت صور شركات التأمين التكافلي، رغم كون ما يجمعها هو تحقيق التعاون وتوطيد أواصر الأخوة في المجتمع، ويعود ذلك الى وجود تطور كبير في الفكر الاقتصادي للتأمين التكافلي، فيما يلي نستعرض صور شركات التأمين التكافلي:

أولاً: شركات التأمين التكافلي حسب الهدف الذي تسعى الى تحقيقه

لقد بدأ التأمين التكافلي تعاونياً محضاً دون البحث عن المكاسب والأرباح والعوائد، إلا أنه ظهرت مؤخراً شركات تكافلية تبحث عن هذا الربح، وهذا الربح ليس محلاً للمقارنة بينهما وبين شركات التأمين التجاري ويمكن أن نقسم هذا النوع إلى صورتين:

1- شركة التأمين التكافلي اللاربحي: يملك هذا النوع من شركات التأمين التكافلي حملة العقود ويتكون رأس مالها من الأقساط والرسوم والاحتياطيات المتراكمة، حيث تقوم إدارة الشركة باستثمار الأموال لصالح المؤمن لهم، لتقوية مركزها المالي ورفع حصانتها المالية ضد الأخطار والكوارث، وظهرت أكثر هذه الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، وأخذت بعض هذه الشركات بعد فترة تتحول إلى شركات ربحية تجارية، ذلك لأن هذه الشركات لا تستطيع إصدار سندات الدين والاقتراض من البنوك، لعدم وجود ملاك لهذه الشركة، فتحوّلت تلك العقود إلى أسهم تباع في سوق الأوراق المالية.

2- شركات التأمين التكافلي الربحي: انتشر هذا النوع من الشركات في البلدان الإسلامية، أكثر من وجودها في

البلدان الغربية، حيث تشبه هذه الشركات شركات التأمين التجاري من حيث وجود حملة أسهم، وأنها تستهدف الربح وتوزيع العوائد عليهم، إضافة إلى وجود عنصر الالتزام للشركة من ناحية دفع التعويض، غير أن شركات التأمين التكافلي تختلف عن شركات التأمين التجاري في كون الأولى قامت بتحويل باب المعاوضة في المعاملات إلى باب التبرعات في جمع الأقساط، إضافة إلى أنها تقوم باستثمار أموال التأمين طبقاً لأحكام الشريعة المستخدمة في المعاملات، فلا تتعامل في سندات،... الخ، في حين يقوم النوع الثاني على مبدأ المعاوضة، حيث تقوم بالاستثمار على أسس ربوية.¹

ثانياً: شركات التأمين التكافلي القائمة على أساس الوكالة بأجر وبدون أجر

1- شركات التأمين التكافلي على أساس الوكالة بأجر: حيث تتكون من مرحلتين:

أ- المرحلة الأولى: قيام مجموعة المساهمين بتشكيل شركة مساهمة عامة، أو مقفلة لأجل القيام بالتأمين التعاوني ويكون النظام الأساسي ينص على الالتزام بما يلي:

- مبدأ التبرع والتعاون: أي أن حملة الوثائق يتبرعون بالأقساط المقدرة وعوائدها لصالح صندوق التأمين؛
- أحكام الشريعة الإسلامية: تشكل هيئة الرقابة الشرعية وتكون فتاواها ملزمة للإدارة ويكون لها حق الرقابة والاطلاع على كل ما يحقق أهدافها؛
- أن الشركة تنشئ حساباً مستقلاً لأموال حملة الوثائق وعوائدها ويكون منفصلاً عن حساب الشركة؛
- أن فوائض التأمين ملك لحساب التأمين وأن جزءاً منه يوزع على حملة الوثائق؛
- أن المساهمين يستفيدون من عوائد استثمار رأس مال الشركة ونسبة من عوائد استثمار أموال التأمين وزيادة أسهمهم بسبب نجاح الشركة؛
- أن الشركة من خلال حسابه الخاص بها تتحمل مصاريفها الخاصة بها ويعود إليها ربح أموالها.

ب- المرحلة الثانية: قيام الشركة نيابة عن حملة الوثائق بترتيب العقود والوثائق، وفتح الحساب وتنفيذ المبادئ

¹ محمد العلي القري، التأمين الصحي، مجلة مجمع الفقه الاسلامي، العدد 12، 2001م، ص65.

السابقة، حيث تبدأ بعد ذلك بعملية التأمين.¹

2- شركات التأمين التكافلي على أساس الوكالة بدون أجر: هي متفقة في كل الخطوات مع الوكالة بدون أجر إلا في شيء واحد، وهو أن تقوم الشركة بإدارة أعمال التأمين وحساب التأمين على أساس الوكالة بأجر وهناك طريقتان لتحديد الأجر:

- الطريقة الأولى: أن يتم تحديد جميع مصاريف العمليات التأمينية وأجرة الإدارة وغيرها ومن ثم يتم اقتطاع ذلك المبلغ من صندوق هيئة المشتركين.

- الطريقة الثانية: اقتطاع نسبة معينة من الأقساط التي يدفعها جميع حملة الوثائق.²

ثالثاً: شركات التأمين التكافلي باعتبار الجهة المؤسسة لها

1- شركات التأمين التكافلي التي تستند إلى بنوك إسلامية: إن معظم قوانين البلدان الإسلامية تنص على أن يكون تأسيس شركة التأمين التكافلي القائمة على وجود رأس مال للشركة، وتستنج بعض شركات التأمين التكافلي في الوقت الراهن على بنوك إسلامية، باعتبار أن هذه البنوك لديها حصانة مالية قوية، تستطيع من خلالها مواجهة العجز المالي الذي يصيب هذه الشركات، ولقد كان للبنوك الإسلامية دوا رائدا في تأسيس تلك الشركات وتطورها، ولعل أبرز تلك الشركات العالمية، شركة التأمين الإسلامي بالخرطوم التي استندت إلى بنك فيصل الإسلامي السوداني، وشركة التكافل السعودية التي استندت إلى بنك الجزيرة، وشركة التكافل الماليزية والتي استندت إلى البنك الإسلامي الماليزي، وشركة التأمين الإسلامية الأردنية التي استندت إلى البنك الإسلامي الأردني.

2- شركات التأمين التكافلي التي تستند إلى رؤوس أموال رجال الأعمال: تقوم بعض شركات التأمين التكافلي بالاستناد أو الاعتماد على رؤوس أموال رجال أعمال في بداية تأسيسها، وتكون هذه الأموال على شكل أسهم، من

¹ علي محي الدين القرّة داغي، التأمين الإسلامي، دراسة فقهية تأصيلية، مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العلمية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1431-2010م، ص173-174.

² المرجع نفسه، ص173-174.

خلالها يستفيد حامل الأسهم من الأرباح والعوائد الناتجة من الاستثمار، إضافة إلى المبالغ التي تحصل عليها الشركة من خلال أجرة الوكالة، ونسبة من الفوائد التأمينية.

3- شركات التأمين التكافلي التي تستند إلى شركات تأمين تجارية أو بنوك تجارية: تستند بعض شركات التأمين التكافلي على شركات التأمين التجاري أو بنوك تجارية بمقابل، فقد يكون المقابل أجر الوكالة ونسبة من الفوائد، أو أن تقوم شركة التأمين التكافلي بإعادة التأمين لديها، حيث أن بعض الدول تفرض على الشركات العاملة في السوق التأمينية أن تعمل بمبدأ التعاون أو التكافل، مثل المملكة العربية السعودية التي فرضت على جميع شركات التأمين التجاري تطبيق نظام التأمين التكافلي، إضافة إلى ذلك أن شركات التأمين التكافلي ظهرت وانتشرت بقوة، وأصبحت تدريجياً تحل محل شركات التأمين التجاري، لوجود فتاوى تحرم التعامل معها، مثل شركة الإخلاص للتكافل التي استندت على الشركة الوطنية لإعادة التأمين، والشركة الوطنية للتكافل التي استندت إلى الشركة الوطنية لإعادة التأمين، وشركة (مايا بان)، والتي استندت إلى بنك (مالاين) الماليزي.¹

المطلب الثاني: العلاقات المالية في مؤسسات التأمين التكافلي

يقوم نظام التأمين التكافلي المعمول به لدى شركات التأمين التكافلي المعاصرة على مجموعة من العقود والعلاقات التعاقدية المركبة التي تتداخل فيها الصيغ والمقاصد على نحو متوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، في هذا المطلب نوضح أهم العلاقات المالية في شركات التأمين التكافلي.

أولاً: علاقة المشتركين (المؤمن عليهم، حملة الوثائق) بالصندوق التكافلي

تعتبر من أبرز العلاقات المالية التي يقوم عليها نظام التأمين التكافلي، ذلك أن الأطراف الرئيسية في العقد هي المشترك (المؤمن له)، وثانياً جهة التأمين (المؤمن) ممثلة بالصندوق التكافلي لهيئة المشتركين، وبينهما تنشأ علاقة التأمين التكافلي.

¹ حمدي معمر، نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسينية بن بوعلوي الشلف، الجزائر، غير منشورة، 2012، ص 68.

يمكننا تصوير العلاقة المالية بين أحد المشتركين والصندوق التكافلي بأن يقوم المشترك بدفع قسط التأمين التكافلي بصفته مشاركا في الهدف التكافلي مع مجموعة المشتركين، والذي من أجله أنشئ الصندوق التكافلي، وهذه الاشتراكات التكافلية إنما تقدم بهدف التعاون والمشاركة في ترميم الأضرار الواقعة على أحد المشتركين.

وينفصل الاشتراك التكافلي عن ذمة العميل وملكيته بمجرد دفعه واستلامه من قبل الصندوق التكافلي، وعندها لا يحق للمشارك المطالبة به باعتباره قد انتقل من ذمته إلى ذمة الصندوق التكافلي ولمصلحة مجموعة من المشتركين.¹

ثانيا: علاقة هيئة المساهمين (الملاك حملة الأسهم) بصندوق التكافل للمشاركين

تعتبر علاقة المساهمين (حملة الأسهم) بصندوق المشتركين من أبرز العلاقات المالية التي يقوم عليها النظام التكافلي في شركات التأمين التكافلية المعاصرة، حيث يقوم المساهمون بدور استراتيجي ومهم بالنسبة لحماية وتوزيع مسيرة صندوق التأمين التكافلي بصفة خاصة وشركة التأمين التكافلي بصفة عامة، كما تعتبر هذه العلاقة بمثابة الدعامة الرئيسة التي تزود صندوق التأمين التكافلي بالقوة المالية اللازمة لمواجهة التعويضات وأخطار العجز، لاسيما عند بدء التشغيل وخلال مراحل التأسيس الأولى.

1- خدمة تقديم القرض الحسن: يصعب في صناعة التأمين تصور قيام شركة تأمين دون أن يوجد لديها سيولة مالية كافية عند تأسيسها لتغطية مخاطر التعويضات بدرجة ملاءة مناسبة خلال مراحل التأسيس الأولى، ففي شركات التأمين التجاري الأصل أن يتحمل المساهمون تبعه مخاطر السيولة من رأس المال المباشر خاصة في مراحل التأسيس، أما في شركات التأمين التكافلي فقد طور خبراء وفقهاء عقد التأمين التكافلي صيغة يقوم بموجبها الملاك (هيئة المساهمين) بإقراض الصندوق التكافلي لصالح هيئة المشتركين، وذلك لأغراض تغطية مصروفات التأسيس والتشغيل، ولتعويض الأضرار المتحققة أثناء مرحلة بناء الملاءة المالية الذاتية للصندوق، ويقضي الواقع العملي لشركات التأمين التكافلي بأن

¹رياض منصور الخلفي، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي الاسلامي، بحث مقدم للملتقى الأول للتأمين التعاوني، الرياض، 20 و22 جانفي 2009م، ص 39.

تسترد هيئة المساهمين قرضها الحسن الذي منحته للصندوق التكافلي على فترات، وذلك بحسب نمو الموجودات المالية لدى الصندوق، وعادة ما تستغرق فترة السداد عدة سنوات تخضع لمجموعة من الاعتبارات الفنية والمالية لدى الشركة، وعليه فالقرض الحسن هو التزام حقيقي يلتزم به المساهمون لصالح المشتركين.

2- خدمة إدارة العمليات التأمينية بالصندوق التكافلي لصالح المشتركين: من المهام والأعمال والاختصاصات التي تلتزم بها هيئة المساهمين اتجاه الصندوق التكافلي للمشاركين تولى إدارة جميع العمليات التأمينية المتعلقة بصندوق التأمين التكافلي لصالح المشتركين، ويشمل ذلك تصميم أنواع المحافظ والمنتجات التأمينية التكافلية وإصدار الوثائق وتسويقها بناء على دراسات السوق اللازمة لتحديد استراتيجية العمل والحصة السوقية المطلوب الاستحواذ عليها، واستيفاء الاشتراكات التكافلية، ومتابعة قضايا الشركة وكذا إدارة المخاطر وتصميم الاحتياطات والمخصصات، وإدارة عمليات إعادة التأمين، فضلا عن إدارة شؤون الموارد البشرية والشؤون المالية والرقابية ذات الصلة بضبط وترشيد مسيرة العملية التكافلية.

3- خدمة إدارة العمليات الاستثمارية بالصندوق التكافلي لصالح المشتركين: من أبرز المهام التي تقوم بها هيئة المساهمين تولى إدارة عمليات الاستثمار لصالح الصندوق التكافلي، وتنمية أموال المشتركين (المؤمن لهم) نيابة عنهم، بحيث تقوم بدور الإدارة التنفيذية لعمليات الاستثمار، ويشمل ذلك تحديد سياسات وخطط الاستثمار، ونوعيته ومجالاته، بالإضافة إلى البحث عن أفضل الفرص الاستثمارية، ومراعاة كون هذه الاستثمارات يجب أن تتم على وجه غير محل بالأهداف الاستراتيجية لشركات التأمين التكافلي، وأن يكون ملتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.¹

ثالثا: علاقة هيئة المساهمين (الملاك/ حملة الأسهم) بصندوق المساهمين

من العلاقات المالية المهمة تلك العلاقة الناشئة بين أفراد المساهمين في تأسيس أو تملك شركة التأمين التكافلي وهيئة المساهمين، فالمؤسسون أو الملاك هم عبارة عن مجموعة أشخاص طبيعيين أو معنويين يتألفون فيما بينهم لتأسيس شركة ربحية تدور أغراضها على ممارسة أنشطة التأمين التكافلي ومتعلقاته، ويتم تحديد رأس مال الشركة مجزئا على

¹ رياض منصور الخلفي، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي الاسلامي، مرجع سابق، ص43-46.

حصص وأسهم بعدد الشركاء.

والأغراض الرئيسية التي تسعى الشركة لتحقيقها هي:

1- تأسيس وتشغيل صندوق التأمين التكافلي بجميع محافظه ومنتجاته وكوادره ومستلزماته الفنية، فضلا عن تلقي الاشتراكات التكافلية لصالح الصندوق؛

2- تشغيل وتنمية واستثمار مجموع أموال المشتركين في الصندوق التكافلي في نطاق الشريعة؛

3- تشغيل وتنمية واستثمار رأس مال المؤسسين في مختلف المجالات المتوافقة مع الشريعة.¹

المطلب الثالث: الدور التنموي لشركات التأمين التكافلي

يساهم التأمين التكافلي في توفير الاستقرار الكامل للمشروعات حيث يعمل على زيادة الإنتاج، الأمر الذي ينتج عنه دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يعود على المجتمع بفوائد غير محدودة، كما يساهم في دعم البناء المؤسسي للاقتصاد الإسلامي، وفي هذا المطلب توضيح لذلك.

أولاً: دور شركات التأمين التكافلي في استكمال البناء المؤسسي للاقتصاد الإسلامي

أصبحت مؤسسات التأمين التكافلي ضرورة حتمية وهيكل ضروريا مكملا للمنظومة المالية الإسلامية ومدرجا ضمن هيكل النظام الاقتصادي الحديث، ولاسيما بعد ظهور المؤسسات المصرفية والاستثمارية الإسلامية والتي بدورها تحتاج إلى تأمين مختلف الأخطار المتعلقة بعملياتها المالية والاستثمارية، إذ مما لاشك فيه أن صناعة التأمين أصبحت ركيزة ثالثة من ركائز الاقتصاديات الحديثة التي تقدم دعما استراتيجيا لكفاءة منظومة الاقتصاد الإسلامي فيما نسميه بنموذج الطائر الإسلامي، وخلال بناء هذه الركيزة (القطاع المصرفي، قطاع الاستثمار، قطاع التأمين)، فقد بقيت المؤسسات المصرفية والاستثمارية الإسلامية مفتقدة للعديد من المنتجات التأمينية التي من شأنها تغطية الأخطار التي قد تصيب أعمالها وأنشطتها المالية والاستثمارية، من أجل ذلك ظلت هذه المؤسسات الإسلامية تعاني لفترة

¹ رياض منصور الخليلي، التكيف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي، دراسة فقهية تطبيقية معاصرة، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 33، جانفي 2008، ص98.

طويلة من ارتفاع في مخاطر أعمالها والتي من المفترض أن تغطيها شركات التأمين الإسلامي في الوقت الذي كانت فيه التغطية التأمينية لمثل هذه الأخطار متكررة من قبل الشركات التقليدية للتأمين الذي سبب حرجا شرعيا وعائقا تنمويا وتهديدا علميا لمسيرة المؤسسات المالية الإسلامية، ومما لاشك فيه أن نمو وانتشار صناعة التأمين التكافلي كبديل منافس لنظيره التقليدي كان له الفضل الكبير في تخفيف حدة الأخطار التي تتعرض لها المؤسسات الإسلامية في مختلف منتجاتها وعملياتها، الأمر الذي قدم دعما استراتيجيا لنمو الطائر الإسلامي واتساع نطاق أعماله ومنتجاته وفق خطى أكبر ثباتا وأقل مخاطر مما سبق.

ثانيا: البعد التموي لشركات التأمين التكافلي

1- دور التأمين التكافلي في تحقيق التنمية الصناعية: إن دور التأمين في المجال الصناعي والاستثماري له الأثر الإيجابي على حماية وسائل الإنتاج (المعدات والتجهيزات ووسائل النقل وغيرها) وتخفيض الخسائر المالية الناتجة في حالة حدوث الأخطار أو الكوارث من خلال إعادة تجديد الأصل أو إصلاحه وصيانته، حيث أن التغطية التأمينية تمكن من استمرار العمليات الصناعية والإنتاجية ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الصناعية.

2- دور التأمين التكافلي في تحقيق التنمية الزراعية: يساهم التأمين التكافلي أيضا في تعزيز مسيرة التنمية الزراعية من خلال التغطيات التأمينية المتعلقة بالاستثمار الفلاحي كالمعدات والتجهيزات الفلاحية ووسائل النقل، بالإضافة إلى التأمين ضد الأخطار الفلاحية التي تصيب المحصول أو الزرع كالكوارث الطبيعية وأمراض النباتات وتأمين الثروة الحيوانية وغيرها.

3- دور التأمين التكافلي في التنمية الاجتماعية: يتضح هذا الدور من خلال:

- تحقيق المقاصد الضرورية للإنسان وحتى المقاصد التحسينية له، وذلك عن طريق تغطيات التكافل الطبي أو تحمل نفقات العلاج وخاصة في حالات المرض المزمن أو العضال، بالإضافة إلى تغطية البطالة وحماية الدخل والعجز البدني الدائم كليا أو جزئيا وتغطيات الوفاة ونظام المعاشات والتقاعد،

- له دور كبير في تحقيق ثلاث مصالح: مصلحة النفس والنسل والمال، حيث أن التأمين من شأنه تحقيق مصلحة النفس والنسل من خلال الدور الذي يؤديه التأمين الصحي وتأمين المعاش والعجز والوفاة وبعض الأنواع الأخرى

للتأمين كتأمين مصاريف التعليم ونحوها.

- مصلحة حفظ المال فهناك أنواع كثيرة من شأها الحفاظ عليه وتنميته كالتأمين على السرقة والحريق والتأمين البحري وتأمين السيارات والممتلكات وتأمين ضمان الصادرات والاستثمار والتأمين الزراعي وغيرها من الأنواع المتعددة للتأمين.¹

4- دور شركات التأمين في التنمية الاقتصادية: يتجسد الدور الاقتصادي لشركات التأمين التكافلي فيما يلي:

أ- تعمل شركات التأمين التكافلي على استقطاب الأقساط (الاشتراكات) المالية من العملاء، فهي بطبيعة الحال تستحوذ على نصيب غير قليل من المدخرات القومية، وبالتالي فهي تعتبر من الأوعية المالية المنافسة لودائع البنوك؛

ب- إن نمو توسع شركات التأمين التكافلي هو نتيجة لكفاءة إدارتها الاستراتيجية في توظيف أموالها أو اشتراكاتها في أوعية غير مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، الأمر الذي ينتج عنه حتما تحويل هذه المدخرات المالية من القطاع التجاري الربوي بمختلف مؤسساته الاستثمارية مما يعني بالضرورة توجيهها نحو شركات إسلامية والذي ينتج عنه زيادة تنافسية المؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام، وتعزيز مسيرة نمو شركات التأمين التكافلي بشكل خاص؛

ج- في حالة العجز المالي لشركات التأمين التكافلي وطبقا لالتزامها الشرعي ستلجأ إلى مصادر تمويل لاختلاف أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا يعني أنها ستعزز الأداء الكلي لمسيرة المصارف ومؤسسات التمويل الإسلامي على حساب تخفيض الطلب على إجمالي التمويل والائتمان التقليدي.²

¹ بونشادة نوال، العمل المؤسساتي التكافلي بين جهود التأصيل وواقعية التطبيق، بحث مقدم للملتقى الدولي حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 25 و26 أبريل 2011، ص5-6.

² رياض منصور الخليلي، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي الإسلامي، مرجع سابق، ص29.

المبحث الثالث: الملاءة المالية في مؤسسات التأمين التكافلي

إن الاهتمام بدراسة مدى قدرة شركات التأمين التكافلي على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق لها أهمية كبيرة، ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الجوانب المتعلقة بملاءة شركات التأمين التكافلي من خلال التعرف على مفهوم الملاءة المالية وأهميتها، والمخاطر التي يمكن أن تؤثر عليها، بالإضافة لمتطلبات تحقيقها، وأخيرا دراسة مقارنة بين الملاءة المالية لمؤسسات التأمين التكافلي والتجاري.

المطلب الأول: ماهية الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي

يعتبر هذا المطلب كتقديم لملاءة شركات التأمين التكافلي، إذ نحاول من خلاله التعرف على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي ومختلف المفاهيم المرتبطة بها، بالإضافة إلى أهميتها في هذه الشركات والعوامل المؤثرة عليها، وهذا من خلال العناصر التالية:

الفرع الأول: مفهوم الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي وبعض المفاهيم المرتبطة بها

الفرع الثاني: أهمية الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الملاءة المالية

الفرع الأول: مفهوم الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي وبعض المفاهيم المرتبطة بها

أ- مفهوم الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي

تعني الملاءة بشكل عام القدرة على السداد أو الوفاء بالالتزامات، أما في مجال التأمين فقد وردت تعريفات عديدة نذكر منها :

1- الملاءة المالية هي قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها كاملة عند المطالبة بها ومدى استعداد وقدرة تلك الشركات على دفع مبالغ التعويضات فورا ودون أن تؤدي عملية السداد إلى تعثرها أو توقفها أو إفلاسها.¹

2- الملاءة المالية هي توافر أصول كافية لمواجهة الالتزامات المالية بموجب قوانين الإشراف والرقابة في العديد من الدول بحيث يعكس قدرة تلك النسب في التعبير عن الوضع المالي لشركات التأمين، فكون صناعة التأمين مستقبلية الخدمة

¹مقاني، سامي وحواء، الملاءة المالية لشركات التأمين - مفهوم ومسؤولية -، مجلة التأمين العربي، عدد 33، 1992، ص 62.

يزيد من الاهتمام بتوافر الملاءة المالية لشركاتها ليس فقط في المدى القصير كما في الصناعات الأخرى بل وفي المدى الطويل أيضا.¹

وقد بينت الجمعية الدولية لمراقبي التأمينات (IAIS*) أن أي شركة تكون مليئة عندما تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها بالنسبة إلى العقود كلها وفي أي وقت كان (أو على الأقل في معظم الظروف)، والشركة المليئة هي الشركة التي تفوق أصولها التزاماتها كلها.²

3- يرى البعض أن الملاءة المالية لشركات التأمين يقصد بها قوة ومثانة مركزها المالي، وبذلك يمكن القول إن الملاءة المالية لشركات التأمين تعني:

- أن الأقساط المحصلة من المتوقع أن تكفي لتسوية الخسائر المتوقعة، ومقابلة مختلف مصروفات التشغيل والعمليات؛
- الاحتفاظ بأصول معترف بها تكفي لتغطية الالتزامات المطلوبة، مع وجود هامش أمان (هامش الملاءة المالية) يساوي على الأقل المتطلبات القانونية.³

من خلال ما سبق يمكن تعريف الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي بأنها: "قدرة شركات التأمين التكافلي على مواجهة مختلف التزاماتها تجاه دائيها، دون أن تعرض مركزها المالي للخطر".

ب- بعض المفاهيم المرتبطة بالملاءة المالية

هناك بعض المفاهيم المرتبطة بالملاءة المالية أهمها اليسر المالي والعسر المالي.

¹ هاميل دليلة، أثر تطبيق الحوكمة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي -دراسة قياسية لبعض شركات التأمين التكافلي الماليزية والإماراتية-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018-2019، ص59.

² عيسى هاشم حسن، قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية -دراسة مقارنة-، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد 27، عدد4، 2011، ص6.

³ عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار الباروزي، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2009، ص31.

1- **اليسر المالي**: يعتبر اليسر المالي كمرادف للملاءة المالية، ويعني قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها، وينقسم إلى نوعين هما :

- **اليسر المالي الفعلي أو الحقيقي أو القانوني**: وهو يعني قدرة شركات التأمين على سداد جميع التزاماتها اتجاه الغير، وذلك فيما إذا قامت بتصنيفية أصولها تصنيفية فعلية؛

- **اليسر المالي التقني**: وهو يعني قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها السائلة.

يمكن القول أن النوع الأول يختص بدراسة ملاءة شركات التأمين على المدى الطويل، وهو يتعارض مع مبدأ استمرارية الشركات وبقاءها في ميدان الأعمال، بينما النوع الثاني يتعلق بملاءة شركات التأمين على المدى القصير، ويعتبر الأكثر ملائمة لمبدأ استمرارية النشاط¹.

2- **العسر المالي**: يعبر مصطلح العسر المالي عن الحالة التي تزيد عندها التزامات الشركة عن القيمة الحقيقية لأصولها، وفي هذ الحالة لا تستطيع الشركة سداد التزاماتها قصيرة الأجل، وفي شركات التأمين نجد أن العسر المالي يشير إلى عدم قدرة هذه الشركات على دفع التعويضات المستحقة جراء وقوع الخطر المؤمن منه.

ويستخدم العسر المالي كحالة عكسية لليسر المالي وينقسم بدوره إلى نوعين كما يلي²:

- **العسر المالي القانوني**: والذي يعني عدم قدرة شركات التأمين على الوفاء بجميع التزاماتها تجاه الغير سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل، وتتحدد هذه الحالة بأنها النقطة التي تكون عندها أصول الشركة ذات قيمة أقل من خصوم الشركة الواردة في الميزانية؛

¹ عيد أحمد أبو بكر، إدارة الأخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار)، مرجع سابق، ص65.

² كراش حسام، أثر العلاقات التعاقدية في شركات التأمين التكافلي على متطلبات ملاءتها المالية -دراسة تحليلية مقارنة لهذه المتطلبات في بعض الدول-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018-2019، ص122.

- العسر المالي التقني: والذي يعني عدم قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وتحدد هذه الحالة بأنها النقطة التي عندها لا تستطيع إيرادات الشركة سداد التزاماتها الحالية والمستقبلية في الأجل القصير. وفقا للمفهومين السابقين يمكن وضع الصيغة التالية:

$$\text{الملاءة المالية} = \text{اليسر المالي} \neq \text{العسر المالي}$$

ومما سبق نقوم بتلخيص أنواع المفهومين السابقين في شكل التالي:

الشكل رقم (1): الوضعيات المالية في شركات التأمين التكافلي

أصول غير كافية	عسر مالي تقني	عسر مالي قانوني
أصول كافية (ملاءة مالية جيدة)	يسر مالي تقني	يسر مالي قانوني
	التزامات قصيرة الأجل	التزامات طويلة الأجل

المصدر: من اعداد الطالبتين

من خلال الشكل يتضح أن الحالة المثلى لملاءة شركة التأمين هي أن تكون ذات يسر مالي تقني أين تكون قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل وفي نفس الوقت لا بد أن تكون ذات يسر مالي قانوني أين تكون أصولها كافية لسداد مختلف التزاماتها عند تصفيتها.

كما أن شركات التأمين قد تكون في حالة يسر مالي فعلي في حين أنها تعاني من حالة عسر مالي تقني، وعلى العكس قد تكون شركات التأمين في حالة يسر مالي فعلي حيث أن أصولها في التصفية لا تكفي لتغطية وسداد التزاماتها تجاه الدائنين والملاك.

الفرع الثاني: أهمية الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي

إن الاهتمام الواضح بملاءة شركات التأمين التكافلي من طرف هيئات الإشراف والرقابة على التأمين وإدارة شركة ذاتها راجع إلى حقيقة أن أغلب أموال شركات التأمين تخص حملة الوثائق، وهذه الفئة (حملة الوثائق) لا تستطيع

- الحكم على المركز المالي لشركات التأمين مهما كانت الحقائق المالية المنشورة عن هذه الشركة في سنة ما، ويعتبر قوة ومتانة المركز المالي لشركة التأمين في غاية الأهمية للأطراف الآتية¹:
- **حاملي وثائق التأمين أو المشتركون:** الذين يهمهم قدرة شركة التأمين في المستقبل على الوفاء بالتعهد الذي قطعته على نفسها والمبين في وثيقة التأمين؛
 - **المستثمرون أو المساهمون:** الذين يهمهم أن تحتفظ الأسهم بقيمتها أو تحقيق الزيادة في هذه القيمة نتيجة الملاءة الجيدة للشركة والتي تنعكس مباشرة على سمعتها في السوق، بالإضافة إلى توزيع الأرباح الذين وعدوا بها؛
 - **الموظفون في الشركة:** الذين يهمهم الاستمرار في العمل مع الحصول على رواتبهم، وهذان العاملان يمكن أن يتأثر أحدهما أو كلاهما إذا أفلست شركة التأمين أو واجهتها صعوبات مالية؛
 - **الإدارة العليا:** التي تهتم بمتانة المركز المالي لشركة التأمين التكافلي والذي يؤثر على سمعتها وفرص عملها في المستقبل لدى هذه الشركة أو الشركات الأخرى؛
 - **هيئات الإشراف والرقابة:** التي على عاتقها التنبؤ بما يمكن أن يحدث من إفلاس لإحدى شركات التأمين العاملة بالسوق؛
 - **شركات التأمين الأخرى:** التي يمكن أن تتأثر بما يحدث لإحدى الشركات من إفلاس وأثره على سوق التأمين بصفة عامة، فبعد إفلاس الشركة يتم توزيع الوثائق التي كانت لديها على الشركات التي مازالت قائمة.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الملاءة المالية

تتدخل في التأثير على الملاءة المالية عدة عوامل تتفاعل فيما بينها محددة المستوى الذي يتوجب تأمينه من قبل شركة التأمين لتتمكن من إثبات وجودها والمحافظة على اعتبارها ومركزها ومصداقيتها. ويمكن تلخيص تلك العوامل على النحو التالي²:

¹ حسام كراش، حمودي حاج صحراوي، متطلبات الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي والتجاري-دراسة تحليلية مقارنة-، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 03 مكر، جامعة سطيف، 2019، ص 309.

² سامي ميقاتي، الملاءة المالية لشركات التأمين مفهوم ومسؤولية، مجلة الرائد العربي تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين، تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، العدد الخامس والثلاثون، الربيع الثاني، دمشق، 1992، ص 43-44.

- **عوامل قانونية:** وتتمثل في اختلاف توجهات الأنظمة السياسية الحاكمة على التشريعات والقوانين المستنبطة من قبل السلطات المعنية والتي تلعب دورا بارزا في ترشيد إدارة شركة التأمين من حيث تحديد الحد الأدنى لرأسمالها، بالاعتماد على الفروع التي تعمل الشركة من خلالها، ويتمثل دور رأس المال أساسا في إيجاد ضمانات إضافية للاحتياطيات الفنية، هذا إضافة إلى كون القانون يفرض في بعض الدول تكوين احتياطيات رأس مال تعادل نسبة محددة من رأس مال الشركة؛
- **عوامل سياسية:** وتتمثل أساسا بالتغيرات في الاتجاهات السياسية الحاكمة وبأخطار الحروب والحروب الأهلية مع كل ما لهذه التغيرات والأخطار من انعكاسات حتى على وجود وديمومة شركة التأمين نفسها؛
- **عوامل اجتماعية:** وتتمثل بتزايد قيمة الحياة البشرية من حيث التعامل معها كضحية من ناحية أو كمسبب لخسائر أو أضرار من ناحية ثانية، وقد ظهر ذلك جليا في نتائج التأمينات المتعلقة بالمرض والاستشفاء وكذلك في نتائج التأمينات المتعلقة بالمسؤوليات القانونية بمختلف أوجهها؛
- **عوامل اقتصادية:** تتمثل بالاتجاهات التضخمية لعدد كبير من الأنظمة الاقتصادية وبالتالي تدني قيمة عملاتها الوطنية، وبالأنظمة الضريبية الجديدة والقيود على حركة الأموال، وبالتطور المتسارع في بعض القطاعات الاقتصادية؛
- **عوامل طبيعية:** وتتمثل بالفيضانات والزلازل والأعاصير وإلى ما هناك من عوامل طبيعية أخرى تفوق نتائجها التصورات والتوقعات؛
- **عوامل فنية:** وتتمثل بالزيادة المفرطة في المحافظ المحتفظ بها، وعدم وجود توازن بين مختلف فروع الشركة والانحراف الملحوظ والاستثنائي لمعدلات الخسائر، إضافة إلى عدم كفاية احتياطيات الخسائر نتيجة لضغوط تضخمية قوية أو نتيجة لصدور تغيرات مفاجئة في التشريعات الاجتماعية، ومطلق هذه العوامل الفنية تتأثر بدورها بأسباب ذات طبيعة عامة وتؤثر على موارد الشركة.

المطلب الثاني: المخاطر التي تؤثر على الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي

تواجه شركات التأمين عدة مخاطر منها تقنية راجعة لنشاطها التأميني الخاص بها وأخرى مالية لقيامها بدور الوسيط المالي ومخاطر أخرى، هذه المخاطر يمكن أن تؤثر على ملاءة شركات التأمين، وتتمثل في:

أولاً: مخاطر الاكتتاب

تسمى كذلك بأخطار التأمين أو أخطار الاكتواريين، وتحدث هذه المخاطر عندما يكون متوسط قيمة التعويضات الفعلية يختلف عن القيمة المتوقعة عند بيع وثائق التأمين، وبالتالي فإذا قام الاكتواري بتقييم جيد للأقساط والعوامل الكارثية (التردد، وشدة الخطر) مع مراعاة الأخطار التي تؤثر على الكارثية (الاختيار المعاكس*)، الخطر الأخلاقي**) وكان عدد العقود غير كاف يكون الاكتتاب قليل الأهمية أو ينعدم، ومخاطر الاكتتاب حسب نوع التأمين نوضحها فيما يلي¹:

1- مخاطر الاكتتاب في التأمينات على الأضرار: ترجع الى:

- عدم كفاية الأقساط وعدم التقييم الجيد وعدم كفاية المخصصات التقنية (أو ما يسمى بخاطر التخصيص)، وبالقابل فإن التسعير وتقدير الاحتياطات بأكثر من اللازم يؤثر على العائد المالي لشركة التأمين؛
- الظواهر الكارثية: إن الكوارث تؤثر على احتياطات شركات التأمين عن طريق التكاليف المتأتية من خسائر جسيمة والواقعة نتيجة للكوارث الطبيعية والتكنولوجية، أو للتكرار الشديد للكارثة.

2- مخاطر الاكتتاب في التأمينات على الحياة: وهي تضم:

- خطر الوفاة (Mortality): يكون بسبب عدم التوافق بين معدلات الوفاة في محفظة شركة التأمين وجداول الوفاة المستخدمة في حساب الأقساط، فعلى سبيل المثال إذا كان تحديد معدل الربح بالعلاقة مع توقع الحياة، في هذه الحالة كان هناك تقدير أكثر من اللازم للوفاة، ومنه فإن شركة التأمين يمكن أن يهددها خطر الإفلاس؛

¹ كراش حسام، نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية -الاتحاد الأوروبي، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014، ص59-60.

* الاختيار المعاكس: بمعنى عدم تعامل شركة التأمين مع أفراد معرضين لفرص خسارة أكثر من المتوسط والذين يطلبون التأمين بالأسعار العادي.

** الخطر الأخلاقي: يشير إلى احتمالية أن يتسبب التأمين في تشويه التصرف أو سوء الاستخدام، مثلاً حين لا يتخذ حملة وثائق التأمين ضد الحريق الاحتياطات الكافية لتجنب الحرائق أو حين يستخدم حملة وثائق التأمين الصحي الرعاية الصحية بشكل يزيد على استخدامهم لها لو لم يكونوا مؤمنين.

- خطر طول العمر (Longévité): يرتبط باتجاه المؤمن لهم في العيش بنسبة أقل أو أكثر مقارنة بتوقعاته الإحصائية للحياة، ففي حالة عقود الريع مدى الحياة (viagère rente) فإن شركة التأمين ستتأثر سلبا لو بقي المؤمن له حيا أكثر مما متوقع؛
- أخطار التكاليف: وهي الحالة التي تكون فيها تكاليف شركات التأمين كبيرة بحيث تكون الشركة مجبرة على تغطيتها بالأقساط المجمعة؛
- خطر فسخ العقد: يتعلق هذا الخطر بإلغاء حامل الوثيقة لعقد التأمين قبل تاريخ استحقاقه، فيكون المؤمن مجبرا على دفع مبلغ معين لحامل الوثيقة.

3- مخاطر الاكتتاب في التأمين الصحي

- أخطار التكاليف، عدم كفاية الأقساط، عدم كفاية المخصصات التقنية؛
- الأوبئة: إن تأثير الأوبئة على نتائج شركة التأمين واضح وأكيد، حيث يتعلق حجم الأضرار بعدد الأشخاص المصابين بهذه الأوبئة والتي يترتب على شركة التأمين تعويضهم.

كما سبق يمكن تلخيص مخاطر الاكتتاب حسب نوع التأمين في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): مخاطر الاكتتاب حسب نوع التأمين

مخاطر الاكتتاب		
تأمينات الأضرار	التأمين الصحي	تأمينات الحياة
حدوث كوارث	الأوبئة	- الوفاة
	ارتفاع التكاليف	- طول العمر
		- فسخ العقد

المصدر: كراش حسام، نحو نموذج مقترح لمعايير الملائة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية - الاتحاد الأوروبي، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية -، مرجع سابق، ص 59.

ثانياً: مخاطر الاستثمار

تسمى كذلك بأخطار الأصول وهي تضم كل من¹:

1- مخاطر الائتمان: تنجم هذه المخاطر عن احترام الطرف المقترض لبنود وتعهدات عقد القرض المبرم وذلك بسبب عدم وجود أداء من طرفه أو عدم قدرته على الالتزام بتعهداته، وبالتالي فمخاطر القرض في شركات التأمين تتمثل في عدم قدرة المؤمن لاستيراد مستحقاته من الجهات التي يتعامل معها سواء مباشرة من المؤمن لهم، أو عن طريق الوسطاء أو عن طريق معيدي التأمين؛

2- مخاطر السيولة: وهي الخطر الذي يكون فيه المؤمن غير قادر على تسييل أصوله لتسوية التزاماته، أو بيع أصول بقيمة منخفضة، ويكون خطر السيولة كنتيجة لإلغاء عدد كبير من عقود التأمين أو حدوث انحراف كبير لمعدل الوفاة في المحفظة التأمينية، إن احتفاظ المؤمن بالقدر المناسب من السيولة يعزز مركز السيولة لديه ويمكنه من مواجهة التزاماته، ولكن زيادة النقدية عن الحد المناسب يفقد الشركة الربح الذي كان من الممكن تحقيقه من استثمار الزائد من هذه النقدية، وعندما تقل النقدية عن القدر المناسب تتعرض الشركة لمواقف عدم القدرة على سداد التزاماتها، وذلك يؤثر على سمعتها ومركزها التنافسي؛

3- مخاطر السوق: وتسمى كذلك بالمخاطر المنتظمة، وهي المخاطر التي تؤثر على الأدوات المالية المتمثلة في أصول شركة التأمين، ومخاطر السوق غير قابلة للتنوع ولا يمكن تجنبها، إذ أن هذه المخاطر ترتبط بعوامل نظامية كالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي تأتي على أشكال مختلفة منها:

- **مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية:** تتمثل في قيمة الفرق بين ما توقعه المستثمرون وما تحقق لهم من عوائد استثمار متمثلة في الأرباح الموزعة والفرق في قيم الأوراق المالية؛

- **مخاطر الاستثمار في العقار:** تتمثل في درجة الاختلاف بين العوائد-قيم صافي الإيجار وصافي التغير في قيمة العقار- الفعلية والعوائد المتوقعة خلال فترة الاحتفاظ بهذه العقارات وبتزايد الخطر بتزايد مقدار الاختلاف بين العوائد الفعلية والعوائد المتوقعة؛

¹ عيد أحمد أبو بكر، إدارة الأخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار)، مرجع سابق، ص65.

- **مخاطر سعر الفائدة:** وهي مخاطر الخسارة المرتبطة بالتغير المعاكس لنسب الفائدة، وبالتالي فشرركات التأمين تتأثر بتغير سعر الفائدة وهذا عندما يكون الاستثمار أقل من الحد الأدنى المضمون للمؤمن له؛
- **مخاطر التضخم:** تحدث هذه المخاطر بسبب تدني القيمة الحقيقية للأموال، فتغير معدل التضخم الذي يطرأ على الاقتصاد العام للدولة يؤدي إلى ضعف الأموال الموجودة لدى شركات التأمين؛
- **مخاطر سعر الصرف:** تتمثل في تحقق خسائر نتيجة تغير أسعار الصرف، ويحدث ذلك إذا كانت أصول شركات التأمين مستثمرة بعملة تختلف عن عملة التزاماتها؛
- **مخاطر التركيز:** وهي المخاطر التي يكون سببها تركيز حجم معتبر من أصول شركة التأمين في نشاط واحد أو في منطقة جغرافية واحدة.

4- مخاطر أخرى: وتضم¹:

- **المخاطر التشغيلية:** شركات التأمين كغيرها من الوسطاء الماليين تتعرض للمخاطر التشغيلية، والتي يقصد بها الأخطاء أو اختلال الوظائف المختلفة التي يمكن أن تؤثر على العملية المعقدة في معالجة عقود التأمين، بداية من اكتتاب العقد إلى نهاية مدته والتي يمكن أن تمتد لعشرات السنوات، إن المخاطر التشغيلية صنفتها لجنة "بازل" إلى سبعة أصناف أساسية من الأحداث هي كالآتي:

- الاحتيال أو الغش الداخلي والخارجي؛
- ممارسات الموظفين والأمان في مكان العمل؛
- العملاء والمنتجون وممارسات الأعمال؛
- الخسائر في الأصول المادية (نتيجة الأزمات المالية أو الكوارث الطبيعية)؛
- تعطل الأعمال وفشل الأنظمة؛
- إدارة العمليات وتنفيذ النشاط.

¹. هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص67.

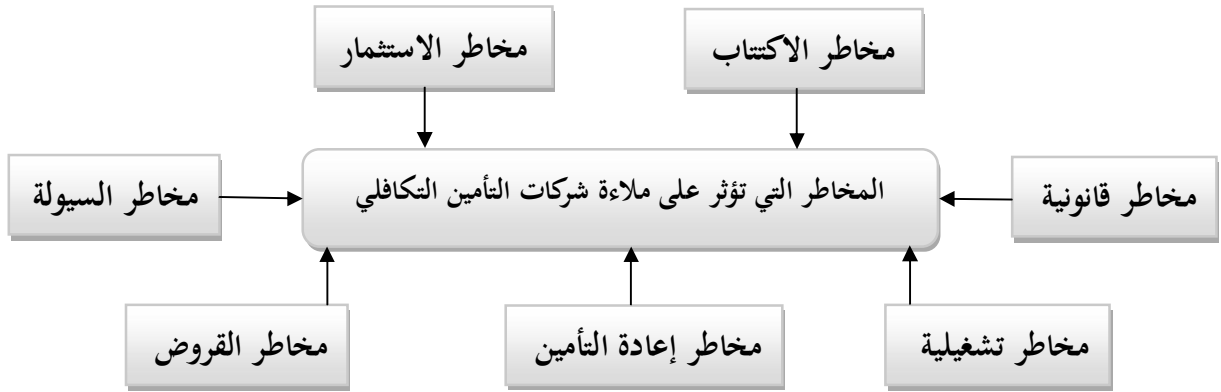
إن المخاطر التشغيلية قليلة الحدوث (احتمال حدوثها ضعيف) خاصة في الشركات التي تعمل جيدا، ولكن وقوع هذه المخاطر يخلق خسائر مالية ثقيلة على شركات التأمين؛

- **المخاطر القانونية:** والتي تتعلق بتغيرات القوانين والتنظيمات، فبعض القوانين يمكن أن تؤثر على الوضعية الحقيقية للشركة كقوانين البيئة والقوانين المحددة لحجم الاستثمار وميادينه، ولذلك لا بد على شركات التأمين تطبيق هذه التغيرات في القوانين والتشريعات وتجسيد أنظمة داخلية لتغطية أنظمة داخلية لتغطية متطلبات هيئات الرقابة والإشراف؛

- **مخاطر إعادة التأمين:** يتعلق هذا الخطر بعدم ملائمة برنامج إعادة التأمين فيمكن أن يؤدي ذلك إلى صعوبات مالية كبيرة للشركة مع تحديد شروط الاتفاقية الموافقة، والجدير بالذكر أن هذا الخطر هو أقل أهمية في تأمينات الحياة نتيجة لطبيعة تسييرها.

مما سبق يمكن إجمال مختلف المخاطر التي تؤثر على ملاءة شركات التأمين التكافلي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(2): المخاطر التي تؤثر على ملاءة شركات التأمين التكافلي



المصدر: من اعداد الطالبتين

المطلب الثالث: قواعد الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي

إن تحديد الملاءة المالية لشركات التأمين يستند إلى ثلاثة قواعد أساسية، بحيث يتم تقييم المخصصات التقنية، ثم تغطية هذه المخصصات، وأخيراً تكوين هامش الملاءة، سيتم تفصيلها من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: القواعد الخاصة بتقييم المخصصات التقنية؛

الفرع الثاني: تغطية المخصصات التقنية والقواعد الخاصة بها؛

الفرع الثالث: القواعد الخاصة بتكوين هامش الملاءة.

الفرع الأول: القواعد الخاصة بتقييم المخصصات التقنية

إن شركات التأمين التكافلي ملزمة بتكوين ما يسمى بالمخصصات التقنية والتي تمكن هذه الشركات من أن تظل لها قدرة مالية على الوفاء بالتزاماتها، إلا أن هذه المخصصات لا تؤدي وظيفتها إلا إذا تم تقييمها بكفاءة عالية، وعلى هذا نقوم بالتعرف على المخصصات التقنية وبعدها التطرق إلى طرق تقييم أنواعها المختلفة.

أولاً: تعريف المخصصات التقنية

تسمى المخصصات التقنية بالمخصصات التأمينية، ويقصد بها ذلك النوع من المخصصات الذي يرتبط بطبيعة عمليات التأمين والخصائص التقنية التي تميزها وبالتالي يقتصر تكوين هذا النوع من المخصصات على الشركات التي تزاوّل عمليات التأمين دون غيرها من الشركات الأخرى.

كما تعرف المخصصات التقنية على أنها عبارة عن مبالغ مالية تشكلها شركات التأمين لتغطي التزاماتها تجاه حملة الوثائق والمستفيدين من العقود، وتعد من أهم حسابات جانب الخصوم في الميزانية لهذه الشركات، حيث أن الحساب يمثل حقوق حملة الوثائق لدى شركات التأمين، والذي يتمثل في الالتزامات التعاقدية المستقبلية تجاه حملة الوثائق، والمستفيدين، والغير بالنسبة لتأمينات المسؤولية المدنية، كما أن المخصصات التقنية تعد من أهم المصادر المالية للتنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول النامية¹.

¹هامل دليّة، مرجع سابق، ص67.

ثانياً: تقييم المخصصات التقنية

تعتبر المخصصات التقنية من أهم عناصر الخصوم وأكثرها حساسية، يتم تقييمها من طرف مختصين "الاكتواريين*" وفق طرق وأساليب محددة من طرف المشرع وبدرجة كبيرة من الحذر والدقة، وفيما يلي نتطرق إلى كيفية تقييم أهم المخصصات التقنية في شركات التأمين:

1- مخصص الأخطار السارية:

تحدد طبيعة مخصص الأخطار السارية (La Provision pour Risques En Cours: Pr.REC) كون أن معظم عقود تأمينات الأضرار هي عقود سنوية، وبعض هذه العقود تبقى سارية المفعول بعد انتهاء السنة المالية لأن شركة التأمين تصدر عقود بصفة مستمرة طوال أشهر السنة (مثلاً: إكتتاب عقد في 01-09-2012)، وعلى ذلك عند إقفال حسابات الشركة في نهاية السنة (31-12-2012) يتضح أن القسط المدفوع خلال السنة يتكون من جزئين: جزء يخص هذا العام وحتى إقفال الحسابات الختامية (قسط خاص بـ 4 أشهر من 2012)، وجزء آخر يخص مدة أخرى بعد تاريخ إقفال الحسابات الختامية (قسط خاص بـ 8 أشهر من 2013)، وهذا الجزء الثاني من القسط يعتبر جزء غير مكتسب للعام الذي اكتتب فيه العقد.

ويطلق على مخصص الأخطار السارية مخصص أفساط غير المكتسبة، ويقصد به ذلك الجزء من أفساط التأمين المصدرة خلال السنة ويخص الفترة التالية من تاريخ انتهاء هذه السنة لمواجهة الأخطار السارية لعقود التأمين في المدة الباقية والتي تدخل في السنة المالية التالية، أو يسترد المؤمن له هذا الجزء في حالة رغبته في إلغاء العقد مع شركة التأمين¹.

وبصفة عامة يتم حساب مخصص الأخطار السارية على أساس القسط التجاري الصافي من مصاريف التحصيل (نرمز له بـ P*) وفقاً للعلاقة التالية:

¹ كراش حسام، نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجرائية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية –الاتحاد الأوروبي، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية-، مرجع سابق، ص 47.

* الاكتواري: هو من يجمع بين فهم وإدراك النظريات والتطبيقات في علوم الرياضيات والاحصاء والاقتصاد وعلوم المالية، ويستخدم ذلك في قياس المخاطر المستقبلية ومن ثم اقتراح الحلول لما ينتج عنه من مشكلات.

$$\begin{aligned} \text{Pr. REC} &= \{ \text{Prime Nette (commerciale)} - \text{chargement d'acquisition} \} \times N/12 \\ &= \{ \text{Prime Pure} + \text{chargement de gestion} \} \times N/12 = P^* \times N/12 \end{aligned}$$

حيث N: المدة الباقية لسريان وثيقة التأمين محددة بالأشهر.

وبالتالي فإن مصارف التحصيل والمصاريف الإضافية والرسوم لا تدخل عند حساب مخصص الأخطار السارية، إذ لا يمكن تحويل الجزء الخاص بها إلى السنة المالية التالية لإبرام العقد، وهذا لأنها حُمّلت مصاريفها صُرفت فعلاً أثناء إبرام العقد.

ومن أهم الطرق المستخدمة في حساب مخصص الأخطار السارية ما يلي¹:

- **الطريقة الانفرادية:** وتسمى كذلك طريقة ملف بملف، ويتم تكوين مخصص الأخطار السارية وفقاً لهذه الطريقة لكل عقد على حدا حيث يحدد تاريخ التعاقد وتاريخ انتهاء الوثيقة ومن ثم يقسم القسط إلى قسمين بنسبة المدة الباقية على نهاية السنة المالية إلى المدة التي تقع في السنة التالية وتحجز ما يخص العام التالي كمخصص لهذه الوثيقة، وذلك كما يلي:

$$\text{Pr.REC}_i = P^*_i \times N/365$$

حيث أن N تمثل المدة الباقية للسنة الموالية لإبرام العقد بالأيام، و P^*_i يمثل القسط الخاص بالعقد. i. وبتجميع المخصصات لكل الوثائق ينتج المخصص الإجمالي للأخطار السارية. ولكن بالرغم من أن الطريقة الانفرادية تتسم بالدقة، إلا أنها لا تصلح إلا في شركات التأمين الصغيرة والتي لا تكتتب عقود تأمين كبيرة وبالتالي يسهل عليها تقييم مخصص الأخطار السارية لكل وثيقة على حدا.

- **الطريقة النصف سنوية:** تفترض هذه الطريقة أن العقود السنوية يتم إبرامها في يوم واحد هو منتصف العام، لذلك تجمع الأقساط الصافية لجميع الوثائق ويعتبر نصفها يخص هذا العام الذي تم التعاقد فيه والنصف الآخر يخص العام التالي على التعاقد. وبالتالي يحدد مخصص الأخطار السارية كما يلي:

¹هامل دليلة، مرجع سابق، ص 69-70.

$$\text{Pr.REC} = 0.5 \times P^*$$

P^* : القسط الإجمالي السنوي.

يلاحظ أن هذه الطريقة سهلة ولا تتطلب إجراءات مطولة، إلا أنها لا تعطي نتائج دقيقة في حالة عدم تحقق الفرض القائمة عليه.

- الطريقة الثمانية: يتم تقسيم السنة المالية إلى أربعة فترات متساوية كل فترة تحوي ثالث شهر، ويفترض أن التعاقد قد تم في منتصف الفترة، ويتم تكوين المخصص على هذا الأساس كما يلي:

الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	عقود
$P^*_4 \times 7/8$	$P^*_3 \times 5/8$	$P^*_2 \times 3/8$	$P^*_1 \times 1/8$	قيمة Pr.REC

وبذلك يتم تكوين المخصص الإجمالي بإتباع هذه الطريقة عن طريق جمع المخصصات التي يتم تكوينها في الفترات الأربعة كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{Pr.REC} &= P^*_1 \times 1/8 + P^*_2 \times 3/8 + P^*_3 \times 5/8 + P^*_4 \times 7/8 \\ &= \sum_{i=1}^4 \text{Pr.REC}_i = \sum_{i=1}^4 P^*_i \times [1/2 + (i-1)] \times 1/4 \end{aligned}$$

- الطريقة الاثني عشر: وفقا لهذه الطريقة يفترض أن العقود تمت في أول الشهر أو في آخر الشهر في كل سنة، ويتم تكوين مخصص الأخطار السارية حسب الفرضين التاليين:

$\text{Pr.REC}_i = P^*_i \times [1/2 + (i-1)] \times 1/12$	قيمة Pr.REC لكل شهر i
$\text{Pr.REC}_3 = P^*_3 \times [1/2 + (3-1)] \times 1/12$ $= P^*_3 \times 5/24$	مثال: اكتتاب عقد في شهر مارس
$\text{Pr.REC} = \sum_{i=1}^{12} \text{Pr.REC}_i$ $= \sum_{i=1}^{12} P^*_i \times [1/2 + (i-1)] \times 1/12$	مخصص الأقساط السارية الإجمالي

- الطريقة الأربعة والعشرينية: في هذه الطريقة يفترض أن العقود السنوية التي تتم في أي شهر تتم في منتصفه، أي أن عقود شهر جانفي تتم في منتصف شهر جانفي وهكذا حتى نهاية السنة، ويتم تخصيص مخصص الأخطار السارية لعقود كل شهر كما يلي:

العقود التي تتم في اول كل شهر	العقود التي تتم في آخر كل شهر	الفرضية
$Pr.REC_i = P^*_i \times i / 12$	$Pr.REC_i = P^*_i \times (i - 1) / 12$	قيمة Pr.REC لكل شهر i
$Pr.REC_3 = P^*_3 \times 3 / 12$	$Pr.REC_3 = P^*_3 \times (3 - 1) / 12$ $= P^*_3 \times 2 / 12$	مثال: اكتاب عقد في شهر مارس
$Pr.REC = \sum_{i=1}^{12} Pr.REC_i$ $= \sum_{i=1}^{12} P^*_i \times i / 12$	$Pr.REC = \sum_{i=1}^{12} Pr.REC_i$ $= \sum_{i=1}^{12} P^*_i \times (i - 1) / 12$	مخصص الأقساط السارية الإجمالي

تعتبر الطريقة الأربعة والعشرينية أدق الطرق وذلك بعد الطريقة الانفرادية وبالتالي فكلما قلت الفترة التي يتم من خلالها تحصيل الأقساط كلما كانت الطريقة أدق وتعطي نتائج أفضل.

بالإضافة الى الطرق السابقة الذكر توجد طريقة أخرى لتقييم مخصص الأخطار السارية تسمى "الطريقة الجزائرية 36%"، حيث تم في فرنسا تقدير مصاريف التحصيل ب 28% من القسط التجاري، وعلى هذا الأساس يتم حساب هذا المخصص كما يلي:

$$Pr.REC = [Prime Commerciale - Prime Commerciale \times 28\%] / 2$$

$$= 72\% \times PC / 2 = 36\% \times PC = 0.5 P^*$$

$$P^* = 72\% \times PC$$

ففي حالة اكتاب عقد في شهر أفريل بقسط تجاري يقدر ب 15000 دج، يكون مخصص الأخطار السارية (0.36 x 15000) يساوي 5400 دج.

إن المعدل الجزائري 36% يستعمل في كل من فرنسا والجزائر، وفي بلدان أخرى يكون هذا المعدل في كثير من الأحيان مساوي ل 40%.

2-مخصص الكوارث قيد التسديد: (Provision pour Sinistre à Payer: Pr.SAP):

يسمى بمخصص التعويضات تحت التسوية، ويتم تكوينه سواء في تأمينات الأضرار أو في تأمينات الأشخاص، وذلك للوفاء بالتزامات الشركة بدفع تعويضات للمستأمنين أو المستفيدين عن الفترة المالية المنقضية غير أنه لم يتم سدادها بعد. وتنشأ الحاجة على إنشاء هذا المخصص لوجود الفاصل الزمني بين تاريخ تحقق الخطر والمطالبة بالتعويض من جانب، والتاريخ الذي يتم فيه تسوية المطالبة وأداء مبلغ التأمين من جانب آخر، وعلى ذلك تقوم شركات التأمين بحجز مبالغ من الإيرادات لتسوية خسائر الحوادث التي لم تسوى بعد أو تلك التي تمت تسويتها ولم تسدد بعد أو تلك التي لم يبلغ عنها بعد.¹ (Incurred But Not Reported) IBNR

توجد عدة طرق لحساب مخصص الكوارث قيد التسديد نذكر منها²:

- طريقة ملف بملف: بمقتضى هذه الطريقة تتم دراسة كل حالة على حدا وتقدير المبلغ المناسب للتعويض، وذلك بناء على مطالبة المؤمن له والمعاينة المبدئية من جانب شركة التأمين ثم يتم تجميع مخصص التعويضات الخاص بكل مطالبة لينتج المخصص الإجمالي، كما يلي:

$$Pr.SAP = \sum_{i=1}^n Pr.SAP_i$$

حيث: n عدد المطالبات المعلقة.

وهذه الطريقة تتميز بالدقة ولذلك هي الطريقة العملية والأكثر تطبيقا في شركات التأمين وخاصة إذا كان عدد المطالبات صغيرا .

- طريقة التكلفة المتوسطة: تعتمد هذه الطريقة على بيانات السنوات السابقة (فترة الخبرة) في إيجاد متوسط قيمة التعويض للمطالبة الواحدة بالمعادلة الآتية:

¹ كراش حسام، نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية -الاتحاد الأوروبي، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية-، مرجع سابق، ص 51.

² المرجع نفسه، ص 51-52.

$$\text{متوسط التعويض عن الحالة الواحد (CM)} = \frac{\text{مجموع التعويضات خلال فترة الخبرة}}{\text{عدد المطالبات خلال فترة الخبرة}}$$

ثم يتم حساب مخصص الكوارث قيد التسديد بالمعادلة الآتية:

$$\text{Pr.SAP} = n \times \text{CM}$$

وتفيد هذه الطريقة في حالة كثرة عدد المطالبات n مع وجود تقارب في قيمة المطالبات على اختلافها ويراعى استخدامها بالنسبة لكل فرع من فروع التأمين على حدا.

- طريقة وتيرة التسديد : (Cadence de Règlement) هذه الطريقة تعتمد على الخبرة، حيث تقوم باستخراج نسبة المبالغ المسددة بعد n سنة_ حددها المشرع الجزائري ب 5 سوات_، أي ملاحظة وتيرة التسديد للسنوات السابقة وتطبيقها على السنوات الموالية، إن المعاملات المطبقة على تسديدات كل سنة حدوث تسمح باستخراج مبلغ الكوارث قيد التسديد كما هو مبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم(2): طرق لحساب مخصص الكوارث قيد التسديد وفق طريقة وتيرة التسديد

Pr.SAP 31/12/2012	التعويض قيمة الإجمالية المتوقعة	قيمة التعويض المسددة	التعويض نسبة الغير (الباقية) مسددة S*	وتيرة التسديد				السنوات
				2012 Si	2011	2010	2009	
0	150000	15000	0%	10%	25%	35%	30%	2009
24000	240000	60000	10%	10%	35%	30%	-	2010
74200	212000	74200	35%	35%	30%	-	-	2011
182000	260000	78000	70%	30%	-	-	-	2012

$$\text{Pr.SAP} = S^* \times \frac{\text{التعويض السنوية مسددة}}{Si} = \text{المتوقعة الإجمالية التعويض قيمة}$$

المصدر: كراش حسام، نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية -الاتحاد الأوروبي، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية-، مرجع سابق، ص52.

وبالتالي يكون: Pr.SAP في 2012/12/31 (24000+74200+182000) يساوي 280200.

3-المخصص الرياضي (La Provision Mathématique PM)

المخصص الرياضي يخص تأمينات الأشخاص والتي تمتاز بأنها عقود طويلة الأجل، وهذا المخصص يقابل مخصص الأخطار السارية في تأمينات الأضرار، وسمي بالرياضي لأن تقييمه يتم على أساس خبرة الإكتواري الذي يأخذ بالاعتبار عدة عوامل مجتمعة تشمل: مبلغ التأمين، عمر المؤمن له عند إصدار الوثيقة، مدة التأمين، ونوعه، كيفية سداد الأقساط، ومعدل الفائدة...إلخ، أطلق المشرع الجزائري على المخصص الرياضي اسم الرصيد الحسابي، وهو يمثل الفرق بين القيم الحالية للالتزامات التي يتعهد بها كل من المؤمن و المؤمن له، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية¹:

$$PM = \text{القيمة الحالية المحتملة للالتزامات شركة التأمين} - \text{القيمة الحالية للالتزامات المؤمن لهم}$$

$$= \text{القيمة الحالية المحتملة لمجموع التعويضات المستقبلية} - \text{القيمة الحالية المحتملة لمجموع الأقساط المستقبلية}$$

تأتي أهمية تكوين هذا المخصص في تأمينات الأشخاص كون القسط الذي يدفعه المؤمن له هو قسط متساوي (P^*) طوال مدة التعاقد ولكن تقدمه في العمر يزيد معه خطر الوفاة، وينتج عن ذلك ثلاث حالات كما يلي²:

- القسط المتساوي يزيد عن قسط الخط ($P^* > P$): تقوم شركات التأمين بتجنيب مقدار الزيادة في القسط المتساوي عن قسط الخطر في السنوات الأولى في حساب خاص يسمى المخصص الرياضي وتستثمر أموال هذا المخصص في مجالات معينة يحددها القانون؛
- نقطة التعادل ($P^* = P$): يعبر عنها بتساوي القسط المتساوي مع قسط الخطر، وتنتج هذه النقطة بسبب التناقص التدريجي لزيادة القسط المتساوي عن قسط الخطر سنة بعد أخرى وهذا التناقص راجع إلى زيادة الخطر مع تقدم عمر المؤمن له؛

¹هامل دليلة، مرجع سابق، ص72.

²المرجع نفسه، ص73.

- **قسط الخطر يزيد عن القسط المتساوي: ($P < P^*$)** بعد نقطة التعادل يصبح القسط المتساوي لا يكفي لتغطية الخطر في السنوات الأخيرة، وهذا النقص يتم معالجته بالمخصص الرياضي المشكل في السنوات الأولى بالإضافة إلى عوائد استثمار أموال هذا المخصص.

وبالتالي فشركات التأمين تقوم بحجز الزيادة في قيمة الأقساط الأولى التي لا تجاها مخاطر حقيقية وتعيد استثمارها حتى تتمكن من دفع قيمة التعويضات أو مبالغ التأمين التي تستحق في السنوات الأخيرة من عمر الوثيقة، ويسمى هذا الجزء المحتجز بالمخصص الرياضي.

بالإضافة إلى المخصصات السابقة الذكر هناك ما يسمى بمخصص المشاركة في الأرباح والذي يمثل مبالغ مشاركة المستفيد في الأرباح المحققة، والتي لم يتم توزيعها خلال إقفال السنة المالية، فإذا لم يتم توزيع الأرباح تقوم شركة التأمين بتكوين هذا المخصص بالقيمة المستحقة للمستفيدين.

وعموماً يمكن القول ان شركات التأمين تنفرد عن باقي الشركات بتكوين المخصصات التقنية، والتي تعبر عن المبالغ التي تشكلها شركات التأمين لتغطية التزاماتها المستقبلية، ومن أهمها مخصص الأخطار السارية والذي يتم تكوينه في تأمينات الأضرار ويقابله في ذلك المخصص الرياضي في تأمينات الأشخاص، أما مخصص الكوارث قيد التسديد فيتم تكوينه في كليهما¹.

الفرع الثاني: تغطية المخصصات التقنية والقواعد الخاصة بها

بعد تكوين المخصصات التقنية والتي تظهر في جانب الخصوم من الميزانية، تقوم شركات التأمين بتغطية (تمثيل) هذه المخصصات بالأصول المناسبة وفي نفس الوقت الالتزام بالقواعد الخاصة بتغطيتها.

1- تغطية المخصصات التقنية: بالإضافة إلى تمثيل المخصصات التقنية بأوجه الاستثمارات المختلفة السابقة الذكر (الأوراق المالية، العقارات، القروض برهون، والودائع)، تقوم شركات التأمين بتخصيص أصول سائلة "النقدية

¹ كراش حسام، نحو نموذج مقترح لمعايير الملائة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية -الاتحاد الأوروبي، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية-، مرجع سابق، ص54.

بالصندوق ولدى البنوك" غير مستثمرة بهدف تلبية طلبات السيولة من العملاء في أي وقت، وتتضمن الأصول السائلة أرصدة النقدية بخزائن المركز الرئيسي للشركة وفروعها وجميع الوحدات التابعة لها وأرصدة الحسابات الجارية بالبنوك، ولسبب انخفاض العائد أو انعدامه أحيانا في هذا النوع من الأصول فإن نسبته لا تتجاوز 1% من إجمالي ما تمتلكه الشركة¹.

2- القواعد الخاصة بتغطية المخصصات التقنية:

إن تغطية المخصصات التقنية تقوم على قواعد أساسية نذكرها فيما يلي²:

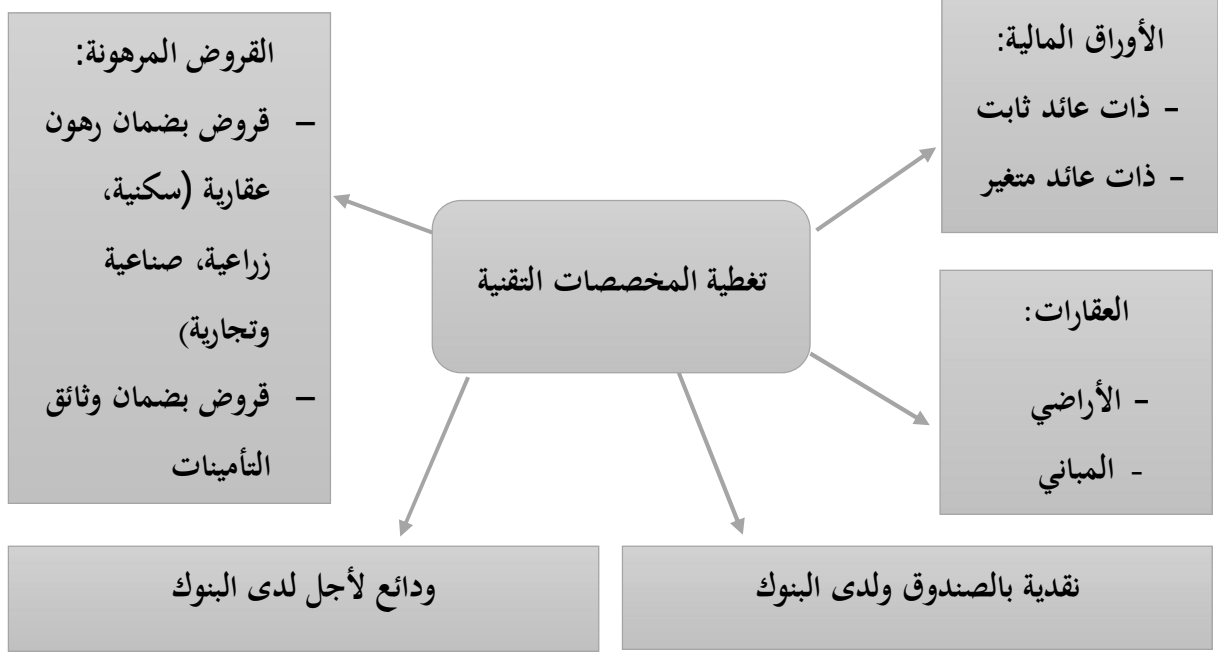
- قاعدة التكافؤ (**d'équivalence Règle**): توجب قاعدة التكافؤ أن تكون المخصصات التقنية في أية لحظة ممثلة بأصول معادلة، أي أن تكون قيمة الأصول على الأقل مساوية لقيمة هذه المخصصات.
- قاعدة التوافق (**Congruence La**): تطبق هذه القاعدة عندما يسمح التنظيم المعمول به الاستثمار بالعملة الأجنبية، حيث ينبغي أن تكون أصول شركات التأمين الممثلة للمخصصات التقنية محررة بنفس عملة هذه المخصصات، وتهدف هذه القاعدة إلى حماية شركات التأمين من أسعار الصرف.
- قاعدة المحلية (**Localisation La**): توجب بعض التشريعات أن تكون المخصصات التقنية ممثلة بأصول تتمركز في نفس مكان هذه الالتزامات، ففي التشريع الفرنسي مثال نجد أنه يوجب تمثيل الالتزامات التقنية في إحدى دول الاتحاد الأوروبي.

وعموما يمكن القول ان المخصصات التقنية ال بد أن تكون ممثلة بأصول سائلة وأوجه استثمارية مختلفة، كما يجب أن يراعى في ذلك معادلة هذه المخصصات من حيث القيمة والعملة وكذلك محل تواجد هذه الأصول، والشكل التالي نلخص فيه الأوجه المختلفة لتغطية المخصصات.

¹ كراش حسام، نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية -الاتحاد الأوروبي، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية-، مرجع سابق، ص54.

² هدى بن محمد، مرجع سابق، ص56.

الشكل رقم(3): تغطية المخصصات التقنية



المصدر: كراش حسام، نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية -الاتحاد الأوروبي، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية-، مرجع سابق، ص54.

الفرع الثالث: القواعد الخاصة بتكوين هامش الملاءة

إن قيام شركات التأمين بتقييم المخصصات التقنية وبعد ذلك تغطيتها بالأصول المناسبة يعتبر غير كاف، إذ أن هيئات الإشراف والرقابة تفرض على هذه الشركات الاحتفاظ بما يسمى بهامش ملاءة مالي والذي يعد من الأدوات الأكثر أهمية للرقابة على شركات التأمين.

يعرف هامش الملاءة (MS: Solvabilité de Marge) على أنه مقدار رأس المال الواجب امتلاكه من طرف شركة التأمين حتى تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق في المستقبل مع احتمال تحقق خطر عال، كما أطلقت الجمعية الدولية لمراقبي التأمين (IAIS) على هامش الملاءة اسم الرأس المال الإضافي والذي عرفته بأنه: "فائض الأصول على الالتزامات مقيمة بحسب أنظمة المحاسبة العامة أو قواعد الإشراف الخاصة".

ونظرا لأهمية هامش الملاءة نجد أن هيئات الإشراف على قطاع التأمين عادة ما تفرض على شركات التأمين احترام نسب محددة أهمها: نسبة هامش الملاءة إلى مجموع الأقساط أو الاشتراكات المحصلة، ونسبة هامش الملاءة إلى مجموع الكوارث¹.

ويتم حساب هامش الملاءة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(3): طريقة حساب هامش الملاءة المالية

Réel Actif (placements)	الأصول الحقيقية: تتكون من مجموع ممتلكات الشركة وحقوقها تجاه الغير، وتمثل أساسا من الاستثمارات.	
- Passif Réel (Pro Tech)	الخصوم الحقيقية: تتكون من مجموع ديون الشركة تجاه الغير، وتمثل أساسا من المخصصات التقنية.	-
Situation Nette Comptable	الوضعية المحاسبية الصافية (SNC) أو الرأس المال الخاص: تمثل الفرق بين القيم المحاسبية لأصول وخصوم شركة التأمين.	=
+ Plus-values Latentes	القيم المضافة الكامنة للأصول PVL: وتمثل الفرق بين قيم تحقق الأصول (القيم السوقية) وقيمتها المحاسبية الصافية.	+
Marge de Solvabilité	هامش الملاءة MS: أو الرأس المال الاقتصادي، ويمثل الفرق بين القيمة السوقية للأصول والقيمة السوقية للالتزامات.	=

المصدر: هامل دليلة، أثر تطبيق الحوكمة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي -دراسة قياسية لبعض

شركات التأمين التكافلي الماليزية والإماراتية-، مرجع سابق، ص 77.

تجدر الإشارة إلى أن بعض التنظيمات كبريطانيا تلزم شركات التأمين بتسجيل الأصول بالقيم السوقية (Market to Market)، وبالتالي فالقيم المضافة الكامنة هي متضمنة في الوضعية المحاسبية الصافية، وعلى هذا فإن إضافة PVL يكون إلا في شركات التأمين التي تسجل أصولها بالقيم التاريخية.

¹ كراش حسام، نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية -الاتحاد الأوروبي، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية-، مرجع سابق، ص 56.

وعموما يتكون هامش الملاءة من العناصر التالية:

- رأس المال الاجتماعي المحرر (أو أموال التأسيس المدفوعة في الشركات التعاونية)؛
- رأس المال الاجتماعي غير المحرر من طرف المساهمين (أو أموال التأسيس التي لم تدفع بعد)؛
- الاحتياطات؛
- الأرباح المحققة.

كما سبق يمكن القول انه حتى تكون شركات التأمين في ملاءة مالية جيدة لابد عليها بتقييم مختلف المخصصات التقنية بطريقة جيدة، ثم تغطية هذه المخصصات بالأصول المناسبة لذلك، بالإضافة إلى تكوين ما يسمى بهامش الملاءة المالية الذي يعكس المبلغ الزائد عن التزامات شركات التأمين بهدف تدارك الانحرافات الغير مرغوب فيها¹.

المطلب الرابع: خصوصية متطلبات الملاءة المالية والحد الأدنى في شركات التأمين التكافلي

نتيجة لاختلاف شركات التأمين التكافلي عن شركات التأمين التجاري خاصة من الناحية المالية، فقد أصدر مجلس الخدمات المالية الاسلامية (Board Services Financial Islamic: IFSB) المعيار رقم (11) معيار متطلبات الملاءة المالية للتأمين التكافلي. وهذا المجلس هو عبارة عن هيئة دولية، مقرها بماليزيا، بدأت العمل في مارس 2003، يقوم المجلس بإصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية لتطوير وتعزيز الخدمات المالية الاسلامية (قطاع البنوك، ورأس المال، والتأمين التكافلي). وقد بلغ عدد أعضاء المجلس في شهر ديسمبر 2018، 180 عضواً، يمثلون 78 سلطة تنظيمية وإشرافية، و8 منظمات حكومية دولية، و94 منظمة فاعلة في السوق، يعملون في 57 دولة (IFS2019)².

¹ كراش حسام، نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية -الاتحاد الأوروبي، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية-، مرجع سابق، ص57.

² كراش حسام، أثر العلاقات التعاقدية في شركات التأمين التكافلي على متطلبات ملاءتها المالية -دراسة تحليلية مقارنة لهذه المتطلبات في بعض الدول-، مرجع سابق، ص144.

وقد كان الهدف من وراء إصدار المعيار رقم (11) هو إبراز الخصائص الرئيسية لمتطلبات الملاءة لشركات التأمين التكافلي ووضع جملة من المبادئ تتبعها السلطات الإشرافية لدى هيكلتها لهذه المتطلبات داخل دولها أن هذا المعيار لا يوصي بتقنيات كمية محددة وإنما يركز على متطلبات الملاءة المالية لصندوق المشتركين ويفصل بينها وبين متطلبات الملاءة المالية لصندوق المساهمين كون ملكية الأموال تختلف باختلاف الصندوقين¹، وعلى العموم فإن متطلبات الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي تتمثل فيما يلي:

أولاً: المتطلبات الكمية حسب المعيار رقم (11)

يمكن تلخيص هذه المتطلبات في:

1- تقييم الأصول والخصوم: حسب المعيار رقم (11)، فإنه من الضروري تقييم المركز المالي الإجمالي للتأمين التكافلي بالاعتماد على مقاييس متناسقة مع سوق الأصول والخصوم، وهذه المقاييس يجب أن تتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، بمعنى أن تعتمد على أسلوب يتناسق مع السوق، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار مدى قدرة أصول الشركة على تغطية الالتزامات واستيعاب المخاطر التي تتعرض لها في إطار اتباع أسلوب "الشخص الاحترازي*"، أما التقنيات المستخدمة في تقييم الخصوم فيجب أن تتضمن جميع الالتزامات المستقبلية بما فيها مخصص الانحراف المتوقع للخبرة، ويمكن اعتبار المبلغ القابل للاسترداد من إعادة التكافل كأصل، كما يجب أن يتضمن تقييم التزامات الشركة مراجعة لتصنيف المخاطر وممارسات الاكتتاب، ويمكن أن تكون الأساليب المستخدمة في التقييم على أساس القيمة السوقية على أو على أساس القيمة الدفترية أو أساس مطابقة التدفقات النقدية، لهذا يجب أن تكون التقنية المطبقة متناسقة في جميع الخصوم، وتكون طريقة الخصوم متجانسة مع طريقة تقييم الأصول²؛

¹ حسام كراش، حمودي حاج صحراوي، متطلبات الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي والتجاري-دراسة تحليلية مقارنة-، مرجع سابق، ص315.

* الشخص الاحترازي: قاعدة تفرض على الشركات الاستثمار بحذر وتبني المبادئ العامة لتنوع المحافظ ومطابقة الأصول بالخصوم، وفي حال تطبيقها يجب الأخذ بعين الاعتبار مدى كفاية: تنوع الأصول، سيولتها، جاهزيتها للتسويق، وذلك لتحديد متطلبات الملاءة المطلوبة.

² هامل دليلة، مرجع سابق، ص137-138.

2- هامش الملاءة:

يقصد بذلك تلك المتطلبات المالية المتعلقة بكل صندوق على حدة، إذ أن الفصل بين صندوق المشتركين وصندوق المساهمين حتم على شركات التكافل أن يكون لدى كل صندوق متطلبات مالية خاصة به. يحدد الجدول الموالي المخاطر الرئيسية التي يحتمل أن يتعرض لها صندوق المخاطر للمشاركين وصندوق المخاطر للمساهمين في مؤسسة التأمين التكافلي، حيث تحدد المعادلة العامة التي يجب استخدامها لتحديد هامش الملاءة لكل مجموعة من الصناديق بالرجوع إلى المخاطر التي تتعرض لها.

جدول رقم(4): المخاطر التي تواجهها مختلف الصناديق على التوالي في التأمين التكافلي

أنواع المخاطر	صندوق المخاطر للمشاركين	صندوق المخاطر للمساهمين
مخاطر المخصصات والاحتياطات مخاطر التقدير دون المستوى لمطلوبات التأمين وتجارب التغطيات غير المواتية.	التكافل العام معرض للخسائر جراء أحداث عشوائية مثل التهديدات الطبيعية، والحرائق، والتلوث والجريمة، والحرب، والإرهاب وغيرها. التكافل العائلي معرض للخسائر الناجمة عن زيادة المطالبات وتكرارها بسبب التغير في نسبة الوفيات والأمراض وطول الأعمار التي كانت متوقعة وكذلك جراء الأحداث الفجائية مثل الاوبئة والحوادث أو الهجومات الارهابية الكبيرة.	
مخاطر إدارة التكافل مخاطر الإدارة الضعيفة لقبول المخاطر والمطالبات المدفوعة.	يتعرض التكافل العام والتكافل العائلي للخسائر الناجمة عن سوء اختيار وتسعير وقبول المخاطر وعن	

	التصميم الخاطئ للمنتج.	
التعرض لمخاطر عدم قبض الأرباح واسترداد رأس مال الموجودات المستثمرة، ورسوم الوكالة المستحقة قبضها عن الاشتراكات وغيرهم من الدائنين التجاريين.	التعرض لمخاطر عدم قبض الأرباح واسترداد رأس مال الموجودات المستثمرة، ومستحقات اشتراكات التكافل وإعادة التكافل.	مخاطر الائتمان مخاطر عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته وفق الشروط المتفق عليها.
تتعلق المخاطر بالتقلبات الحاضرة والمستقبلية لقيم السوق المتعلقة بموجودات بعينها (على سبيل المثال سعر البضاعة لموجودات السلم، القيمة السوقية للصكوك، القيمة السوقية للموجودات التي تم شراؤها لتسليمها لعميل مريحة خلال فترة محددة، القيمة السوقية لموجودات الإجارة) وأسعار صرف العملات الأجنبية.	تتعلق المخاطر بالتقلبات الحاضرة والمستقبلية لقيم السوق المتعلقة بموجودات بعينها (على سبيل المثال سعر البضاعة لموجودات السلم، القيمة السوقية للصكوك، القيمة السوقية للموجودات التي تم شراؤها لتسليمها لعميل مريحة خلال فترة محددة، القيمة السوقية لموجودات الإجارة) وأسعار صرف العملات الأجنبية.	مخاطر السوق مخاطر الخسائر الناتجة عن حركة أسعار السوق مثل التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للمتاجرة والموجودات المؤجرة (بما في ذلك الصكوك) وانحراف نسبة العائد المحققة عن النسبة المتوقعة.
إدارة ونفقات الشراء لتطوير عقود التكافل وصيانتها، ويتعلق ذلك بالمخاطر التجارية لأن الصندوق لن تكون له التدفقات النقدية الملائمة لمواجهة النفقات التشغيلية. وكذلك عن الخسائر الناجمة عن	خسائر من تنقية الإيرادات المشبوهة بسبب احكام الشريعة، الخسائر بسبب الغش في المطالبات، الخسائر بسبب المخاطر القانونية (لدى تأويل المحاكم لشروط العقد).	مخاطر التشغيل مخاطر الخسائر الناتجة عن اجراءات العمل الداخلية غير الكافية أو غير السليمة من قبل الأشخاص والأنظمة أو من الأحداث الخارجية، وكذلك فإن مخاطر عدم الالتزام بأحكام

<p>الاهمال، أو سوء التصرف أو الاخلال بالواجبات الائتمانية في إدارة صندوق المخاطر للمشاركين (مخاطر الائتمان)</p>		<p>الشريعة يمكن أن ينتج عنها خسائر وأيضا عدم الوفاء بالمسؤوليات الائتمانية للمؤسسة.</p>
<p>تكاليف اضافية ناتجة حسب قسط التأمين في السوق أو من خلال بيع الموجودات الذي يؤثر في الوقت نفسه على العملية الشاملة لتكوين رأس المال والاحتياطي.</p>	<p>تكاليف اضافية ناتجة عن الحصول على أموال إضافية حسب قسط التأمين في السوق أو من خلال بيع الموجودات الذي يؤثر في الوقت نفسه على العملية الشاملة لتكوين المخخصصات والاحتياطيات الملائمة في صندوق المخاطر للمشاركين.</p>	<p>مخاطر السيولة الخسائر المحتملة لمؤسسة التكافل والناجمة عن عدم قدرتها إما على الوفاء بالتزاماتها أو عندما تمول الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون أن تتحمل تكاليف أو خسائر غير مقبولة.</p>

المصدر: مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار: 11 الخاص بمتطلبات الملاءة في التأمين التكافلي، ديسمبر 2010، ص 30-32.

وعليه يتم تقييم هامش الملاءة في شركات التأمين التكافلي لكل صندوق على حدة كما يلي¹:

- **هامش الملاءة لصندوق المشاركين:** إن الهدف من هذا الهامش هو توفير درجة عالية من الثقة بمدى قدرة هذا الصندوق على تلبية مطالبات المشاركين في الظروف غير المتوقعة، يتم حسابه لكل المخاطر التي يمكن أن يكون لها تأثيرا ماليا سلبيا على صندوق المشاركين، وحسب المعيار رقم (11)، فإن مجلس الخدمات المالية الإسلامية وضع نموذجا قياسيا (معياريًا) لحساب هامش الملاءة لصندوق المشاركين (SR) يسعى لتغطية أربعة مخاطر رئيسية تتمثل في: مخاطر

¹ حسام كراش، حمودي حاج صحراوي، متطلبات الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي والتجاري-دراسة تحليلية مقارنة-، مرجع سابق، ص 316.

التقدير غير الجيد للمخصصات والاحتياطيات (RCPR)، مخاطر الاكتتاب في التكافل (RCUR)، مخاطر الائتمان (RCCR)، مخاطر السوق (RCMR)، والمخاطر التشغيلية (RCOR)، وذلك وفقا للصيغة التالية:

$$SR = RCPR + RCUR + RCCR + RCMR + RCOR$$

● هامش الملاءة لصندوق المساهمين: إن هامش الملاءة لصندوق المساهمين يتم من خلال التأكد من كفاية موارد رأس المال لشركة التكافل كي تلي واجباتها المالية والقانونية، بما في ذلك توفير رأس المال لصندوق المشتركين (قرض حسن)، وحسب المعيار رقم (11)، فإن مجلس الخدمات المالية الإسلامية قد وضع نموذجا قياسيا (معياريًا) لحساب هامش الملاءة لصندوق المساهمين (CR) يغطي مخاطر الائتمان (RCCR)، مخاطر السوق (RCMR)، والمخاطر التشغيلية (RCOR)، وذلك وفقا للصيغة التالية:

$$CR = RCCR + RCMR + RCOR$$

وبذلك فإنه يتم تقييم الأموال المطلوبة لكل مكون من مكونات المخاطر لصندوق المشتركين وصندوق المساهمين باستخدام نموذج معياري توصي به السلطة الإشرافية، كما يمكن تقييم هذه المتطلبات المالية باستخدام نماذج داخلية تعدها شركة التأمين التكافلي يمكن الاعتماد عليها بعد موافقة السلطة الإشرافية عليها، كما يستعمل النموذج لاختبار قدرة الصناديق على الوفاء بواجباتها وفق مستوى محدد من الاحتمال (99.5% على سبيل المثال) وفي فترة محددة (سنة واحدة مثلا)؛

3- متطلبات تغطية هامش الملاءة (جودة موارد الملاءة): يجب أن تأخذ متطلبات الملاءة لشركات التكافل في الاعتبار جودة موارد الملاءة لاستيعاب الخسائر في المراحل المالية المختلفة للتأمين التكافلي، وهذه المراحل بتعبير أدق هي: استمرارية عمل الشركة، وانتهاء العمل التكافلي، والانسحابات والإعسار. ويعود السبب في ذلك إلى تكلفة رأس المال ومدى استيعابه للخسائر يمكن أن يعتمد على نوعية رأس المال (حقوق الملكية، أو رأس مال آخر مثل تسهيل القرض).¹

¹ كراش حسام، أثر العلاقات التعاقدية في شركات التأمين التكافلي على متطلبات ملاءتها المالية -دراسة تحليلية مقارنة لهذه المتطلبات في بعض الدول-، مرجع سابق، ص 154-155.

ونظرا إلى الفصل الكامل بين صندوق المساهمين وصندوق المشتركين، فيجب تقييم موارد الملاءة بصورة منفصلة لتغطية مستويات هامش الملاءة لكل صندوق على حدة، كما يمكن أن تطبق السلطة الإشرافية حدودا محتملة كي تكون موارد الملاءة مؤهلة لتغطية المستويات المختلفة لهامش الملاءة لصندوق المشتركين وصندوق المساهمين، ويمكن أن تختار السلطة الإشرافية مستويات مختلفة عند تحديد مبلغ موارد الملاءة للتأمين التكافلي قصد تغطية مستويات الملاءة المختلفة؛¹

4- متطلبات قابلية التحويل بين صناديق التكافل: يمكن أن تحرر بعض منتجات التأمين التكافلي وفق ما يطلق عليه "صندوق الطوق الحاجزي" إذ يتم فصل جزء من الأعمال عن الباقي، في هذه الحالات، فإن الموجودات أو الفائض التكافلي المحتجز للصناديق يمكن عزله بالكامل عن أنواع العمل التكافلي الأخرى بحيث يمكن استخدامها حصريا لتلبية الواجبات التي لها علاقة بصندوق الطوق الحاجزي الذي تم تأسيسه، ولذلك عندما يكون صندوق المشتركين غير قابل للتحويل فإنه يجب أن يلي بصفة فردية متطلبات الملاءة، بمعنى يجب حساب المخصصات التقنية وتقريرها لهذا الصندوق على حدة، كما يجب تغطية هذه المخصصات التقنية مع متطلبات الملاءة المناسبة، أما في حالة وجود قابلية للتحويل بالكامل بين صناديق المشتركين، يجب حينئذ تطبيق متطلبات الملاءة على إجمالي تلك الصناديق؛²

5- مستويات الرقابة لكل صندوق: تعتمد متطلبات الملاءة للتأمين التكافلي على أربعة مستويات للرقابة، مستويين لصندوق المشتركين ومستويين آخرين لصندوق المساهمين، وذلك كما يلي³:

- **متطلبات الحد الأدنى:** الحد الأدنى لضبط مستوى الملاءة المالية لصندوق المشتركين والذي إذا تم الاخلال به، تتدخل السلطات الإشرافية لتطبيق إجراءات تصحيحية أكثر صرامة لإعادة مستويات الملاءة المالية لهذا الصندوق للحد الأدنى المطلوب؛

¹ حسام كراش، حمودي حاج صحراوي، متطلبات الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي والتجاري-دراسة تحليلية مقارنة-، مرجع سابق، ص317.

² المرجع نفسه، ص318.

³ هامل دليلة، مرجع سابق، ص134.

- **متطلبات رأس المال المصرح به:** مستوى الملاءة المحدد لصندوق المشتركين والذي في حال تم الاخلال به، فإنه يتطلب من الشركة زيادة مصادر ملاءتها المالية أو التقليل من مخاطر هذا الصندوق للمشاركين؛
- **الحد الأدنى لرأس المال المستهدف:** الحد الأدنى لضبط مستوى الملاءة المالية المحدد لصندوق المساهمين والذي تعتمد عليه السلطات الإشرافية، لتطبيق إجراءات تصحيحية أكثر صرامة لإعادة مستويات رأس المال لهذا الصندوق للحد الأدنى المستهدف؛
- **رأس المال المصرح به المستهدف:** مستوى الملاءة المالية المحدد لصندوق حملة الأسهم والذي في حال تم الاخلال به، فإنه يتطلب من مؤسسة التكافل زيادة مصادر ملاءتها المالية كي تفي بالتزاماتها المالية.

إن الاخلال بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال، متطلبات رأس المال المصرح به، الحد الأدنى لرأس المال المصرح به المستهدف، قد ينتج عنه جذب انتباه شركة التكافل لإعادة درجة رقابة الملاءة المطلوبة المطبقة على أي صندوق تكافل أو على صندوق حملة أسهمها أو على التأمين التكافلي، يجب عندئذ أن تضع شركة التكافل خطة مقبولة تقدمها إلى السلطة الإشرافية لتلبية متطلبات الملاءة في فترة قصيرة، وإذا لم يتم تقديم خطة مقبولة وتنفيذها في مدة معقولة تحددها السلطة الإشرافية أو محددة في النصوص القانونية، فيجب حينئذ أن تمنع الشركة من مواصلة نشاطها التكافلي.

ويمكن أن تشمل الإجراءات والتدابير المحتملة التي تتخذها السلطات الإشرافية ما يأتي¹:

- إجراءات لمعالجة مستويات الملاءة مثل السحب من تسهيل القرض من صندوق المساهمين إلى صندوق المشتركين، مما يتطلب رؤوس أموال وخطط عمل لإعادة موارد الملاءة إلى المستويات المطلوبة، وقيود على إعادة شراء حقوق الملكية أو غيرها من الأدوات و/أو توزيع الأرباح... إلخ؛
- إجراءات لحماية المشتركين في التكافل بهدف إعادة مستويات الملاءة، مثل القيود على تأسيس أعمال تجارية أو استثمارات أو ترتيبات إعادة التكافل الأخرى... إلخ؛

¹ أحسام كراش، حمودي حاج صحراوي، متطلبات الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي والتجاري-دراسة تحليلية مقارنة-، مرجع سابق،

- إجراءات تهدف إلى تمكين سلطة الإشراف من تقييم الوضع و/أو مراقبته بشكل أفضل، كزيادة نشاط الإشراف أو مطالبة المدققين الخارجيين بالقيام بتدقيق مستقل أو توسيع مجال فحصهم؛
- إجراءات لتقوية إدارة شركة التكافل أو استبدالها وإطار إدارة المخاطر وإجراءات ضوابط الإدارة.

ثانيا: متطلبات الإدارة الفعالة لشركات التأمين التكافلي حسب المعيار رقم (11)

إدارة شركة التأمين التكافلي بشكل سليم وفعال، يجب أن يكون لدى الشركة إطارا شاملا لإدارة المخاطر وإجراءات رفع التقارير المتعلقة به، بما في ذلك إشراف مجلس الإدارة التنفيذية العليا لتعريف وقياس ومتابعة ومراقبة أنواع المخاطر ذات الصلة، ورفع التقارير بشأنها، كما يجب أن يتيح إطار إدارة المخاطر الخطوات الملائمة للالتزام بأحكام الشريعة ومبادئها وأن يتأكد من وجود آلية ملائمة لرفع التقارير حول المخاطر ذات الصلة إلى السلطات الإشرافية.

وفي إطار الإدارة الشاملة لمخاطر التكافل يجب على شركة التكافل أن تقوم بتقييمها الخاص لمخاطرها وملاءمتها (نظام ORSA)، وأن تكون لديها إجراءات لإدارة المخاطر ورأس المال لمتابعة وإدارة مستوى مواردها المالية المتعلقة برأس مالها الاقتصادي ومتطلبات رأس المال الرقابي الذي يحدده نظام الملاءة، وسوف يساعد التقييم الخاص لمخاطر وملاءة شركة التكافل والسلطات الإشرافية في تقييم الحاجة إلى رأس مال إضافي أو سحب تسهيل القرض إلى صندوق المشتركين، ويجب تطبيق ذلك على كل مستوى من المستويات التي تنطبق عليها متطلبات الملاءة، وبصفة خاصة، يجب تطبيقه بصورة منفصلة على صندوق المشتركين وصندوق المساهمين.

بالإضافة إلى ما سبق، وإدارة شركة التكافل بطريقة فعالة، فإنه يجب على مجلس إدارة الشركة وكذلك إدارتها العليا، توفير قدر معقول من كفاية وفعالية عمليات التشغيل، والمراقبة الكافية للمخاطر، وتطبيق الأسلوب الاحترازي في الأعمال الاستثمارية، والالتزام بالقوانين والنظم والسياسات والإجراءات الداخلية.¹

ثالثا: متطلبات الإفصاح حسب المعيار رقم (11)

وفقا لمتطلبات الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي فإنه لا بد أن يتم الإفصاح عن المعلومات المادية ذات العلاقة بالمشاركين، وهذا ما من شأنه أن يساعد المشاركين المحتملين والفعليين، وكذلك غيرهم من المشاركين في السوق

¹ مجلس الخدمات المالية الإسلامية، المعيار: 11، مرجع سابق، ص 37.

على تقييم المركز المالي للتأمين التكافلي والمخاطر التي قد يتعرضون لها، وبذلك فإن الإفصاح يقود إلى قابلية محاسبة أكثر فعالية ومن ثم يساعد على الحفاظ على نزاهة التأمين التكافلي.

إن الإفصاحات المتعلقة بمتطلبات الملاءة يجب أن ترتبط بالإفصاح العام عن المعلومات النوعية والكمية الكافية، باستثناء المعلومات التجارية التي عليها حق ملكية وغيرها من المعلومات الخاضعة لاعتبارات السرية في التأمين التكافلي، على أنه يجب أن يتم الإفصاح عن هذا النوع من المعلومات للسلطات الإشرافية. وفيما يخص الإفصاح العام، يجب أن تصف الشركة في تقريرها السنوي الإطار الشامل لإدارة المخاطر للتعرف على المخاطر ذات الصلة وقياسها ومراقبتها والتحكم فيها، فيما يتعلق بالاحتفاظ بمستوى الرقابة للملاءة.¹

¹ كراش حسام، أثر العلاقات التعاقدية في شركات التأمين التكافلي على متطلبات ملاءتها المالية -دراسة تحليلية مقارنة لهذه المتطلبات في بعض الدول-، مرجع سابق، ص 154-155.

خلاصة الفصل:

- ما يميز شركات التأمين التكافلي هو الالتزام بضوابط وأحكام الشريعة الاسلامية ووجود حسابين منفصلين، حساب الشركة وحساب حملة وثائق التأمين(المشتركين)؛
- وقد وجدنا من خلال دراستنا أن شركات التأمين التكافلي كغيرها من الشركات تتعرض لمخاطر مالية لذلك وجب عليها الاحتفاظ بهامش ملاءة لمواجهة هذه المخاطر؛
- لا تختلف النماذج المطبقة لقياس الملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي عن تلك المطبقة في شركات التأمين التجاري، وذلك لعدم فصلها بين ملاءة صندوق المساهمين وصندوق المشتركين؛
- إن المعيار الصادر من مجلس الخدمات المالية الاسلامية المعيار 11 والمتعلق بمتطلبات الملاءة المالية للتأمين التكافلي اعتمد بشكل كبير على مبادئ متطلبات الملاءة المالية لشركات التأمين التجاري.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

إن اهتمام شركات التأمين التكافلي بملاءتها المالية أصبح ضروريا خاصة وأن ما يميزها هو انعكاس دوة الانتاج وذلك دعما لحماية مصالح حملة الوثائق والأطراف ذات العلاقة ولحماية مراكزها المالية في ظل المتغيرات المعاصرة التي تتميز بزيادة انفتاح الأسواق والمنافسة الحادة التي تواجهها ما قد يعرضها لمخاطر العجز والإفلاس، ولذا سعت هذه الشركات إلى اتخاذ تدابير وإجراءات ملائمة لضبط مخاطرها المالية وفق أفضل الممارسات الدولية.

وبغرض توضيح الجهود المبذولة من قبل شركات التأمين التكافلي بالدول العربية لتعزيز ملاءتها المالية تجاه مختلف المخاطر التي تواجهها قمنا باختيار شركة وثاق للتأمين التكافلي بالكويت كونها أول شركة تكافلية في الكويت (الثانية في العالم) تحوز على تصنيف وكالة "ستاندارد أند بورز" إحدى كبريات وكالات التقييم العالمية، حيث منحت هذا التصنيف على أساس قوة الشركة المالية ودرجة ملاءتها الائتمانية.

تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول مدخل تعريفى بمؤسسة وثاق للتأمين التكافلي، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى إدارة المخاطر في مؤسسة وثاق للتأمين التكافلي، أما المبحث الأخير فكان حول كفاية رأس المال في المؤسسة.

المبحث الأول: التعريف بمؤسسة وثاق للتأمين التكافلي محل الدراسة وأهم مؤشراتها

سنتناول في هذا المبحث دراسة عن مؤسسة وثاق للتأمين، نظرا لتمتعها بدرجة عالية من الإفصاح والشفافية ونشر المعلومات والتقارير المالية عبر موقعها الإلكتروني، كما أنها تعتبر تجربة ناجحة والأولى في هذا المجال.

المطلب الأول: نبذة عن مؤسسة وثاق للتأمين التكافلي الكويت وأهم منتجاتها.

تهدف الشركة إلى تقديم الخدمات التأمينية المتميزة باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية إلى كافة شرائح العملاء من خلال ابتكار منتجات جديدة بهدف تحقيق فائض من النشاط التأميني وتعظيم العائد على الاستثمارات لكل من حملة الوثائق والمساهمين ووضح هذا من خلال:

الفرع الأول: نبذة عن شركة وثاق للتأمين التكافلي

الفرع الثاني: المنتجات المالية لمؤسسة الوثاق للتأمين التكافلي

الفرع الأول: نبذة عن مؤسسة وثاق للتأمين التكافلي

تأسست «وثاق» كشركة وطنية مساهمة للتأمين التكافلي بدولة الكويت في عام 2000م، تزاول نشاطها بتقديم حلول التأمين وفق أحكام الشريعة الإسلامية لخدمة كافة قطاعات الأعمال، تفتخر «وثاق» كونها أول شركة تكافلية في الكويت (الثانية في العالم) تحوز على تصنيف وكالة «ستاندارد أند بورز» - إحدى كبريات وكالات التقييم العالمية -، حيث منحت هذا التصنيف على أساس قوة الشركة المالية ودرجة ملاءتها الائتمانية، ومدى التزامها بالمستوى العالي من معايير التصنيف المهني والجودة ومتطلباتها طبقاً للمنهجية المعتمدة من الوكالة، ولقد حافظت الشركة على درجات التصنيف حتى تاريخه، كما كانت الشركة أول من قام بتوزيع كامل (100%) الفائض التأميني. لقد حققت الشركة العديد من الإنجازات النوعية فوصل رأس مالها المدفوع إلى 11.025 مليون دينار كويتي، إضافة إلى ذلك، فإن «وثاق» شركة معتمدة لدى القطاع النفطي، ومسجلة في لجنة المناقصات المركزية ضمن قوائم الموردين المعتمدين، كما أنها من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية منذ عام 2004. واليوم، حققت «وثاق» مكانة متميزة في الأسواق، وحققت إنجازات عدة في غضون فترة زمنية قياسية، كما تقوم بإصدار كافة أنواع التأمينات التي تحقق التغطية التأمينية للفرد والعائلة والتاجر والمستثمر، ومن تلك لمواجهة كافة أنواع المخاطر الفريدة والعامه،

فعملت على تقديم التأمينات الأكثر تعقيداً، أيضاً خدماتها لعملاء هامين كالبنوك، مؤسسات عامة، شركات مقاولات، جامعات، .. الخ في دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، ودول أخرى أيضاً.¹

الفرع الثالث: منتجات مؤسسة وثاق للتأمين التكافلي

تتمثل أهم منتجات شركة وثاق في²:

1- التأمين البحري: بالرغم من التطور الكبير في تقنيات الشحن والنقل والتجهيزات الحديثة المعدة لذلك، إلا أن كثيراً ما تقع خسائر وأضرار أثناء الرحلة أو عند الشحن أو نقل أو تحميل أو تنزيل البضائع، تغطي الوثيقة البضائع العامة والصناعية، ومواد البناء، والمعدات الصناعية، والأطعمة بجميع أنواعها بما فيها المبردة والمجمدة، والملابس والأقمشة الخام .. الخ. كما تشمل التغطية البضائع المنقولة جواً أو براً بالإضافة إلى المنقولة بحراً وذلك من بداية الرحلة إلى نهايتها، ويقصد ببداية الرحلة خروج البضاعة من مخزن المصدر في بلد المنشأ، ونهايتها وصول البضاعة لمخزن ومستودع المستورد في البلد أو المدينة المحددة بوثيقة التأمين كما تشمل دائرة التأمين البحري تأمين البضائع، تأمين أجسام السفن، تأمين القوارب واليخوت والجت سكي، تأمين مسؤولية الناقل؛

2- التأمين على الحياة والتأمين الصحي (جماعي): يلتزم رب العمل بتعويض العاملين لديه في حالة الوفاة أو العجز أو الإصابة خلال فترات أعمالهم، لذا فان تأمين التكافل الجماعي يغطي مسؤولية رب العمل تجاه هؤلاء العاملين نتيجة الوفاة الطبيعية أو بحادث والإصابات التي قد تلحق بهم نتيجة الحوادث التي قد تقع أثناء وبسبب العمل أو خارج العمل سواء داخل أو خارج الحدود الجغرافية لدولة الكويت، وتكون تغطية إصابات العمل الإلزامية طبقاً للقانون الكويتي جزءاً من هذه التغطية.

أما التأمين الصحي الجماعي فيغطي نفقات الرعاية الطبية للعاملين وفق بدائل متنوعة من التغطيات السنوية تبعاً لاحتياجاتهم وذلك في أهم المستشفيات والمراكز والعيادات الطبية الخاصة داخل دولة الكويت، كما توفر الرعاية

¹ مؤسسة وثاق للتأمين التكافلي، www.wethag.com ، 2020/09/20.

² المرجع نفسه، 2020/09/20.

الصحية للحالات الطارئة خارج دولة الكويت، كما يمكن للعائلات تأمين نفسها ضمن نفس التغطيات شريطة ألا تقل أعدادهم عن أربع أفراد؛

3- التأمين على الحريق والممتلكات: تغطي وثيقة التأمين ضد الحريق الخسائر أو الأضرار التي تقع بسبب الحريق أو الصاعقة (سواء صاحبها حريق أو لم يصاحبها)، ويمكن توسيع التغطية التأمينية لتشمل أخطاراً إضافية كالانفجار، والعواصف، والفيضان، وتسرب الماء من الأنابيب، والأضرار والاضطرابات والانفجار الناجم عن الآلات والأجهزة التي تشكل جزءاً من الأملاك المؤمنة، كما يوفر تأمين جميع الأخطار غطاءً أكثر شمولاً من التأمين ضد الحريق حيث تشمل التغطية الخسارة أو الضرر الطارئ الذي يلحق بممتلكات المشترك، هذا بالإضافة إلى تأمين منزلي شامل، وما يحتويه من ممتلكات معرضة لأخطار الحريق والسطو وخطر تسرب المياه من الخزانات والأنابيب التي تتسبب ضياع الكثير من الجهد والمال؛

4- التأمين على السيارات: تعويض المشترك قيمة الخسائر التي تنشأ عن الهلاك أو التلف الكلي أو الجزئي الذي يُصيب المركبة المؤمن عليها وملحقاتها وقطع غيارها الناتج عن الأخطار المختلفة كحوادث التصادم أو الانقلاب، الحريق، الصاعقة، الانفجار، الاشتعال الذاتي، السرقة أو السطو أو الاغتصاب، خطأ الغير أو فعله المتعمد عدا ما كان نتيجة خيانة الأمانة أو النصب، أثناء النقل بالأنواع المنصوص عليها.

وتشمل دائرة السيارات: تأمين المسؤولية المدنية (ضد الغير)، التأمين التكميلي (الشامل)، تأمين إجازة القيادة، تأمين الحوادث الشخصية الخاصة، ملحق المساعدة في الطريق، ملحق السيارة البديلة، تأمين كفالات الضمان.

المطلب الثاني: أهم المؤشرات المالية لمؤسسة وثاق للتأمين التكافلي

تمثل هذه المؤشرات في:

أولاً: تطور إجمالي الإيرادات

وبغرض التعرف على أداء الشركة سنحاول تفسير وتحليل تطور إجمالي الإيرادات خلال الفترة 2019/2015 بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بشركة وثاق للتأمين التكافلي الكويت من خلال الجدول والشكل المواليين.

جدول رقم(5): تطور إجمالي الإيرادات (2015-2019) (الوحدة الدينار الكويتي)

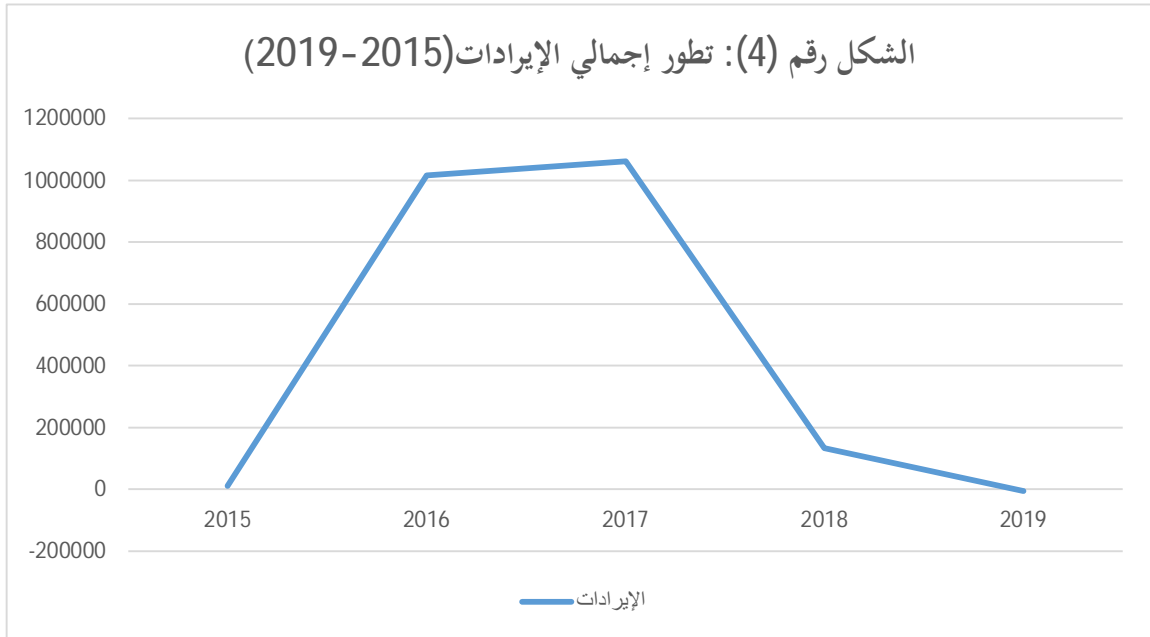
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات	10238	1015985	1062608	133829	(5337)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لمجموعة وثاق للتأمين التكافلي الكويت 2019/2012

من خلال الجدول يتضح لنا أن قيمة الإيرادات سنة 2015 كانت منخفضة نسبياً، حيث قدرت بـ 1023، وهذا الانخفاض راجع لخسارة شركة تابعة، إذ وافقت إدارة المجموعة على بيع كافة حصتها في شركة وثاق مصر وبلغ سعر البيع 1300000 د.ك.

كما عرفت الشركة انخفاض آخر في إجمالي الإيرادات سنة 2018 قدر بـ 133829 د.ك، بينما انخفض إلى ما قيمته (5337) د.ك سنة 2019، وهذا الانخفاض راجع إلى:

- انخفاض صافي التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية بقيمة (48668) د.ك، مقارنة بسنة 2018 حيث بلغت 71848 د.ك؛
 - انخفاض في قيمة إيرادات توزيعات الأرباح بقيمة 9788 د.ك، مقارنة بسنة 2018 فقد بلغت 334805 د.ك.
- ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الموالي:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن منحنى تطور إجمالي الإيرادات يتمتع بنوع من الثبات في الفترة 2016-2017، أما الهبوط الذي يظهر في المنحنى سنة 2018 وسنة 2019 راجع إلى انخفاض في صافي التغيير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية وكذلك انخفاض في قيمة إيرادات توزيعات الأرباح.

ثانياً: تطور إجمالي الأصول

بغرض التعرف على أداء الشركة سنحاول تفسير وتحليل تطور إجمالي الأصول خلال الفترة 2019/2015 بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بشركة وثاق للتأمين التكافلي الكويت من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم(6): تطور إجمالي الأصول 2015-2019 (الوحدة الدينار الكويتي)

2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
12076237	11842690	11982930	11625815	12458903	إجمالي الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لمجموعة وثاق للتأمين التكافلي الكويتي 2015-2019.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة إجمالي الأصول بلغت 12458903 د.ك، سنة 2015، بينما انخفضت سنة 2016 ما قيمته 11625815 د.ك، وهذا راجع إلى:

- انخفاض قيمة الاستثمارات بالقيمة العادلة (السعر الذي قد يتم استلامه لبيع الأصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس) إلى 258.987 د.ك في سنة 2016، مقارنة بسنة 2015 أين بلغت القيمة 275.874 د.ك؛

- انخفاض في قيمة موجودات أخرى حيث قدرت بـ 154671 د.ك في سنة 2016، بينما بلغت في سنة 2015 ما قيمته 157243 د.ك؛

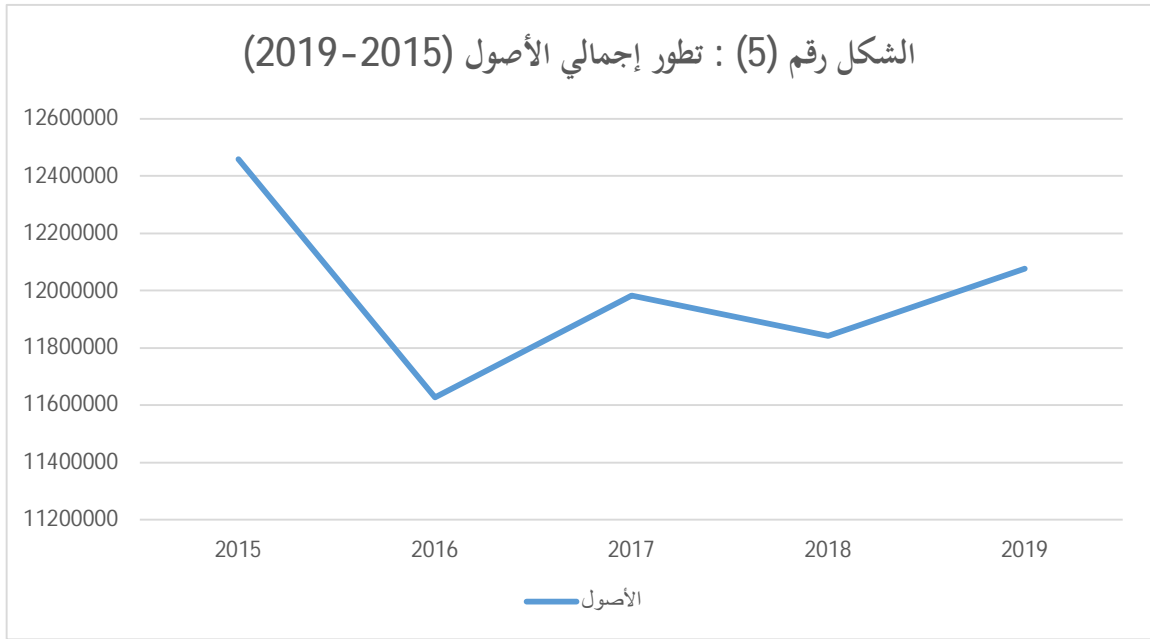
- انخفاض في قيمة عقارات استثمارية إلى 1627284 د.ك، سنة 2016 بينما بلغت 2945358 د.ك سنة 2015؛
- انخفاض في قيمة استثمارات متاحة للبيع إلى 3521281 د.ك سنة 2016، مقارنة بسنة 2015 فقد بلغت 3878566 د.ك.

أما في سنة 2017 ارتفع إجمالي الأصول مقارنة بسنة 2016 إلى 11980930 د.ك، وهذا راجع إلى ارتفاع في قيمة العقارات الاستثمارية بقيمة 2597712 د.ك، وارتفاع المبالغ المستحقة من حاملي الوثائق إلى قيمة 4234083 د.ك.

كما بلغ إجمالي الأصول سنة 2018، 11842690 د.ك، بينما ارتفعت سنة 2019 إلى 12076237 د.ك، هذا الارتفاع راجع إلى:

- الزيادة في قيمة الاستثمارات بالقيمة العادلة بـ 227303 د.ك، مقارنة بسنة 2018 حيث بلغت 211369 د.ك؛
- ارتفاع في المبالغ المستحقة من حاملي الوثائق بـ 6292981 د.ك، مقارنة بسنة 2018 حيث بلغت 4985890 د.ك.

ويمكن عرض نتائج الجدول من خلال الشكل الموالي:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (6).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ انخفاض من سنة 2015 حتى سنة 2016 في إجمالي الأصول بسبب انخفاض

القيم التالية:

- استثمارات بالقيمة العادلة؛
- موجودات أخرى؛
- عقارات استثمارية.

كما نلاحظ ارتفاع من سنة 2018 إلى سنة 2019 في إجمالي الأصول الذي راجع إلى ارتفاع القيم التالية:

- قيمة المبالغ المستحقة من حاملي الوثائق؛
- استثمارات بالقيمة العادلة.

ثالثاً: تطور إجمالي حقوق الملكية

بغرض التعرف على أداء الشركة سنحاول تفسير وتحليل تطور إجمالي حقوق الملكية خلال الفترة 2015-2019 بالاعتماد على التقارير المالية الخاصة بشركة وثاق للتأمين التكافلي الكويت من خلال الجدول الموالي.

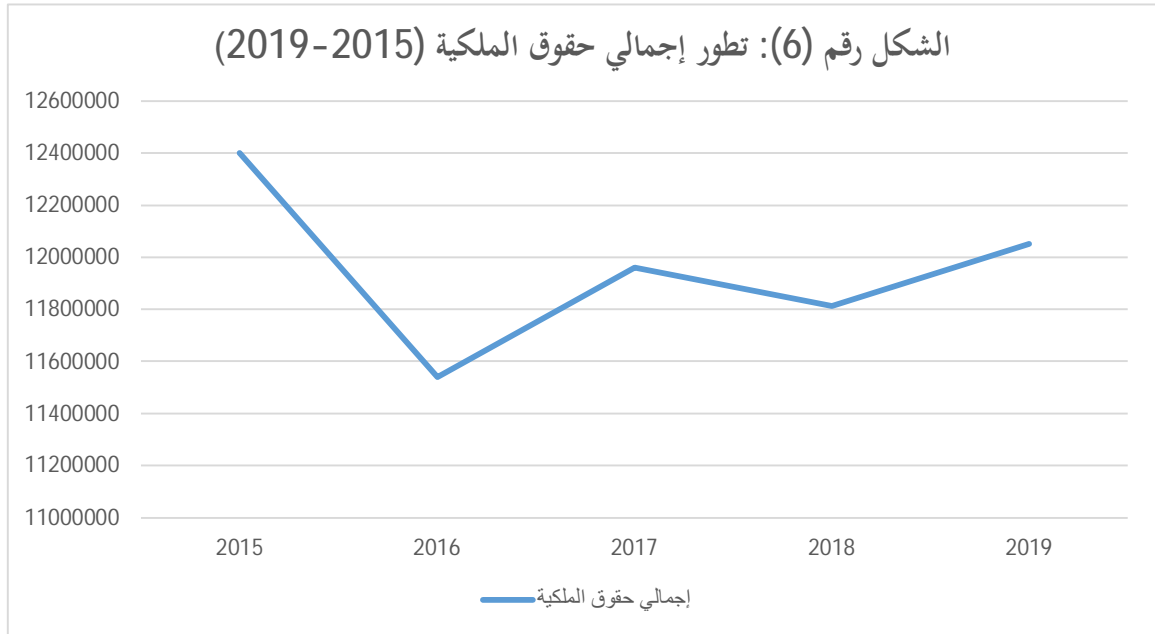
جدول رقم(7): تطور إجمالي حقوق الملكية 2015-2019 (الوحدة الدينار الكويتي)

2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
12050989	11814253	11959377	11539214	12400704	إجمالي حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لمجموعة وثاق للتأمين التكافلي

من خلال الجدول نلاحظ أن إجمالي حقوق الملكية بلغ 12400704 د.ك، بينما انخفض إلى 11539214 د.ك، سنة 2016 هذا راجع لانخفاض في احتياطي ترجمة العملة حيث بلغت 571042 د.ك، أما في سنة 2017 ارتفع إجمالي حقوق الملكية إلى 11959377 د.ك، مقارنة بسنة 2016 هذا راجع لارتفاع في قيمة احتياطي القيمة العادلة حيث بلغت 600019 د.ك مقارنة بسنة 2016 والتي بلغت 319039 د.ك، أما سنة 2018 فقد انخفض احتياطي القيمة العادلة حيث بلغ (457780) د.ك.

يمكن عرض نتائج الجدول كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (7).

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك انخفاض في إجمالي حقوق الملكية سنة 2016، هذا راجع إلى خسائر احتياطي تحويل العملة الأجنبية حيث قدرت الخسارة بقيمة 571042 د.ك، ثم نلاحظ أن هناك قفزة نوعية سنة 2017، هذا لارتفاع احتياطي القيمة العادلة إلى 600019 د.ك، ثم تراجع إجمالي حقوق الملكية سنة 2018، بسبب تسجيل خسائر في احتياطي القيمة العادلة بقيمة (457780) د.ك.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في مؤسسة وثاق للتأمين التكافلي

إن كفاية متطلبات الملاءة المالية لمؤسسات التكافل تعتمد على المحافظة على إطار جيد لإدارة المخاطر وهناك جزء أساس في اجراءات الرقابة الإشرافية يتمثل في التثبت من أن لكل مؤسسة تكافل ترتيبات لإدارة المخاطر تسمح نظريا وعمليا بمتابعة وقياس وتقديم التقارير ومراقبة إدارة الموجودات والمطلوبات بصورة متناسقة ومتكاملة.

المطلب الاول: أهداف وسياسات إدارة المخاطر في مؤسسة وثاق.

يهدف إطار عمل الإدارة المالية وإدارة المخاطر بالمجموعة إلى حماية مساهمي وحاملي وثائق المجموعة من الأحداث التي تعوق التحقيق المستمر لأهداف الأداء المالي بما في ذلك الفشل في استغلال الفرص، وتدرك الإدارة العليا ضرورة أن يتوفر لديها أنظمة إدارة المخاطر الفعالة وذات الكفاءة، كما يعتبر اعضاء مجلس إدارة الشركة الأم هم المسؤولون بشكل عام عن إدارة المخاطر وتقديم الاستراتيجيات ومبادئ المخاطرة.

وفيم يلي اللوائح الرئيسية التي تنظم أنشطة عمليات المجموعة:

- بالنسبة لعقود التأمين على الحياة وعقود التأمين التكافلي البحري يتعين الاحتفاظ بما لا يقل عن 15% من الاشتراكات المحصلة في السنة السابقة في دولة الكويت؛
- بالنسبة لكافة أنواع التأمين التكافلي الأخرى يتعين الاحتفاظ بما لا يقل عن 30% من الاشتراكات المحصلة في السنة السابقة في دولة الكويت.

ويتعين استثمار الأموال المحتفظ بها في الكويت كما يلي:

- يتعين الاحتفاظ بحد أدنى 40% من الأموال في شكل ودائع نقدية لدى إحدى البنوك العاملة في الكويت؛
 - يمكن استثمار حق 25% كحد أقصى في أسهم أو سندات الشركات الكويتية؛
 - يجب الاحتفاظ بنسبة 15% كحد أقصى في حساب جاري لدى أحد البنوك العاملة في الكويت.
- يجوز استثمار القيمة المتبقية في السندات المصدرة أو المكفولة بضمان من قبل حكومة الكويت أو الممتلكات القائمة في الكويت أو القروض المكفولة بضمان رهن عقارات من الدرجة الأولى في الكويت.

تقوم الإدارة العليا بالمجموعة بمسؤولية مراقبة الالتزام باللوائح الموضحة أعلاه و تتمتع هذه الإدارة بصلاحيات ومسؤوليات مفوضة من أعضاء مجلس الإدارة لضمان الالتزام.

تتمثل مخاطر التأمين في أن المطالبات الفعلية المستحقة لحاملي الوثائق بالنسبة للأحداث المؤمن ضدها قد تتجاوز القيمة الدفترية للالتزامات التأمين، وقد يحدث ذلك بسبب كون تكرار المطالبات أو مبالغ المطالبات أعلى من المتوقع، حيث من الممكن أن يتأثر تكرار ومبالغ المطالبات بعدة عوامل وتقوم المجموعة بصورة رئيسية باكتتاب أخطار الحوادث العامة والحريق والبحري والطيران والسيارات والتأمين على الحياة. وتعتبر عقود التأمين هذه قصيرة الأجل حيث أن المطالبات عادة ما يتم الإخطار بها وتسويتها خلال سنة واحدة من وقوع الحدث المؤمن ضده ويساعد ذلك في تخفيف مخاطر التأمين.¹

أولاً: عقود التأمين العامة.

بالنسبة لعقود التأمين التكافلي العامة، تنتج غالبية المخاطر الجوهرية من التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية والأنشطة الإرهابية، وعادة ما تغطي المخاطر المتضمنة فيها فترة اثني عشر شهراً، وتصدر المجموعة بصورة أساسية الأنواع التالية من عقود التأمين التكافلي العامة:²

1- البحري والطيران: بالنسبة للتأمين البحري فإن المخاطر الرئيسية تتمثل في الخسائر والأضرار للسفن البحرية والحوادث التي تؤدي إلى خسائر كلية أو جزئية للبضائع، وتتضمن استراتيجية الاكتتاب لفرع البحري تنوع الأنشطة بصورة جيدة من حيث المخاطر ومستوى البنود المغطاة، ولدى المجموعة غطاء إعادة تأمين للحد من الخسائر لقاء أي مطالبة حتى 1.400.000 د.ك (31 ديسمبر 2018، 1.400.000 د.ك)؛

2- الحريق والحوادث: بالنسبة لعقود تأمين الممتلكات، فإن المخاطر الرئيسية تتمثل في الحرائق وتوقف العمل، وفي السنوات الأخيرة، اكتتبت المجموعة فقط وثائق ممتلكات تتضمن معدات كشف الحرائق، ويتم اكتتاب هذه العقود بالرجوع إلى قيمة استبدال الممتلكات والمحتويات المؤمن عليها، وتؤدي تكلفة إعادة بناء الممتلكات والحصول على

¹ التقرير المالي لمجموعة وثاق الكويت 2019، ص36.

² المرجع نفسه، ص37.

محتويات بديلة والوقت المستغرق لإعادة بدء العمليات إلى توقف لأعمال وكلها عوامل أساسية تؤثر على مستوى المطالبات، ولدى المجموعة غطاء إعادة تأمين لتلك الأضرار للحد من الخسائر لقاء أي مطالبة حتى 3.250.000 د.ك (31 ديسمبر 2018: 3.250.000 د.ك)؛

3- السيارات: بالنسبة لعقود السيارات، فإن المخاطر الرئيسية تتمثل في المطالبات عن الوفاة والأضرار الجسمانية واستبدال أو تصليح السيارات، وفي السنوات الأخيرة، قامت المجموعة باكتتاب وثائق شاملة للمالك/السائق أكبر من 21 سنة، ولدى المجموعة غطاء إعادة تأمين للحد من الخسائر لأي مطالبة منفردة حتى 600.000 د.ك (31 ديسمبر 2018: 600.000 د.ك). ويعتبر مستوى الأحكام القضائية بمنح التعويضات للوفيات والاطراف المصابة وتكاليف الاستبدال والتصليلات للسيارات كلها عوامل رئيسية لا تؤثر على مستوى المطالبات.

لا تتنوع المخاطر بصورة كبيرة فيما يتعلق بموقع المخاطر التي تتكدها المجموعة ونوع المخاطر المؤمن عليها حسب قطاع الأعمال.

ويتم تخفيف المخاطر الموضحة أعلاه من خلال التنوع عبر محفظة كبيرة من عقود التأمين، وتحسن معدلات تنوع المخاطر من خلال الاختيار الجيد وتطبيق استراتيجيات الاكتتاب التي يتم وضعها لضمان تنوع المخاطر من حيث نوع المخاطر ومستوى المزايا المؤمن عليها، كما أن سياسات مراجعة التعويضات بدقة لتقييم كافة التعويضات الجديدة والمستمرة والمراجعة المنتظمة التفصيلية لإجراءات التعامل مع التعويضات والفحص المتكرر لحالات التعويضات الزائفة تمثل جميعا سياسات واجراءات موضوعة للحد من المخاطر التي تواجهها المجموعة، كما تفرض المجموعة سياسة الإدارة الفعالة والمتابعة المباشرة للتعويضات بهدف الحد من تعرض المجموعة للتطورات المستقبلية غير المتوقعة والتي قد تؤثر سلبا على المجموعة، كما قامت المجموعة بفرض حد أقصى لمبالغ التعويضات الخاصة ببعض العقود بالإضافة إلى استخدام ترتيبات إعادة التأمين للحد من التعرض للكوارث الطبيعية.

ثانيا: عقود التأمين على الحياة.

بالنسبة لعقود التأمين على الحياة، فإن المخاطر الرئيسية تتمثل في المطالبات عن الاضرار الطبية والوفاة والعجز المستديم، وتتضمن استراتيجية الاكتتاب لفرع الحياة تنوع الوثائق بصورة جيدة من حيث نوع المخاطر ومستوى المزايا المؤمن ضدها، يتم ذلك من خلال القيام بالفحص الطبي لضمان الأخذ في الاعتبار الظروف الصحية الحالية والتاريخ الطبي للعائلة عند وضع الأسعار.

أما بالنسبة لعقود تأمين الرعاية الصحية، تنتج اغلبية المخاطر الجوهرية من التغيرات في أسلوب الحياة والأوبئة والعلوم الطبية والتحسينات التكنولوجية، ولا تتنوع هذه المخاطر بصورة كبيرة فيما يتعلق بموقع المخاطر التي تؤمن عليها المجموعة ونوع المخاطر المؤمن عليها وحسب قطاع الأعمال.

وتمنح عقود التأمين على الحياة من قبل المجموعة وتشمل مجمل التأمين على الحياة، والتأمين الصحي بما في ذلك إدارة الأطراف الأخرى (TPA).¹

إن المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة في هذا الصدد كما يلي:

- مخاطر معدل الوفيات: مخاطر الخسارة نتيجة الاختلاف بين معدلات وفيات حاملي الوثائق والمعدلات المتوقعة؛
- مخاطر معدلات المرض: مخاطر الخسارة نتيجة الاختلاف بين معدلات الحالات المرضية بين حاملي الوثائق والمعدلات المتوقعة؛
- مخاطر مدى العمر: مخاطر الخسارة نتيجة استمرار حياة صاحب المعاش لفترة أطول مما هو متوقع؛
- مخاطر عائد الاستثمار: مخاطر الخسارة نتيجة اختلاف النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة؛
- مخاطر المصروفات: مخاطر الخسارة نتيجة اختلاف المصروفات عن المعدلات المتوقعة؛
- مخاطر قرارات حامل الوثيقة: مخاطر الخسارة نتيجة اختلاف سلوك حاملي الوثائق (معدلات السقوط والتخلي) عما هو متوقع.

لا تتنوع هذه المخاطر بصورة كبيرة فيما يتعلق بموقع المخاطر التي تؤمن عليها المجموعة، حيث تتم أعمال التأمين على الحياة في دول الخليج بصورة رئيسية.

تم وضع استراتيجية الاكتتاب الخاصة بالمجموعة لضمان تنوع المخاطر بالدرجة الكافية من حيث نوع المخاطر ومستوى المزايا المضمونة، يتحقق ذلك بنسبة كبيرة من خلال التنوع واستخدام أساليب الفحص الطبي لضمان أن عملية تحديد السعر تراعي الظروف الصحية الحالية والسجل الصحي للعائلة والمراجعة المنتظمة للمطالبات الفعلية وتحديد سعر المنتج بالإضافة إلى إجراءات مفصلة للتعامل مع المطالبات. ويتم وضع قيود الاكتتاب لضمان

¹ التقرير المالي لمجموعة وثاق الكويت 2019، ص 39-40.

اختيار معايير المخاطر المناسبة، على سبيل المثال، يحق للمجموعة ألا تقوم بتحديد وثائق التأمين الخاصة بالأفراد ويمكنها فرض خصيمات كما يحق لها رفض سداد المطالبات الاحتمالية، كما أن عقود التأمين تكفل للمجموعة حق ملاحقة الأطراف الأخرى لسداد بعض أو كافة التكاليف، وتفرض المجموعة أيضا سياسة الإدارة النشطة والملاحظة الفورية للمطالبات بهدف الحد من التعرض للتطورات المستقبلية غير المتوقعة والتي يمكن أن تؤثر سلبا على المجموعة.

بالنسبة للعقود التي تكون حالة الوفاة أو العجز هي الخطر المؤمن عليه، تتمثل العوامل الجوهرية التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة معدل تكرار المطالبات في الأوبئة والتغيرات واسعة النطاق في نمط الحياة والكوارث الطبيعية بما يستتج منه تحقق مطالبات في وقت مبكر أو أكثر مما هو متوقع.

تتأثر مخاطر التأمين أيضا بحق المتعاقد في سداد أقساط مخفضة أو عدم سداد الأقساط في المستقبل أو حق إنهاء العقد بالكامل، وعليه يخضع حجم مخاطر التأمين بالتبعية لسلوك المتعاقد.¹

المطلب الثاني: تطور حجم المخاطر المالية في مؤسسة الوثائق.

تتعرض أنشطة المجموعة إلى العديد من المخاطر المالية، مثل: مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق (وتشمل مخاطر العملات ومخاطر أسعار الريح ومخاطر تقلبات الأسعار)، ولا تدخل المجموعة في/أو تتاجر في الأدوات المالية، بما في ذلك مشتقات الأدوات المالية، على أساس التخمينات المستقبلية، وتتمثل أهم المخاطر المالية التي تتعرض لها المجموعة فيما يلي:

أولا: مخاطر الائتمان.

هي تلك المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة طرف من أطراف الأدوات المالية الوفاء بالتزاماته اتجاه الطرف الآخر مسببا بذلك خسارة مالية للطرف الآخر، إن سياسة المجموعة اتجاه تعرضها لمخاطر الائتمان تتطلب مراقبة تلك المخاطر بشكل دائم، كما تحاول المجموعة عدم تركيز تلك المخاطر على أفراد أو مجموعة عملاء في مناطق أو أعمال محددة من خلال تنويع تعاملاتها في أنشطة مختلفة.²

¹ التقرير المالي لمجموعة وثاق الكويت 2019، ص40.

² المرجع نفسه، ص41.

يوضح الجدول الموالي تطور حجم التعرض لمخاطر الائتمان في مؤسسة وثاق خلال الخمس سنوات

الأخيرة:

جدول رقم (8): تطور حجم التعرض لمخاطر الائتمان (2015-2019)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
حاملو الوثائق (د.ك)	9197134	9285558	9862416	7327102	7824888
المساهمون (د.ك)	5359105	8218263	5886913	9235041	10825603

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لشركة وثاق للتأمين التكافلي.

يتبين لنا من خلال الجدول ارتفاع ملحوظ لحجم التعرض لمخاطر الائتمان خاصة خلال السنتين الأخيرتين 2018 و2019، وذلك بالنسبة لكل من المساهمين وحاملي الوثائق وهذا راجع للتوسع في رقم أعمال الشركة وذلك من خلال زيادة منح القروض الحسنة.

وفيما يلي شرح مفصل للجدارة الائتمانية للأصول المالية باستخدام فئات الائتمان الداخلي حيث يوضح الجدول أدناه الجدارة الائتمانية حسب فئة الأصول لبنود المركز المالي ذات العلاقة، استنادا إلى نظام تصنيف الائتمان بالجموعة. كما في 31 ديسمبر 2019 كانت الجدارة الائتمانية حسب الفئة كما يلي:

جدول رقم (9): الجدارة الائتمانية للأصول المالية باستخدام فئات الائتمان الداخلي

المجموع د.ك	متأخرة الدفع أو منخفضة القيمة د.ك	غير متأخرة أو منخفضة القيمة		المساهمون
		فئة عادية د.ك	فئة ممتازة د.ك	
10174	-	-	10174	النقد وشبه النقد
52000	-	-	52000	ودائع استثمارية
6602	-	6602	-	أصول أخرى
1463111	1463111	-	-	قرض حسن إلى حاملي وثائق التأمين
6292981	6292981	-	-	مبلغ مستحق من حاملي وثائق التأمين
7824868	7758092	6602	62174	
حاملو الوثائق				
14080	-	-	14080	ارصدة لدى البنوك
1326000	-	-	1326000	ودائع استثمارية
1328102	797539	265620	264943	ذمم مدينة وأصول أخرى
1609781	1078262	40171	491348	اشتراكات مدينة
4139475	-	-	4139475	حصة معيدي التأمين من تعويضات تحت التسوية
2408165	-	2408165	-	مدينو اشتراكات إعادة التأمين
10825603	1875801	2713956	6235846	

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية لشركة وثاق.

من خلال الجدول نلاحظ أن شركة وثاق صنفت المخاطر الائتمانية إلى ثلاث فئات حسب نوع الأصول

المالية كالتالي:

- فئة ممتازة وهي الفئة غير المعرضة للمخاطر وبالتالي ذات جدارة ائتمانية ممتازة؛

- أما الفئة العادية هي الفئة المعرضة للمخاطر لكن بشكل أقل؛

- وفئة موعضة للمخاطر وهي فئة منخفضة القيمة او متأخرة الدفع.

حيث تعتبر معظم الأصول المالية للمساهمين معرضة لمخاطر الائتمان كالتالي:

- قيمة النقد وشبه النقد 10174دك، تدخل ضمن الفئة الممتازة للجدارة الائتمانية ومنه فهي أصول غير معرضة للمخاطر لأنها أكثر الأصول سيولة ويمكن أن يشتمل على شهادات الايداع قصيرة الأجل وسندات الخزنة وكذلك العملة الصعبة؛

- قيمة الودائع الاستثمارية 52000دك، مصنفة ضمن الفئة الممتازة لكونها من النوع الذي لا يمكن لأصحابها التحكم فيها بحرية كاملة، إذ لا يمكن سحبها إلا بعد إخطار البنك بمدة معينة؛

- أصول اخرى تدخل ضمن الفئة العادية لأنها غير سائلة لكن يمكن أن تصبح نقودا، من خلال بيعها؛

- قرض حسن الى حاملي وثائق التأمين ومبلغ مستحق من حاملي الوثائق صنفت ضمن الفئة متأخرة الدفع والمعرضة للمخاطر لأنها تستحق خلال اجل محدد؛

أما بالنسبة للأصول المالية لحاملي الوثائق فتعتبر أغلبها ذات جدارة ائتمانية كالتالي:

- أرصدة لدى البنوك تدخل ضمن الفئة الممتازة لأنها أرصدة يمكن للبنك المطالبة باسترجاعها من البنوك الأخرى؛

- ذمم مدينة وأرصدة مدينة تمثل ديون مستحقة على الشركة للعملاء، جزء منها (قيمة 264943د.ك) صنف ضمن الفئة الممتازة، تم سدادها وجزء صنف ضمن الفئة العادية قدر بـ 265620د.ك، والجزء الاكبر منها ضمن فئة متأخرة الدفع 797539دك، لم يتم سدادها بعد لأن معظم الذمم المدينة قصيرة الأجل تعتبر جزءا من الموجودات الحالية للشركة؛

- اشتراكات مدينة جزء منها يدخل ضمن الفئة الممتازة 491348د.ك، موجودة لدى البنك وجزء ضمن الفئة العادية

40171د.ك، والجزء الكبير منها ضمن الفئة متأخرة الدفع 1078262د.ك، لم يتم استرجاعها بعد.

ومنه نستنتج أنه كلما كانت الجدارة الائتمانية كبيرة كان التعرض للمخاطر أقل.

ثانياً: مخاطر السيولة.

إن مخاطر السيولة هي تلك المخاطر التي تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير عند استحقاقها، وللحد من تلك المخاطر، قامت إدارة المجموعة بتنويع مصادر التمويل وإدارة أصولها بعد الأخذ بعين الاعتبار السيولة ومراقبة تلك السيولة بشكل منتظم، حيث يتم مراقبة متطلبات السيولة على أساس شهري وتقوم الإدارة بالتأكد من توفر الأموال الكافية للوفاء بأي التزامات عند ظهورها.¹

توضح الجداول الموالية تواريخ استحقاق الاصول والخصوم لسنتي 2018، 2019، حيث كانت تواريخ الاستحقاق سنة 2018 كالتالي:

جدول رقم (10): تواريخ استحقاق الاصول والخصوم لسنة 2018

31 ديسمبر 2018	حتى سنة واحدة	أكثر من سنة	2018/12/31
	د.ك	د.ك	د.ك
المساهمون			
مجموع الأصول	1089470	10753220	11842690
مجموع الخصوم	28437	-	28437
صافي التعرض	1061033	10753220	11814253
حاملو وثائق التأمين			
مجموع الأصول	5129266	5454183	10583449
مجموع الخصوم	5154775	11960535	17115310
صافي التعرض	(25509)	(6506352)	(6531861)

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لشركة وثاق.

¹ التقرير المالي لمجموعة وثاق الكويت 2019، ص 41.

أما بالنسبة لسنة 2019 فكانت تواريخ الاستحقاق كالآتي:

جدول رقم (11): تواريخ استحقاق الاصول والخصوم لسنة 2019

31 ديسمبر 2019	حتى سنة واحدة	أكثر من سنة	2019/12/31
	د.ك	د.ك	د.ك
<u>المساهمون</u>			
مجموع الأصول	296079	11780158	12076237
مجموع الخصوم	25248	-	25248
صافي التعرض	270831	11780158	12050237
<u>حاملو وثائق التأمين</u>			
مجموع الأصول	4862562	7281007	12143569
مجموع الخصوم	-	15416552	20387458
صافي التعرض	(108344)	(8135545)	(8243889)

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية لشركة وثاق.

من خلال الجداول نلاحظ أن شركة وثاق صنفت التعرض لمخاطر السيولة نسبة إلى تاريخ استحقاق

الأصول والخصوم وذلك كالتالي:

سنة 2018:

بالنسبة للمساهمين معظم الاصول تكون ذات تاريخ استحقاق أكثر من سنة وهو ما يجعلها أكثر عرضة لمخاطر السيولة (مطالبة المدينين بأموالهم عند عدم وجود السيولة) والجزء الآخر منها غير معرض للمخاطر وهذا راجع للالتزام بتاريخ الاستحقاق وارجاع الاصول في أقل من سنة ويتمثل أساسا في النقد وشبه النقد بالإضافة إلى الودائع الاستثمارية، أما الخصوم فتعتبر ذات مخاطر منخفضة لاستحقاقها في أقل من سنة.

أما بالنسبة لحاملي الوثائق فتنقسم أصولهم المالية إلى جزء معرض لمخاطر السيولة بنسبة كبيرة لكون تاريخ استحقاقه أكثر من سنة والجزء الآخر منخفض المخاطر لاستحقاقه في أقل من سنة، أما بالنسبة للخصوم فمعظمها ذات تواريخ استحقاق أكثر من سنة وبالتالي فهي أكثر عرضة للمخاطر.

أما بالنسبة لسنة 2019:

قيمة الأصول المعرضة للمخاطر بالنسبة للمساهمين مثلت نسبة قليلة فقط مقارنة بالأصول ذات تواريخ استحقاق أكثر من سنة والتي تكون معرضة للمخاطر كما أنها انخفضت بك، أما بالنسبة للخصوم فهي غير معرضة للمخاطر لكونها كلها ذات تواريخ استحقاق أقل من سنة. أما بالنسبة لحاملي الوثائق فقد مثلت الخصوم أكثر نسبة معرضة للمخاطر وهذا راجع إلى تواريخ استحقاقها التي تكون أكثر من سنة، أما الأصول فجزء منها جزء معرض لمخاطر السيولة بنسبة كبيرة لكون تاريخ استحقاقه أكثر من سنة والجزء الآخر منخفض المخاطر لاستحقاقه في أقل من سنة.

ثالثا: مخاطر السوق.

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق، وتحد المجموعة من مخاطر السوق من خلال الاحتفاظ بمحفظة متنوعة ومراقبة التطورات في الأسواق، وتشمل مخاطر السوق ثلاثة أنواع من المخاطر: أسعار العملات الأجنبية (مخاطر العملات) وأسعار الفائدة بالسوق (مخاطر أسعار الربح) وأسعار السوق (مخاطر أسعار الأسهم).

1- مخاطر العملات: هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية، لا تتعرض المجموعة لمخاطر العملة بشكل هام حيث أن تعاملات وموجودات ومطلوبات المجموعة مقومة بعملة التعامل؛

2- مخاطر أسعار الربح: هي مخاطر احتمالية أن تأثر التغيرات في أسعار الربح على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. حيث أن أصول المجموعة المحملة بالفائدة تتمثل في ودائع لدى بنوك ذات معدلات فائدة ثابتة طيلة المدة التعاقدية، ومنه فإن إيرادات المجموعة وتدفعاتها النقدية التشغيلية مستقلة عن التغيرات في أسعار الفائدة السائدة في السوق، ولا يوجد لدى المجموعة خصوم محملة بالفائدة؛

3- مخاطر أسعار الأسهم: تتعرض المجموعة لمخاطر تقلبات السعريّة لاستثماراتها، يتم تصنيف استثمارات الأسهم إلى استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر واستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، وإدارة المخاطر الناتجة عن تقلبات السعريّة لاستثماراتها في الأوراق المالية تقوم المجموعة بتنويع استثماراتها.¹

يوضح الجدول التالي درجات الحساسية التي تتعرض لها المجموعة والمتعلقة باستثماراتها في الأوراق المالية، وعلى أساس المخاطر المحتملة لأسعار تلك الأوراق كما في تاريخ التقرير، لا يوجد هناك تغيير خلال السنة على الأساليب والافتراضات المستخدمة في اعداد تحليل الحساسية.

إذا ما زادت/انخفضت أسعار الأسهم بنسبة 5%، فإن التأثير على خسارة السنة وحقوق الملكية كالتالي:

جدول رقم (12): تطور حجم التعرض لمخاطر السوق 2018-2019 (الوحدة دينار كويتي)

31 ديسمبر 2019		31 ديسمبر 2018		
النقصان	الزيادة	النقصان	الزيادة	
5%	5%	5%	5%	
المساهمون				
(29005)	29005	28471	28471	التأثير على حقوق الملكية
(11365)	11365	10568	10568	التأثير على ربح السنة
حاملو الوثائق				
(838)	838	1351	1351	التأثير على حقوق حاملي الوثائق
-	-	-	-	التأثير على نتائج حاملي الوثائق

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية لشركة وثاق.

¹التقرير المالي لمجموعة وثاق الكويت 2019، ص45.

من خلال الجدول نلاحظ أن التغيير في أسعار الأسهم بنسبة 5% سنة 2018 سواء بالزيادة أو النقصان بالنسبة للمساهمين كان موجبا وبنفس القيمة وذلك على كل من حقوق الملكية وأرباح السنة، أما بالنسبة لسنة 2019 فإن التأثير كان عكسيا بين الزيادة والنقصان بنسبة 5%، حيث في حالة الزيادة كان تأثيرا موجبا، وحققت الشركة خسارة عند انخفاض اسعار الأسهم بنسبة 5%.

كما كان نفس التأثير بالنسبة لحاملي الوثائق، حيث كان التأثير على حقوق حاملي الوثائق موجبا أما في سنة 2019 فحققت الشركة خسارة عند تراجع أسعار الأسهم بنسبة 5%.

المبحث الثالث: كفاية رأس المال في مؤسسة التأمين التكافلي ووثاق

ستتطرق من خلال هذا المبحث إلى تطور هيكل رأس المال في شركة ووثاق الكويتية بالإضافة إلى مراقبة نسبة رأس المال فيها.

المطلب الأول: تطور هيكل رأس المال

يتمثل رأس المال في القيمة الإسمية للأسهم التي تم إصدارها ودفعها.

- علاوة إصدار الأسهم: تتضمن أي علاوة مستلمة من إصدار رأس المال. وأية تكاليف معاملات مصاحبة لإصدار الأسهم يتم خصمها من علاوة الإصدار؛
- الاحتياطي الإجمالي والاختياري: يتكون من مخصصات لأرباح الفترة الحالية والسابقة وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم؛
- احتياطي تحويل العملات الأجنبية: يتكون من فروقات تحويل العملات الأجنبية الناتجة عن تحويل البيانات المالية المجمعة للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي؛
- احتياطي القيمة العادلة: والذي يتكون من الأرباح والخسائر المتعلقة بالأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى؛
- الخسائر المتراكمة: تتضمن كافة الأرباح/الخسائر المحتفظ بها للفترة السابقة والحالية، جميع المعاملات مع مالكي الشركة الأم تسجل بصورة منفصلة ضمن حقوق الملكية؛
- توزيعات الأرباح المستحقة لأصحاب حقوق الملكية تدرج في الخصوم الأخرى عند اعتماد تلك التوزيعات في اجتماع الجمعية العمومية؛
- أسهم الخزينة: تتكون أسهم الخزينة من أسهم الشركة الأم المصدرة والتي تم إعادة شرائها من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها حتى الآن، يتم احتساب أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة، وبموجب هذه الطريقة فإن متوسط التكلفة الموزون للأسهم المعاد شراؤها يحمل على حساب له مقابل في حقوق الملكية.
- عند إعادة إصدار أسهم الخزينة، تقيد الأرباح بحساب منفصل في حقوق الملكية ويسمى (احتياطي أسهم

الخزينة)، وهو غير قبل للتوزيع.¹

جدول رقم (13): المركز المالي المجموع خلال الفترة 2015-2019 (الوحدة دينار كويتي)

السنوات	2019	2018	2017	2016	2015
حقوق الملكية					
رأس المال	11025000	11025000	11025000	11025000	11025000
علاوة إصدار أسهم	7340937	7340937	7340937	7340937	7340937
أسهم خزينة	(50489)	(50489)	(50489)	(50489)	(50489)
احتياطي أسهم خزينة	3508	3508	3508	3508	3508
احتياطي إجباري	388139	388139	388139	388139	388139
احتياطي اختياري	388139	388139	388139	388139	388139
احتياطي القيمة العادلة	(442170)	(457780)	600019	319039	468842
احتياطي تحويل عملة أجنبية	1282478	1570030	(1 566446)	(1615597)	-
احتياطي خطة شراء الأسهم للموظفين	65964	65964	65964	65964	65964
خسائر متراكمة	(5385561)	(5319135)	(6235394)	(6325426)	(7229336)
مجموع حقوق الملكية	12050989	11814253	11959377	11539214	12400704
الخصوم	25248	28437	23553	86601	58199
مجموع حقوق الملكية والخصوم	12076237	11842690	11982930	11625815	12458903

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير المالية لمجموعة وثاق للتأمين التكافلي 2015-2019

من خلال الجدول نستنتج انه:

- كلما كانت نسبة رأس المال مرتفعة كلما زادة القدرة على امتصاص الخسارة؛
- الخسائر المتراكمة تخفض من رأس المال؛

¹ التقرير المالي لمجموعة وثاق الكويت 2019، ص53.

- إن قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم يتطلب تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية للزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري ويوقف هذا التحويل بقرار من مساهمي الشركة الأم عند بلوغ الاحتياطي 50% من رأس المال المدفوع؛
- إن توزيع الاحتياطي الاجباري محدود بالمبلغ الازم لدفع توزيعات تعادل 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي تكون فيها الأرباح المرحلة غير كافية لدفع هذه التوزيعات؛
- وفقا للنظام الأساسي للشركة الأم، فإن 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية ومخصص الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة، يحول إلى الاحتياطي الاختياري بقرار من مجلس الإدارة والذي يجب الموافقة عليه في اجتماع الجمعية العمومية؛
- لا يوجد أي قيود على توزيع الاحتياطي الاختياري؛
- لا يوجد أي حاجة للتحويل في السنة التي تتكبد فيها الشركة الأم الخسائر أو عند وجود خسائر متراكمة.

المطلب الثاني: مراقبة نسبة رأس المال

أولاً: مراقبة رأس المال بالنسبة إلى العائد على حقوق الملكية

يتكون رأس المال من مجموع حقوق الملكية، تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس المال وعمل التعديلات اللازمة، على ضوء المتغيرات في الظروف الاقتصادية والمتغيرات الأخرى المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بأصول المجموعة، وللمحافظة على هيكل رأس المال أو تعديلها، قد تقوم المجموعة بتعديل المبالغ المدفوعة عن أرباح المساهمين وعوائد رأس المال على المساهمين أو إصدار أسهم جديدة.

تقوم المجموعة بمراقبة رأس المال من خلال احتساب العائد على حقوق الملكية، ويتم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة (خسارة)/ربح السنة على مجموع حقوق الملكية، كما يلي:

جدول رقم (14): تطور نسبة العائد على حقوق الملكية (2015-2019).

2019	2018	2017	2016	2015	السنوات
(87120)	86448	90032	903910	76411	خسارة أو ربح (د.ك)
12050989	11814253	11959377	11539214	12400704	مجموع حقوق الملكية (د.ك)
(0.72%)	0.73%	075%	%7.8	6%	نسبة العائد على حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية لمجموعة وثاق للتأمين التكافلي 2015-2019

نلاحظ من خلال الجدول أنه سنة 2015 بلغ مجموع حقوق الملكية 12400704 د.ك، هذا أدى إلى ارتفاع نسبة العائد على حقوق الملكية بـ 6%، أما سنة 2016، ارتفعت نسبة العائد على حقوق الملكية 7.8%، والذي كان راجع لارتفاع ربح السنة بقيمة 903910 د.ك، وهو دليل على أن نشاط المؤسسة كان جيد وهذا مؤشر ايجابي على نسبة كفاية رأس المال.

أما سنة 2017، انخفضت نسبة العائد على حقوق الملكية إلى 0.75%، هذا لانخفاض ربح السنة إلى قيمة 90032 د.ك، كما استمرت هذه النسبة بالانخفاض حيث قدرت بـ 0.73%، الذي راجع كذلك لانخفاض في قيمة ربح السنة إلى 86448 د.ك.

أما بالنسبة للخسارة التي وقعت سنة 2019، والتي بلغت (87120) د.ك، أدت إلى انخفاض نسبة العائد على حقوق الملكية بنسبة (0.72%) حيث تعتبر مؤشر سلبي على نسبة كفاية رأس المال.

ثانياً: تطور نسبة رأس المال من خلال هامش الملاءة المالية

يتم تقييم هامش الملاءة في شركات التأمين التكافلي لكل صندوق على حدة كما يلي:

1- هامش الملاءة لصندوق المساهمين (CR): يغطي:

- مخاطر الائتمان (RCCR)،
- مخاطر السوق (RCMR)،
- والمخاطر التشغيلية (RCOR). وذلك وفقا للصيغة التالية:

$$CR = RCCR + RCMR + RCOR$$

$$CR_{2019} = 10825603 + 40370$$

$$CR_{2019} = 10865973$$

يشير CR رأس المال الضروري للملاءة إلى رأس المال المستهدف الضروري لامتناع التصادم الناتج عن كارثية استثنائية، حيث يقابل القيمة المعرضة للخطر بمستوى ثقة يقدر بـ 99.5% خلال مدة زمنية محددة بسنة، بمعنى أن يقابل مستوى رأس المال المطلوب الذي يكون عند هذا المستوى احتمال إفلاس شركة التأمين أو إعادة التأمين في سنة واحدة أقل من 0.5%.

2- هامش الملاءة لصندوق المشتركين (SR): يسعى لتغطية أربعة مخاطر رئيسية تتمثل في:

- مخاطر التقدير غير الجيد للمخصصات والاحتياطات (RCPR)،
- مخاطر الاكتتاب في التكافل (RCUR)،
- مخاطر الائتمان (RCCR)،
- مخاطر السوق (RCMR)،
- والمخاطر التشغيلية (RCOR). ويتم حسابه وفقا للصيغة التالية:

$$SR = RCPR + RCUR + RCCR + RCMR + RCOR$$

$$SR_{2019} = 7824888 + 838$$

$$SR_{2019} = 7825726$$

الهدف من هذا الهامش هو توفير درجة عالية من الثقة بمدى قدرة هذا الصندوق على تلبية مطالبات المشتركين في الظروف غير المواتية

خلاصة الفصل الثاني:

لقد درسنا من خلال هذا الفصل تجربة دولة الكويت في مجال إدارة المخاطر في مؤسسات التأمين التكافلي، حيث تناولنا في بداية الفصل نظرة عامة حول مؤسسة وثاق للتأمين التكافلي الكويتية بالإضافة إلى دراسة تحليلية لأهم مؤشراتهما من أجل التعرف على مدى تطور نشاط هاتاه المؤسسة، كذلك تطرقنا الى اهم المخاطر التي تتعرض لها وآليات إدارة هذه المخاطر خلال فترة الدراسة 2015-2019.

أهم ما خلصنا إليه أن الشركة تتمتع بدرجة عالية من الملاءة المالية، وهذا راجع لهامش الملاءة المرتفع بها مما يسمح لها بالوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة وثائق التأمين، إلا أنها تتأثر بمجموعة من المخاطر منها المرتبطة بالشركة ومنها المرتبطة بقطاع التأمين ككل.

خاتمة

إن اهتمام شركات التأمين التكافلي بملاءتها المالية أصبح ضروريا كونها تمثل عنصر من عناصر متانة مركزها المالي كما أن لها أهمية كبيرة في ضمان نجاحها واستمراريتها من خلال دورها المهم في حماية مصالح المؤمن لهم في ظل المنافسة الحادة التي تواجهها والتي تعرضها لمخاطر العجز والإفلاس، ولذا سعت هذه الشركات إلى اتخاذ تدابير وإجراءات ملائمة لضبط مخاطرها المالية وفق أفضل الممارسات الدولية، من خلال تأمين إدارة سليمة من الناحية المالية لهذه الشركات، وذلك بوضع قواعد فعالة للتقييم السليم لالتزامات التأمين، والتي تتطلب احتفاظ شركات التأمين التكافلي بهامش ملاءة يساعدها في تجاوز المخن التي تتعرض لها.

تم التوصل من خلال دراستنا لهذا الموضوع الذي تناولنا فيه متطلبات الملاءة في مؤسسات التأمين التكافلي مع دراسة تجريبية ألا وهي مؤسسة وثاق للتأمين التكافلي، أن متطلبات الملاءة المالية تعتبر من المواضيع المهمة لكل من السلطات الرقابية وشركات التأمين التكافلي على حد سواء، حيث اتسع اعتماد الهيئات المشرفة على قطاع التأمين العالمي بوضع المؤشرات والمقاييس للتحقق من مستوى الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي وذلك دعما لحماية مصالح حملة الوثائق والأطراف ذات العلاقة و لحماية المراكز المالية لشركات التأمين التكافلي لضمان ملاءة الشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها اتجاه دائنيها، وفي محاولة منا للإجابة على التساؤل المطروح ضمن إشكالية البحث وهو:

ماهي متطلبات تحقيق الملاءة المالية في مؤسسات التأمين التكافلي؟

كان من الضروري التطرق لمفاهيم أساسية حول التأمين التكافلي والذي يؤدي دورا هاما في توفير التغطية التأمينية للأفراد والمنشآت من نتائج الاخطار التي يواجهونها.

أما بالنسبة لمتطلبات تحقيق الملاءة المالية فقد اعتمدت بشكل كبير على المعيار 11 لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.

أولا: نتائج الدراسة:

- وفي إطار ما سبق تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نلخصها في النقاط التالية:
- إن الفصل بين صناديق التكافل سمة أساسية من سمات التأمين التكافلي بتقديم مسألة عاجلة فيما يتعلق بتقييم الملاءة حيث أن خصوصية التأمين التكافلي تتطلب تعديل الأسلوب المتبع لذلك كلما وجد الفصل بين الصناديق فإن الملاءة يجب منطوقيا أن تعتبر منفصلة لكل صندوق؛
- يمكن لشركات التأمين ضمان مصالح المؤمن لهم في حلة توفر هامش ملاءة يتوافق مع النسب المالية المحددة من طرف هيئات الرقابة والإشراف؛

- ضرورة الاحتفاظ بهامش ملاءة في شركات التأمين التكافلي، والذي يضمن لها وفائها بالتزاماتها اتجاه دائئتها ودعم استمراريتها؛
- هامش الملاءة يكون فقط لصندوق المشتركين في شركات التأمين التكافلي، باعتبار صندوق المساهمين ليس عليه التزام قانوني بالدفع من أموال الصندوق لصالح المشتركين، إلا في حال عجز الصندوق فإنه يمكن لصندوق المساهمين أن يقرض صندوق المشتركين من أموال المساهمين أو يقترض لصالحهم، لكن ليس له علاقة بملاءة الشركة ككل؛
- أثبتت العديد من الدراسات أنه توجد أسباب عديدة لضعف الملاءة في شركات التأمين التكافلي، أهمها التركيز المستمر للأخطار الكبيرة المتمثلة أساسا في خطر الإكتتاب والاستثمار بالإضافة إلى ضعف التسيير ونقص الخبرة التي كانت من أهم الأسباب لعدم ملاءة شركات التأمين صغيرة الحجم؛
- تتأثر الملاءة المالية لشركات التأمين بمجموعة من المخاطر منها الرتبطة بالشركة ارتباطا مباشرا ومنها المرتبطة بقطاع التأمين وأخرى متعلقة بالمحيط ككل، حيث تعبر هذه المخاطر عن المتطلبات الدنيا لرأس مال الشركة؛
- إن المعيار الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمتعلق بمتطلبات الملاءة المالية للتأمين التكافلي لا يوصي بتقنيات كمية محددة، بل يأخذ بعين الاعتبار مبادرات المنظمة الدولية لمشرفي التأمين مع الفصل في حسابه لهامش الملاءة بين صندوق المشتركين والمساهمين.
- ثانيا: مقترحات الدراسة:**
- في إطار النتائج التي تم التوصل إليها، نقدم مجموعة من الاقتراحات:
- ضرورة تطوير الأنظمة والقوانين التي تنظم نشاط شركات التأمين التكافلي، بما يساعد على حسن أدائها والتماشي مع المستجدات من المعاملات ومتطلبات السوق والمجتمع، وحماية جميع الأطراف ذوي العلاقة؛
- وجوب توفير هامش إضافي حتى أنه في حالة حدوث خسائر للمشاركين في التكافل إذا ما أخفقت المؤسسة فإن التأثيرات تكون محدودة أو خفيفة؛
- وضع أسقف عليا للمخاطر التي يمكن للشركة تحملها؛
- ضرورة إصدار معايير ملاءة مالية موحدة خاصة بشركات التأمين التكافلي؛
- ضرورة العمل على رفع مستوى الوعي التأميني التكافلي لدى أفراد المجتمع من خلال تنظيم الندوات والملتقيات واللقاءات التلفزيونية،... والتي تبرز دور وأهمية قطاع التأمين التكافلي في رفع الحرج عن البلدان الإسلامية؛

- ضرورة قيام العلماء وأهل الاختصاص ومراكز البحوث وخبراء التأمين التكافلي بتقديم مزيد من البحوث والدراسات لتطوير مشروعات وثائق التأمين التكافلي وتنويعها ومراجعة شروطها بما يحقق التطبيق الأمثل والصحيح لصيغ التأمين التكافلي من خلال حلقات عمل متخصصة وتقديم بحوث ودراسات متعمقة؛
- على مجلس الخدمات المالية الإسلامية الإشارة في المعيار رقم 11 إلى معايير الإفصاح الواجب على شركات التأمين التكافلي الاعتماد عليها عند الإفصاح عن بياناتها، على سبيل المثال: المعيارين رقم 12 و13 الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
- على مجلس الخدمات المالية الإسلامية إدراج ميزة خصوصيات الاستثمار في شركات التأمين التكافلي كمتطلب من المتطلبات الكمية للملاءة المالية للتأمين التكافلي.

ثالثاً: آفاق البحث

لقد تناولت الدراسة الحالية متطلبات الملاءة المالية في مؤسسات التأمين التكافلي، حيث قمنا من خلالها باسخلاص نسبة كفاية رأس المال المطلوب في مؤسسات التأمين التكافلي بالإعتماد على التجربة العربية مؤسسة وثاق للتأمين التكافلي الكويت، ولاشك أن النتائج المتوصل إليها تترك المجال مفتوحاً أمام الإجابة على العديد من التساؤلات التي تحتاج غلى الدراسة والتحليل، مما يتيح الفرصة لموصلة البحث في العديد من الجوانب، التي تعتبر منطلقاً وآفاقاً لدراسات جديدة، والتي نذكر منها مايلي:

- تفعيل الجانب التسويقي كآلية لنشر الثقافة التأمينية التكافلية؛
- اقتراح نموذج للملاءة المالية في شركات التأمين التكافلي؛
- دور الملاءة المالية في دعم الميزة التنافسية لشركات التأمين التكافلي.

المراجع

قائمة المراجع

أولا- الكتب:

- علي محي الدين القرة داغي، التأمين الاسلامي، دراسة فقهية تأصيلية، مقارنة بالتأمين التجاري مع التطبيقات العلمية، دار البشائر الاسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 1431-2010.
- عيد أحمد أبو بكر، وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين، دار الباروزي، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2009.
- نعمات محمد مختار، التأمين التجاري والتأمين الإسلامي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2005.
- عيد أحمد أبو بكر، إدارة الأخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار)، دار صفاء، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

ثانيا-المذكرات والأطروحات:

- حمدي معمر، نظام التأمين التكافلي بين النظرية والتطبيق، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، الجزائر، غير منشورة، 2012.
- فلاق صليحة، أثر الاصلاحات الاقتصادية في قطاع التأمين الجزائري خلال الفترة (1990-2008)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2012.
- هامل دليلة، أثر تطبيق الحوكمة على الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي -دراسة قياسية لبعض شركات التأمين التكافلي الماليزية والإماراتية-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018-2019.
- هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.
- ياسمينه إبراهيم، دور الكفاءة التشغيلية في تعزيز تنافسية شركات التأمين التكافلي، دراسة مقارنة بين تجربة دول المجلس الخليجي والتجربة الماليزية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2016/2015.

- كراش حسام، أثر العلاقات التعاقدية في شركات التأمين التكافلي على متطلبات ملاءتها المالية -دراسة تحليلية مقارنة لهذه المتطلبات في بعض الدول-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2018-2019.

- كراش حسام، نحو نموذج مقترح لمعايير الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية على ضوء تجارب بعض الأنظمة الدولية -الاتحاد الأوروبي، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014.

ثالثا-المقالات والأبحاث:

- بونشادة نوال، العمل المؤسسي التكافلي بين جهود التأصيل وواقعية التطبيق، بحث مقدم للملتقى الدولي حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 25 و26 أفريل 2011.

- تواتي بن علي فطيمة، آليات توزيع واستثمار أموال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الاسلامي، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 4، العدد 2، جامعة الشلف، الجزائر.

- حسام كراش، حمودي حاج صحراوي، متطلبات الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي والتجاري-دراسة تحليلية مقارنة-، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 03 مكرر، جامعة سطيف، 2019.

- رياض منصور الخليلي، التكيف الفقهي للعلاقات المالية بشركات التأمين التكافلي، دراسة فقهية تطبيقية معاصرة، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، العدد 33، جانفي 2008.

- رياض منصور الخليلي، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي الاسلامي، بحث مقدم للملتقى الأول للتأمين التعاوني، الرياض، 20 و22 جانفي 2009.

- سامي ميقاتي، الملاءة المالية لشركات التأمين مفهوم ومسؤولية، مجلة الرائد العربي تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين، تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين، العدد الخامس والثلاثون، الربيع الثاني، دمشق، 1992.

- عبد القادر جعفر، الأسس النظرية والتنظيمية للتأمين التقليدي بالجزائر، بحث مقدم الى الملتقى الدولي، مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، سطيف، الجزائر، 25-

2011/4/26

- علاء الدين الزعتري، الفروق المؤثرة بين التأمين التعاوني والتأمين التجاري، ملتقى التأمين التعاوني الثاني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، رابطة العالم الإسلامي، الرياض - المملكة العربية السعودية، 27-1430/10/28 الموافق 6-2010/10/7.

- عيسى هاشم حسن، قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية -دراسة مقارنة-، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، المجلد 27، عدد4، 2011.

- محمد العلي القري، التأمين الصحي، مجلة مجمع الفقه الاسلامي، العدد 12، 2001.

- ميقاتي، سامي وحواء، الملاءة المالية لشركات التأمين- مفهوم ومسؤولية-، مجلة التأمين العربي، عدد33، 1992.

- ناصر عبد الحميد، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني، بحث مقدم في ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، الرياض، 2009.

- هشام محمد حيدر، الفائض التأميني ومعايير احتسابه واحكامه، بحث مقدم الى مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الاسلامية منه، الأردن، 11-13 أبريل 2010.

- وهيبه الزحلي، مفهوم التأمين التعاوني، دراسة مقارنة، بحث مقدم الى المؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الاسلامية منه، 11-12/4/2010.

رابعاً- المداخلات:

- بملولي فيصل، التأمين التكافلي الاسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر-الواقع والآفاق-الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 03/12/2012.

خامساً- التقارير:

- التقرير المالي لمجموعة وثاق الكويت، 2019.

- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار: 26 التأمين الإسلامي، 2006.

سادساً- مواقع الانترنت:

www.wethaq.com

الفهارس

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
29	مخاطر الإكتتاب حسب نوع التأمين	01
39	طرق لحساب مخصص الكوارث قيد التسديد وفق طريقة وتيرة التسديد	02
44	طريقة حساب هامش الملاءة المالية	03
47	المخاطر التي تواجهها مختلف الصناديق على التوالي في مؤسسات التأمين التكافلي	04
60	تطور إجمالي الإيرادات (2015-2019)	05
62	(تطور إجمالي الأصول (2015-2019	06
64	(تطور إجمالي حقوق الملكية (2015-2019	07
71	(تطور حجم التعرض لمخاطر الائتمان (2015-2019	08
72	الجدارة الائتمانية للأصول المالية باستخدام فئات الائتمان الداخلي	09
74	(تواريخ استحقاق الأصول والخصوم (2018	10
75	(تواريخ استحقاق الأصول والخصوم (2019	11
77	(تطور حجم التعرض لمخاطر السوق (2015-2019	12
80	(المركز المالي المجمع خلال الفترة (2015-2019	13
82	(تطور نسبة العائد على حقوق الملكية (2015-2019	14

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
24	الوضعیات المالیه فی شركات التأمین التكافلی	(1)
32	المخاطر التي تؤثر على ملاءة شركات التأمین التكافلی	(2)
43	تغطية المخصصات التقنیة	(3)
61	تطور إجمالي الإيرادات (2015-2019)	(4)
63	تطور إجمالي الأصول (2015-2019)	(5)
65	تطور إجمالي حقوق الملكية (2015-2019)	(6)

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
أ-ب- ج-د-هـ	مقدمة.....
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: ماهية مؤسسات التأمين التكافلي.....
03	المطلب الأول: مفهوم نظام التأمين التكافلي.....
06	المطلب الثاني: صور التأمين التكافلي وخصائصه.....
10	المطلب الثالث: أسس التأمين التكافلي ووظائفه.....
12	المبحث الثاني: أساسيات حول شركات التأمين التكافلي.....
12	المطلب الأول: صور شركات التأمين التكافلي.....
15	المطلب الثاني: العلاقات المالية في مؤسسات التأمين التكافلي.....
18	المطلب الثالث: الدور التنموي لشركات التأمين التكافلي.....
21	المبحث الثالث: الملاءة المالية في مؤسسات التأمين التكافلي.....
21	المطلب الأول: مفهوم الملاءة المالية في مؤسسات التأمين التكافلي.....
27	المطلب الثاني: المخاطر التي تؤثر على الملاءة المالية في مؤسسات التأمين التكافلي.....
32	المطلب الثالث: قواعد الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي.....
45	المطلب الرابع: خصوصية متطلبات الملاءة المالية والحد الأدنى في مؤسسات التأمين التكافلي.....
54	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
56	تمهيد.....
57	المبحث الأول: التعريف بمؤسسة وثاق للتأمين التكافلي محل الدراسة وأهم مؤشراتها.....
57	المطلب الأول: نبذة عن مؤسسة وثاق للتأمين التكافلي وأهم منتجاتها.....
59	المطلب الثاني: أهم المؤشرات المالية لمؤسسة وثاق.....
66	المبحث الثاني: إدارة المخاطر في مؤسسة وثاق.....

66	المطلب الأول: أهداف وسياسات إدارة المخاطر في مؤسسة وثاق.....
70	المطلب الثاني: تطور حجم المخاطر المالية في مؤسسة وثاق.....
79	المبحث الثالث: كفاية رأس المال في مؤسسة وثاق.....
79	المطلب الأول: تطور هيكل رأس المال.....
81	المطلب الثاني: مراقبة نسبة رأس المال.....
83	خلاصة الفصل.....
85	خاتمة.....
89	قائمة المراجع.....
93	فهرس الجداول.....
94	فهرس الأشكال.....
95	فهرس المحتويات.....
98	ملخص البحث.....

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى التعرف على خصوصية متطلبات الملاءة المالية في مؤسسات التأمين التكافلي، لما لها من أهمية كبيرة في ضمان نجاح واستمرارية شركات التأمين التكافلي وذلك لدورها المهم في حماية مصالح المؤمن لهم، وحتى تكون شركات التأمين في ملاءة مالية جيدة لا بد عليها بتقييم مختلف المحصصات التقنية بطريقة جيدة، ثم تغطية هذه المحصصات بالأصول المناسبة لذلك، بالإضافة إلى تكوين ما يسمى بمهامش الملاءة المالية الذي يعكس المبلغ الزائد عن الالتزامات شركات التأمين بهدف تدارك الانحرافات الغير مرغوب فيها، كما تتأثر الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي بعدة مخاطر أهمها خطر الاكتتاب.

ولإثراء هذا البحث قمنا بعرض تجربة عربية من خلال دراسة تطبيقية لشركة وثاق للتأمين التكافلي الكويت التي كانت سباقة وناجحة في هذا المجال، وذلك عبر دراسة لأهم مؤشراتهما المالية وآليات إدارة مخاطر الملاءة المالية بما.

ولقد أظهرت النتائج من خلال دراسة الموضوع من الجانب النظري والتطبيقي قوة الشركة المالية ودرجة عالية لملاءتها الائتمانية، حيث أن الشركة تتمتع بمهامش ملاءة مرتفع ومنه فهي ذات ملاءة مالية جيدة تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة وثائق التأمين.

Abstract:

This study aimed to identify the Solvency requirements of Takaful insurance companies, which it has a great importance in insuring its success and continuity because of its important role in protecting the interests of the insured. And in order to be in good financial solvency, insurance companies must evaluate the various technical allocations in a good manner, then cover these allocations with an appropriate asset, in addition to creating what is called the solvency margin that reflects the excess of the insurance companies' obligations, in order to remedy unwanted deviations, besides, the financial solvency of Takaful insurance companies is affected by several risks, most importantly the underwriting risk.

To enrich this research, we presented an Arab experience through an applied study of Wethaq Takaful Insurance Company Kuwait, which was pioneering and successful in this field, through a study of its most important financial indicators and its solvency risk management mechanisms.

The results showed through studying the topic from the theoretical and practical side, the financial strength of the company and a high degree of its creditworthiness, as the company has a high solvency margin which means it has good financial solvency that allows to fulfill its obligations towards insurance policyholders.